جامعة مولود معمري –تيزي وزو–
كلية العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

التعاون الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي: الواقع و الآفاق

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إقليمية

من إعداد الطالبة:
شريف كريمة

تحت إشراف الأستاذ:
عطيش يمينة

لجنة المناقشة

د – حدرباش لوهاب ، أستاذة محاضرة "أ" جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا

د– فتاك مهدي، أستاذ محاضر "ب" ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

د– حدادي جلال، أستاذ محاضر "ب" ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنا

العام الدراسي: 2023/ 2024

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي الغالي وإلى أمي العزيزة الغالية اللذان أناروا دربي وسهروا لأجلي و تذوقت طعم السعادة في كنفهم أطال الله في عمرهم.

و إلى كل أساتذة و جميع من يعمل في جامعة مولود معمري خاصة كلية العلوم السياسية.

وإلى كل أصدقائي وعائلتي وكل من يعرفني من قريب ومن بعيد خاصة زميلاتي في الإقامة الجامعية مدوحة.

مقدمة

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت دول العالم المعاصر في تشكيل تجمعات اقليمية للتعاون في مجالات مختلفة بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

عادة، يكون ذلك بسبب الشعور بخطر يهدد السيادة والاستقرار، مع مرور الوقت وانتهاء الحرب الباردة، أصبحت التجمعات ذات الطابع الاقتصادي أكثر قوة.

قضية التعاون العربي الشامل والمغاربي باتت قضية مصيرية وملحة نظرا للتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها العالم العربي، تتضمن هذه التحديات الموقع الجغرافي الاستراتيجي والاقتصادي، والقدرات الحضارية والتعليمية، من الضروري أن تظل هذه التحديات تؤثر في رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم في المستقبل القريب والبعيد.

بموجب التطورات الدولية والإقليمية، أصبح من الأهمية بالنسبة للأمة العربية أن تتجمع وتظهر وحدتها في مجال الاقتصاد، لأنه في ظل عدم وجود تماسك أو إتحاد سياسي بين دول إتحاد المغرب العربي، يصبح من الضروري أن تكون كل دولة قادرة على التفاوض بقوة و ثبات لتحقيق مصالحها، إذ يجب على الدول العربية التعاون على المستوى الإقليمي أو العربي لحل المشكلات الاقتصادية والسياسية.

في هذا السياق، ظهر اتحاد المغرب العربي ككتلة إقليمية تسعى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومع ذلك، تواجه الكتلة تحديات جديدة، وقد يكون عليها أن تتعامل مع هذه التحديات بحكمة وفعالية للحفاظ على استمراريتها.

يُبدو أنّ إنشاء مغرب عربي موحّد لَيس مُجرّد فِكرة بَل يُعتَبَر نتيجة حتميّة للروابِط الثقافيّة والتاريخيّة والاجتماعيّة التي تُربِط بَين شعوب المنطقة، و يَتمثّل هذا الاندماج في العوامِل المشترَكة مِن اللغة والثقافة والتقاليد والمعتقدات ونمط الحياة.

ويَتطلب أيضًا استراتيجيّات اقتصاديّة وأمنيّة قويّة ومتكاملة، وتَمثّل الاستراتيجيّة الاقتصاديّة والأمنيّة الأساسيّة للتحالف مصدرًا هامًا لتَحقيق الاتِحاد، بالإضافة إلى ذلك، يَتطلب الوضع الراهن للعالم التحولات الجيوسياسيّة والتحالفات الإقليميّة التي تعكس تَحديات جديدة، لذا يُمكِن اعتبار إنشاء مغرب عربي موحّد قضيّة حيويّة للمنطقة.

إنّ بناء المغرب العربي يُعتَبَر جزءًا مهمًّا مِن بناء العالم الإسلامي، وذلك لما يَتميّزُ بِه مِن مؤهلات اقتصاديّة وثروات معدنيّة، بالإضافة إلى موقعه الجغرافيّ الاستراتيجيّ، كَما يُلعِبُ العامل الديموغرافي دورًا بارزًا في تعزيز دور المغرب العربي في النظام الدولي.

مَع معرفة أن التعاون الاقتصادي المغاربي يواجِه تحديات كبيرة وصعوبات متعددة و يُعرف جمودًا، لكن رغم ذلك يُمكِن للباحث الأكاديمي تَقديم تقييم شامل لتجربة التعاون الاقتصادي في المغرب العربي، بما في ذلك دراسة المعوقات والتحديات التي تعترض تفعيله واستمراريته، مع التركيز على القدرة على المقارنة بين هذه التجربة وتجارب التكتلات الإقليمية الأخرى.

1- دواعي اختيار الموضوع:

- **المبررات الذاتية**

- رغبتنا في الإستفادة و الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات على الإتحاد المغاربي.

- إهتمامنا بقضايا دول المغرب العربي و مدى تأثيرها و تأثرها على الساحة العالمية.

- تزويد المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع، حيث يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية، و لكونه غائب عن المكتبة الجامعية.

- **المبررات الموضوعية**

يهدف هذا البحث إلى دراسة التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي، وتحديد مميزاته وأسباب نشأته وظروف تأسيسه وعوامل النجاح والفشل في تحقيق أهدافه، وفهم أهمية تفعيل الاتحاد والعراقيل التي تواجهه في بناء اتحاد مغاربي يعكس ثقل المنطقة ويحقق التنمية الشاملة، ومتابعة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المغرب العربي وتأثيرها على الساحة الدولية.

2- ادبيات الدراسة.

الدراسات السابقة مهمة في البحث العلمي لتوجيه الباحثين وتقديم فكرة واضحة حول الموضوع والتعاون الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي. ومن أمثلة الدراسات الموجودة على هذا الموضوع:

- دراسة المغرب العربي نداء المستقبل للمؤلف مصطفى الفيلالي، الذي صدر عام 1989، تركز على التحديات والإنجازات في المغرب العربي، حيث أفادنا ببداية إنشاء المغرب العربي، و تجربة التعاون و التجربة الإستشارية.

- دراسة صبيحة بخوش تحلل اتحاد المغرب العربي وتسلط الضوء على المعوقات السياسية 2007، و وصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها انه من المستحيل بناء مغرب عربي متكامل دون التسوية النهائية لنزاع الصحراء الغربية.

- دراسة إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي للمؤلف حسين بوقارة تركز على تجربة التكامل في المغرب العربي والمشاكل و الصعوبات التي تعترضها.

إشكالية الدراسة:

كيف يمكن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد المغرب العربي للمساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار؟

3- حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تمتد الفترة الزمنية التاريخية للموضوع منذ قيام الإتحاد المغرب العربي في عام 1989 و إلى غاية 2016، بحيث نطرقت لبعض المستجدات التي طرأت على هذه الفترة.

- **الحدود المكانية:** يتعلق بالحدود الإقليمية لبلدان المغرب العربي.

4-فرضيات الدراسة:

تم اختيار الفرضيات للإجابة على الإشكالية المطروحة، تظهر هذه الفرضيات في:

- البيئة الاقتصادية غير ملائمة لتعزيز التعاون الاقتصادي.
- الاخفاق المتكرر في التكامل يعود إلى عدم تفعيل الآليات الاقتصادية.
- ضعف التنفيذ و التطبيق الفعلي للإتفاقيات الإقتصادية.
- ضعف البنية التحتية الداعمة للتكامل الإقتصادي.
- قصور في التنسيق و التعاون بين الحكومات.

5- أهمية الدراسة:

للموضوع أهمية علمية و عملية

الأهمية العلمية.

- تعزيز الفهم الأكاديمي و البحثي حول ديناميكيات الإقتصاد الاقليمي في منطقة المغرب العربي.

– تحليل العلاقات الاقتصادية، من خلال دراسة كيفية تفاعل اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي.

الأهمية العملية.

– تقديم معلومات مفصلة حول الاتحاد المغاربي وأسباب نشأته وظروف تأسيسه.

– فهم أهمية تفعيل الاتحاد وتحدياته في تحقيق التنمية الشاملة.

– متابعة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المغرب العربي.

لتحقيق الأهمية والفرضيات المطروحة، يتطلب البحث استخدام الأدبيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والبيئة الاقتصادية في المنطقة.

6- منهجية الدراسة.

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي الذي يُعتبر الأنسب لطبيعة الموضوع والملائم للدراسة، لأنه المنهج العلمي الذي يتبعه الباحث في دراسته لهذه المواضيع التاريخية، وفقًا لخطوات بحث معينة ترتكز على المصادر التاريخية، أي تحليل الوقائع و مناقشتها وفقا للمعطيات المتوفرة لدينا.

7- تقسيم الدراسة.

للإحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا في ذلك على خطة منهجية مقسمة إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في:

الفصل الأول: مدخل نظري للاتحاد المغرب العربي، يتطرق في الجزئية الأولى منه إلى خلفيته النظرية و في الجزئية الثانية إلى الخلفية التاريخية لنشأته و الجزئية الثالثة تطرقنا فيها إلى المقومات المساعدة على بنائه.

أما الفصل الثاني: تحت عنوان اتحاد المغرب العربي بين الأهداف الاقتصادية، يستهدف البناء المؤسساتي له، و تم التوقف إلى انجازاته، ثم بعدها توقفنا عند معوقات تحقيق الوحدة.

و يتناول **الفصل الثالث:** تحديات ومستقبل تحقيق اتحاد فعلي، وذلك بالتركيز على محاولة تطبيق النظرية الوظيفية لتحقيق اتحاد فعلي، ثم الوقوف عند سيناريوهات تفعيل اتحاد مغاربي، وفي الأخير تم التطرق إلى تحديد مقاربة إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي.

8- صعوبات الدراسة.

لقد واجهتنا بعض الصعوبات و العراقيل أثناء قيامنا بهذة الدراسة، و لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى غالبية الباحثين، و هي:

- صعوبة الوصول إلى معطيات متجانسة بين دول المغرب العربي.
- ندرة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية .
- عدم وجود دراسات حديثة تبين أهمية الموضوع في ظل التغيرات و التحولات التي يشهدها العالم، و كذلك التطورات الجيوسياسية التي شهدتها الدول العربية عموما و دول المغرب العربي خصوصا، التي تميزت بعدم الإستقرار، مما زاد صعوبة دراسة اقتصاديات و مستويات التنمية فيها.

الفصل الأول: مدخل نظري لاتحاد المغرب العربي.

إن دراسة تجربة التعاون الاقتصادي في المغرب العربي، تقودنا حتما إلى تشخيص الظاهرة موضوع الدراسة ووضعها في سياق تطورها النظري، كون هذه الخطوات تمكن من رصد العوامل والمتغيرات المتحكمة في تطور ظاهرة معينة وفي طبيعتها ومحتواها، وفي تميزها عن بقية الظواهر المشابهة لها، ولهذا فإن المهمة الرئيسية المرتبطة بهذا الفصل تتمثل بالأساس في معالجة ثلاث نقاط التالية :

تتعلق الأولى بالخلفية النظرية لنشأة اتحاد المغرب العربي من خلال التطرق للنظريات المفسرة للتعاون الاقتصادي في دول المغرب العربي، إذ يتم فيها تفصيل إسهامات المنظرين حول الظاهرة التكاملية من خلال ثلاث أطر نظرية تتعلق ب: بالنظرية الدستورية والنظرية الوظيفية بشقيها والواقعية.

و النقطة الثانية تتعلق بالخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي و نتناولها من خلال دراسة الاستعمار الفرنسي و النضال السياسي المغاربي، و البناء بعد استقلال الدول المغاربية.

أما النقطة الثالثة تتعلق بدراسة المقومات المساعدة على بناء اتحاد المغرب العربي، جغرافيا و تاريخيا و بشريا.

المبحث الأول: الخلفية النظرية لاتحاد المغرب العربي.

ذكرنا سابقا أن بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت فكرة التكامل الإقليمي كنموذج للتعاون الدولي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وجاء هذا التحول المفهومي بجانب التقدم العملي في المنظمات الإقليمية، وقد نجم عن هذا التطور نشاط فكري متزايد في مجال العلاقات الدولية، حيث حاول الباحثون تحليل وتفسير هذه الظاهرة، وفي هذا السياق تم تصنيف هذه الجهود الفكرية تقريبًا في ثلاث مقاربات نظرية رئيسية: النظرية الدستورية، النظرية الوظيفية ، والنظرية الواقعية.

المطلب الأول: النظرية الدستورية.

النظرية الدستورية لاتحاد المغرب العربي هي مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تهدف إلى تحديد العلاقة الدستورية بين الدول المكونة للاتحاد، وفي السياق التكاملي، تعتبر الطروحات الدستورية واحدة من العناصر الأساسية التي تسهم في تحقيق التكامل الإقليمي بين الوحدات المستقلة، والتي يتم تطويرها في إطار الأفكار القانونية والدستورية للدول، وتتمثل الفكرة الرئيسية للطرح الدستوري في بناء الدولة الاتحادية، التي تعتمد على التكامل السياسي بين الوحدات المستقلة من خلال الدستور والمواثيق والمعاهدات المتفق عليها أو المفاوضات حولها بين الأطراف المعنية وتمثل هذه المواثيق والاتفاقيات الأساسية التي تمكن تشكيل الاتحاد بين الأطراف المعنية ومن هنا، يظل الحديث عن التكامل الاقتصادي أو السياسي مرتبطا بالسلطة المركزية للاتحاد التي تدير الشؤون الاقتصادية والسياسية وفقا للظروف والاحتياجات الخاصة بالدول المعنية،ينقسم الطرح الدستوري إلى توجهات مختلفة:

1- **الطرح الفيدرالي:** الطرح الفيدرالي هو نظام حكومي يرتكز على توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، يجمع هذا النظام بين الفيدرالية

والديمقراطية، حيث يستمد كل مستوى حكومي سلطته من الدستور، ويتم تأييده من قبل الشعب من خلال انتخابات[1].

أ- **تعريف الفدرالية:** لا يوجد تعريف متفق عليه، لكن هناك تعاريف مقاربة متفق عليها من قبل فقهاء القانون الدستوري وغيرهم في تعريف الفدرالية و تقديم وصف دقيق لشكل الدولة التي تتسم بالتنوع الثقافي والديني والسياسي، مع التأكيد على التوازن والتعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في الإدارة الفعالة للشؤون العامة وضمان حقوق الأقليات والمجتمعات المحلية.

في 1957، وصف الفقيه دافيد برد نهايمر الفدرالية بأنها نوع من الاتحاد بين دول مختلفة ذات سيادة، تملك كل دولة جهازها الخاص ومزود بالسلطات الضرورية، ويمكن أن يمارس هذا الاتحاد السلطة ليس فقط على الدول الأعضاء بل أيضا على مواطنيها[2].

تمت الاشارة من قبل فريديريك كارل إلى أن الترتيبات الفيدرالية تظهر عندما تكون مجموعة من الجماعات السياسية متحدة في نظام مشترك، لكن تظل هذه المجموعات على استقلالية كياناتها[3].

التأسيس الفيدراليّ يمكن تلخيصه بشكل أساسيّ في طريقتين:

أولاً، من خلال تجميع عدد من الدول التي تتنازل كل واحدة منها عن بعض سلطاتها الداخليّة والخارجيّة،فتتوحد هذه الدول في دولة واحدة تكون الدولة الفيدراليّة على أساس دستور فيدراليّ، و نشأت كذلك من خلال الانضمام الاختياري لدول مستقلّة إلى بعضها البعض، و يرجع سبب الانضمام إلى الوحدة القوميّة المبنية على أساس اللغة والتاريخ، أو لوجود مصالح مشتركة اقتصاديّة أو دفاعيّة، و يرجع ايضا هذا الاختيار إلى أن التنظيم

1-عياد محمد سمير، التكامل الدولي، دراسة في النظريات و التجارب، الجزائر، دار الأمة، 2013، ص 43.

2- نفس المرجع، ص 45.

3-عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 ص 57.

الفيدرالي يسمح لكل دولة بالاحتفاظ بمستوى من الاستقلالية الذاتية بينما تشارك في سلطات الدولة الفيدرالية الجديدة[1].

كما يمكن أن تنشأ بقيام الدولة الفيدرالية بتقسيم دولة كبيرة متضمنة سكان يواجهون مشاكل سياسية واقتصادية، مثل الاختلافات في اللغة والعادات والثقافات وتوزيع الموارد، و يعمل الشعب على المطالبة بالاستقلال عن الحكومة المركزية، وبهذا يتحول شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية بتقسيمها إلى مناطق شبه مستقلة داخل الدولة الواحدة، يحدث ذلك وفقاً للدستور الذي يحدد الانتقال من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية[2].

تشكلت الفدرالية في العلاقات الدولية عبر سلسلة من الموجات التاريخية، حيث شهدت الموجة الأولى من القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين تأسيس دول جديدة من وحدات مستقلة اتحدت معاً في شكل فيدرالي، وقد كان تشكيل أول فيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1789، كما تطورت الكونفدرالية السويسرية على مدى أكثر من خمسة قرون، وبعد حرب قصيرة عام 1848، اختارت دستوراً فيدراليًا على نمط النموذج الأمريكي، و ظهر أول دستور فيدرالي لألمانيا عام 1871 ليحل محل ترتيبات فضفاضة كونفدرالية، و في كندا تأسست عام 1867، أما في أستراليا تم دمج المستعمرات الستة لتشكيل اتحاد فيدرالي في عام 1901، بينما تم تشكيل أربعة اتحادات فيدرالية في أمريكا اللاتينية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قادت هذه التحولات إلى تأسيس أنظمة ديمقراطية حقيقية خلال العقود العشرين الأخيرة في البرازيل والأرجنتين والمكسيك، وأدت إلى ترسيخ الترتيبات الفدرالية.

الموجة الثانية لتشكيل الفيدرالية جاءت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت العديد من الأنظمة الفيدرالية بالظهور في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار، وكان

1 - George Anderson, Federalism : An Introduction, Ottawa : the Forum of fédérations, 2007,p7.

2- سامر حميد سفر، النظرية العامة لاتحاد الفيدرالي، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 24، العدد 6، جامعة بابل، 2016، ص، 140.

ذلك في معظم الأحيان نتيجة للرغبة في توحيد المستعمرات المنفصلة، وقد نجحت الهند وباكستان وماليزيا ونيجيريا في البقاء كدول فيدرالية بعد الاستقلال، لكن محاولات إدخال نظم فيدرالية في أفريقيا الوسطى وإندونيسيا ومالي وأوغندا فشلت.

و خلال الموجة الأخيرة لتشكيل الفيدرالية، نشأت أنظمة فيدرالية جديدة بعد انهيار الشيوعية، كان لكل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا دساتير فيدرالية في الاسم فقط، ولكنها في الحقيقة كانت أنظمة حكم مركزية تحكمها الحزب الواحد، مع تبني تلك الدول النظام الديمقراطي، أصبح هيكلها الفيدرالي مهمًا سياسيًا حقيقيًا، حيث نشأ الاتحاد الفيدرالي الروسي من تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك البوسنة والهرسك، كما نشأت اتحادات فيدرالية جديدة من دول موحدة، مثل بلجيكا التي تبنت الدستور الفيدرالي في عام 1993[1].

ب- **شروط و مبادئ قيام الاتحادات الفدرالية:** يرجع النجاح والديمومة الفعالة للاتحادات الفيدرالية إلى عدد من العوامل المشجعة والشروط المحددة، من بينها:

-التقارب الجغرافي، أي وجود حدود مشتركة بين الدول، يُعد عاملًا حيويًا لتكامل البنية الفيدرالية بينها، مما يُسهل التواصل والتبادل الثقافي والاقتصادي، ويُعزز الوحدة الوطنية وروح الانتماء المشتركة بين أفراد الدول.

-أن تشترك الدول الفيدرالية في الأيديولوجيات والأنظمة السياسية المتشابهة، فإن ذلك قد يسهل عملية بناء الاتحاد الفيدرالي السياسي، لأن التوافق في الأفكار والقيم يمكن أن يؤدي إلى تقارب أكبر في القرارات والسياسات، وهذا يمكن أن يقلل من الاختلافات والصراعات الداخلية التي قد تعرقل عملية الاتحاد الفيدرالي.

-لابد من الوجود المتواصل لموارد اقتصادية، من المستحيل أن يحافظ الاتحاد الفيدرالي على جدول أعماله الرئيسي بفعالية، علاوة على ذلك يجب أن يشعر الدول المجاورة بأهمية الوجود لمصلحة مشتركة في هذا الاتحاد.

1 - George Anderson, OP, cite,p p 8-9

- يجب أن يكون توحيد الأمم مرتكزًا على إرادة جميع الأعراق في التنازل جزئيًا عن سيادتهم لمصلحة الفوائد العامة التي يمكن تحقيقها من خلال التوحيد، ومن بين الفوائد العديدة التي يمكن تحقيقها تشمل القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والوحدة الدينية واللغوية والتاريخية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون العاطفة المشتركة التي تجمع الشعوب المختلفة هي الحافز الرئيسي لتحقيق الوحدة، لأنها تعزز القوة والنجاح في مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التطلعات المستقبلية.

- تطبيق النظام الفيدرالي في بلد ما يعتمد على مستوى التقدم الحضاري والثقافي للمجتمعات في الدول الأعضاء، بما في ذلك مستوى المشاركة المدنية والإيمان بالمثل والقيم الديمقراطية[1].

من الجدير بالذكر أن الشروط السابقة تتطابق مع الدول التي تنشأ عن طريق الاتحاد وتتحول إلى دول فيدرالية تختلف قليلاً عن الدول التي تشكلت نتيجة للتفكك، وهناك بعض الاختلافات الطفيفة، منها القدرة التي تمتلكها الدول التي تسعى للاستقلال على تسيير شؤونها الداخلية دون حدوث فوضى، ولديها القدرة المالية والموارد البشرية اللازمة لإدارة نفسها بشكل مستقل دون الاعتماد على أطراف خارجية.

و يرتكز الاتحاد الفيدرالي على مبادئ هي:

مبدأ الاستقلالية: في الاتحاد الفيدرالي يعني أن الولايات الفردية تحتفظ بحقوقها وصلاحياتها الخاصة دون أن يتدخل الاتحاد الفيدرالي فيها إلا في الحالات المحددة التي وُضعت لها قوانين تفصيلية، وهذا يعني أن الحكومة الفيدرالية ليست وحدها التي تملك الصلاحيات والسلطة في الاتحاد الفيدرالي بل الولايات الفردية لها دور أيضًا في الحفاظ على الاستقلالية وتشكيل القرارات المتعلقة بالشؤون الداخلية والسياسة العامة داخل ولاياتها.

1 - سامر حميد سفر، مرجع سابق، ص 140-143.

مبدأ توزيع الصلاحيات:

يتم توزيع الصلاحيات بشكل عادل وعقلاني، إذ تحصل كل جهة على الصلاحيات التي يمكنها القيام بها، وعندما تظهر حاجة لذلك وتكون الظروف مناسبة، تعود هذه الصلاحيات إلى السلطة المركزية، وبالتالي لا تنحدر السلطة من أعلى إلى أدنى، ولكن من أدنى إلى أعلى، وهذا يعكس مبدأ الديمقراطية.

مبدأ المشاركة: يعني مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة من خلال المؤسسات الحكومية المركزية، وهو يضمن التعددية والحرية والديمقراطية في الأنظمة الفيدرالية. يمكن لهذه الأنظمة أن تتضمن برلمانات ذات غرفتين، الأولى تمثل الوحدات الإقليمية بالتساوي، والثانية تمثيلًا نسبيًا يعتمد على عدد السكان[1].

إن الطرح الفيدرالي وفقا لما سبق يضع تصوره لظاهرة التعاون الاقتصادي بناء على المرتكزات التالية:

- ضرورة بناء الوحدة وتعزيز التكامل بين الوحدات السياسية تنطلق من العامل السياسي الذي يصبح المتغير المستقل والحاسم في عملية التكامل، محددًا شكل ومصير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الثانوية.

-الأمر الأهم في عمليات التوحيد هو توفير الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة، مما يتطلب النظر إلى الضرورة الحاسمة لتنازل هذه النخب عن جزء من سيادتها وصلاحياتها، بحيث تسمح للأجهزة الجديدة التي أحدثتها عمليات التوحيد بأداء وظائفها بفاعلية.

- ينبغي أن يكون مسار التوحيد نتيجة لتقديرات عقلانية مدروسة من قبل السلطات الحاكمة في الدول الأعضاء، وفقاً لنظرية الاختيار العقلاني، فإن هذه السلطات قد قررت

1 - حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، العدد 3، الجزائر، مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص38-40.

الانضمام إلى عملية التوحيد بناءً على دراسة شاملة وحسابات دقيقة لكل جوانب العملية بما في ذلك الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة[1].

دعاة الطرح الفيدرالي يرون أن مشروعهم قابل للقبول من قِبل الدول الصغرى، لأنه لا يتطلب منها تخليًا كاملاً عن سلطاتها، بل يفرض ضوابط على السلطة المركزية الجديدة وبهذا يصبح من الصعب حصول نزاعات بينها، ويشكل نوعًا من الأمن الجماعي للدول الصغرى[2].

2- **الطرح الكونفدرالي:** الكونفدرالية هي تعاقد بين دولتين أو أكثر للحفاظ على استقلالها وسيادتها، بحيث تبقى قراراتها مستقلة ولا يوجد سلطة فوقية. الهدف من هذا النظام هو تعزيز الاقتصاد والسياسة وتقليل الصراعات.

و النموذج الكونفدرالي يتيح للدول الأعضاء الحفاظ على سيادتها واتخاذ القرارات بشكل مستقل، ولا يؤدي إلى إنشاء مؤسسة فوق قومية[3].

الاتحاد الكونفدرالي يرتكز على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء ويتولى إدارة شؤونه هيئة مشتركة تجمع ممثلين من الدول الأعضاء، مع كل دولة تتمتع بصوت واحد فقط، لا يجوز منح الهيئة العليا صلاحيات إضافية دون تعديل الميثاق وبالإجماع، كما يحق لأي دولة الانسحاب من الاتحاد الكونفدرالي عندما تشاء دون تبعات قانونية، ولا يحق للهيئة العليا مخاطبة مواطني الدول الأعضاء إلا من خلال الدولة المعنية[4].

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية.

تتناول النظرية الوظيفية بشقيها الأصلية والجديدة الدراسات الخاصة بالمنظمات الدولية وحركة الاندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة، وتسلط الضوء على الاعتقاد

1- حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين تصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 40 –41.

2- نفس المرجع ، ص 42.

3 -Michael O'Neill, the Politis of European Integration, London : Routledge, 1996,p 66-67.

4 - نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفيدرالي، العراق: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2005 ص 11 –12.

المتزايد بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها والتزامات شعبها واحتياجاته المتعددة، وأنها لا تستطيع العيش بمعزل عن الآخرين سواء على الصعيد المادي أو الأمني. ويعكس الاتحاد المغرب العربي هذه الاتجاهات حيث يسعى لدمج الدول المغاربية المختلفة في هيكل عضوي يمكنها من مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية المستدامة.

1- **الوظيفية الأصلية:** هي واحدة من النظريات المهمة في دراسات العلاقات الدولية، تفسر هذه النظرية الأسباب التي تؤدي إلى الاندماج في المجتمع الدولي، وتقدم المدرسة المثالية للنظرية الوظيفية نظرة جديدة لتفسير الواقع الدولي، حيث تسعى إلى القضاء على الدولة القومية كمصدر رئيسي للحروب، وبناء سلم حقيقي يقوم على التعاون الوظيفي بدلاً من التوازن بين القوى والخوف كما ترى المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وبالتالي تنفيذ مبادئ السلم والأمن الدوليين.

تنسب الجذور الفكرية للنظرية الوظيفية في التكامل الدولي إلى المدرسة المثالية، التي تنطلق من أساسيات الأخلاق في العلاقات الدولية، النظرية المثالية تفترض أن واجب الفرد هو الخضوع للقواعد والقوانين التي وضعت لخدمة الجماعة، و من مفكري هذه النظرية نجد "**جرمي بينثام**" و "**ايمانويل كانت**"[1]

ظهرت في الأربعينات من القرن العشرين، الفكرة الأصلية أو التقليدية للوظيفية مع زعيمها دافيد ميتراني، الذي كان وراء الإطار النظري للطرح الوظيفي في كتابه "Aworkingpeace" سنة 1943، انطلق ميتراني في طرحه من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات من خلال كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة، وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم، وتسعى إلى الكونية. تركز الوظيفية على القضايا والمجالات التعاونية

1 - كروي كريمة، تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي، دراسة في الآلية الاقتصادية، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 41.

وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، لأن هذه الأخيرة كفيلة بإقامة مجتمع دولي مسالم وخالي من الحروب، من خلال التعاون في المجالات الاقتصادية النفعية وليس عبر توقيع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال في الطرح الدستوري[1].

أ- **مرتكزات التعاون عند الوظيفية الأصلية:** بناءً على ما قاله دافيد متراني، يظهر أن العديد من الاحتياجات تتخطى الحدود، وبالتالي يتعين على الدول التقريب من بعضها البعض لحل مشاكلها من خلال التعاون، يعتقد متراني أن مصالح الأطراف المختلفة هي منسجمة وليست متناقضة، وأن الأفراد يملكون القدرة الكافية لحساب مصالحهم والاستجابة بشكل إيجابي للإشارات التي تحمل أوجهًا من ما يرغبون فيه، ولذلك يجب تحويل الانتباه من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية، التي تتسبب في انقسام المجتمع، إلى المشاكل والفوائد والحلول التي تتجاوز القومية، بالإضافة إلى ذلك، يعتقد متراني أن الوظيفة تمثل مزايا واضحة، حيث تعمل على تحقيق المكافآت بدلاً من الحرمان، مما يشجع الأفراد على التفوق في العملية التكاملية، لذلك في رؤية دافيد ميتراني، المجتمع الدولي يتمثل في التعاون الجماعي في ميدان العمل والسوق العالمي بدلاً من التوقيع على المعاهدات في السفارات[2].

يفترض الإطار الأصلي للوظيفية الدولية أن التعاون ينبغي أن يبدأ من ميادين السياسة الدنيا، وهي القضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية، تعتبر هذه الميادين أسهل وأكثر تفاهمًا بين الأطراف المتكاملة، بما في ذلك الدول، نظرًا لأنها لا تتعارض مباشرة مع الشؤون السياسية العليا، ويعتبر الحلم الوحيد لتحقيق نظام سلم فعال هو التحرك العكسي،

1 - جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر و التوزيع ، 1982، ص 276-278.

2 -عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، مرجع سابق ، ص 70.

أي من الأسفل إلى الأعلى، عن طريق تشجيع أشكال التعاون الدولي التي لا تضر بالسيادة الرسمية للدول[1].

ب- **مراحل تحقيق التعاون الاقتصادي عند الوظيفين الاصليين:** ترتكز الأفكار الوظيفية في واقع العلاقات الدولية على ثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى، يتم اختيار مجموعة من الأنشطة والوظائف التي تتناول اشباع الحاجات المشتركة، بعد ذلك يجب أن تُدير وتُنظم هذه النشاطات بطريقة تنسجم مع طبيعة وظروف كل نشاط، هذا يتطلب تعاون وانتفاع جميع المجتمعات بغض النظر عن انتمائها الديني أو العرقي أو السياسي أو الاقتصادي.

تتمثل المرحلة الثانية في تأسيس المنظمات الدولية المتخصصة، التي تتولى إدارة النشاطات والوظائف التي تم اختيارها وتحديدها في المرحلة الأولى للنجاح في مهامها، يُفضل عدم تقييدها بقوانين صارمة، بل يُنبغي ترك هذه المسائل لتطور الحالة الميدانية والأداء والنشاطات، ذلك يُساعد على تعزيز المرونة والفعالية في نشاطات المنظمات الدولية، ويجعلها قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة.

المرحلة الأخيرة تتمثل حول اختيار وتعيين الأشخاص الذين يديرون شؤون المنظمات الدولية، حيث يعتبر الوظيفيون الأصليون أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يكونوا خبراء في تخصصات المنظمات الدولية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون لهم حرية كبيرة في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات التي يرونها ضرورية لنجاح المنظمة، ومن الضروري أن يكون لديهم استقلالية تامة عن أي سلطة أخرى غير سلطة المنظمة الدولية[2].

إنطلق دافيد متراني في جعل رؤيته في التكامل ممكنة للتحقيق، وفق ميكانيزم الانتشار، يرى متراني أن التطور والتعاون الدولي في مجال معين يؤدي إلى تطور وتعاون

1 - كروي كريمة، مرجع سابق ، ص 43.

2 - حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 53-57.

في مجالات أخرى، وذلك بناءً على الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، ويعتقد أن هذا التعاون سيؤدي بدوره إلى إنشاء حاجات جديدة، وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى.

المبدأ المشار إليه يتلخص في استنباط الدروس من النجاحات التعاونية في قطاع معين، وتوسيع هذه النماذج لتشمل التكامل الدولي، حيث يبدأ العمل على مستوى القطاع ويتوسع بعدها ليصل إلى درجة ارتباط اقتصادي عالمي وثيق من ثم، يصبح من الصعب جدا التراجع عن عملية التكامل هذه لأنه سيكون غير عملي ومكلف.

الوظيفية الأصلية تدعو إلى إنشاء جماعة سياسية عالمية بناءً على التكامل الإقليمي، معتبرةً أن هذا النهج يقدم مزيدًا من القوة للبنية الإقليمية الجديدة ويزيد من الاستعمال القوي في العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى تحويل النزاعات من مستوى الدول إلى مستوى التجمعات الإقليمية[1]

تعرضت النظرية الوظيفية الأصلية إلى العديد من الانتقادات:

- فصل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عن السياسة يُعتبر أمرًا صعبًا.

- الواقع أكد أن الدول لن تتنازل عن سلطاتها السيادية لصالح سلطات دولية أعلى منها.

- تعميم بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن ينطبق على المجال السياسي يعني أن النهوض بالاقتصاد والمجتمع لا يمكن تحقيقه بالنفس الأسلوب الذي يتبع في المجال السياسي.

-إرادة التكامل ترتبط أكثر بإرادة الأطراف المعنية به من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من ارتباطها بالوظيفة[2].

1- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 276.

2 - جيمس دورتي، مرجع سابق ، ص 303.

2- **الوظيفية الجديدة:** بعد تلقي النظرية الوظيفية الأصلية لانتقادات حادة، قام الباحثون بمحاولات لتطويرها لتتوافق أكثر مع الواقع الاقتصادي الدولي، واصطلح على هذه التحسينات باسم النظرية الوظيفية الجديدة، تمثل هذه الأخيرة استمرارا للنظرية الأصلية، ولكنها أدخلت بعض التعديلات التي تركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وتؤكد على أهمية التكامل بين القطاعات وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والاجتماع، ثم عملوا على تجنب النقد الموجه للوظيفة الأصلية وأعطوا تصوراً نظرياً مبنياً على منهج عملي قابل للتجربة والتطبيق.

أ- **مجال التكامل عند الوظيفين الجدد:** يتمثل الفرق الرئيسي بين الوظيفيون الجدد والأصليين في التركيز على التكامل الإقليمي بدلاً من التكامل الدولي، يرى الوظيفيون الجدد التكامل الدولي كنموذج شامل وعالمي، بينما يعتبرون التكامل الإقليمي أكثر انتقائية وتركيزاً، يُعتقد أن الجمع بين عدد كبير من الدول يتسبب في تفاوتات أكبر من التجانس في مجالات كثيرة، وبالتالي الوظيفيون الجدد يرون أن التركيز على مناطق جغرافية معينة يمكن أن يوفر الشروط الأولية للتكامل[1].

إن الوظيفيين الجدد يتناقضون مع مشروع دافيد ميتراني، حيث يهدفون إلى خلق سيادة جديدة في السياق الإقليمي، لكن بدون التقليل من دور السيادة الوطنية للدول. يسعون لتطبيق نمط فيدرالي داخل حدود موسعة، وذلك للحفاظ على السيادات الوطنية الأصلية للدول ويتم ذلك من خلال إنتقال السلطات من الدول الفردية إلى مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنحها صلاحيات موسعة في مجالات معينة، و بناء على ذلك تنشأ نخبة سياسية جديدة لها توجهات إقليمية بسبب تمتعها بالقرار الإقليمي، مما يؤدي إلى توسع عملية

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق ،ص 63.

التكامل الإقليمي وتفعيل قدرة المنظمات الإقليمية على حل القضايا على مستوى الإقليم بدلاً من المستوى الدولي[1].

من الواضح أن المجال السياسي يتدخل في مسار التكامل الاقتصادي بطريقة مباشرة وفعالة، حيث يعتبر جزءًا لا يتجزأ عن المسار الاقتصادي، وهذا الأخير لا يمكن أن يتم دون وجود قيادات سياسية قوية[2].

يرتبط أرنست هاس النظرية الوظيفية الجديدة باعتباره أهم منظريها للتكامل الاقتصادي والسياسي في أوروبا، ويركز على دور الفواعل والنخب المتنوعة في تطوير مسار التكامل، يرى أن التكامل الاقتصادي والسياسي لا يمكن أن يبدأ دون موافقة ودعم الجماعات المؤثرة في المجتمعات الديمقراطية المتعددة، هذا الاعتقاد نابع من دراسته لتجربة الجماعة الأوروبية للفحم والحديد، حيث بدأت هذه التجربة بموافقة قليلة من النخب، ولكن بعد النجاحات التي حققتها، زاد الاهتمام والضغط من قبل المجتمع والنقابات وغيرها لتوسيع التجربة إلى مجالات أخرى[3] بهدف الوصول إلى الاتحاد السياسي كهدف نهائي لأي تجربة تكاملية، إلى أن يصل لتحقيق الوحدة السياسية أو الاتحاد السياسي، وهي الهدف النهائي لأي تجربة تكاملية.

يقدم إرنست هاس، بالتعاون مع فيليب شمايتر، ثلاث مجموعات من المتغيرات التي تسهم في التحول من الاتحاد الاقتصادي إلى الاتحاد السياسي، تتألف المجموعة الأولى من المتغيرات القاعدية، مثل حجم الوحدات التعددية الاجتماعية والأديان واللغات والقوميات و في المقابل، تتمثل المجموعة الثانية في المتغيرات الخطية، مثل حجم السلطة المفوضة للاتحاد وأهدافه في إعمال الحكومات، أما المجموعة الثالثة، فتتألف من المتغيرات الحركية،

1 - ناصف يوسف حتي، مرجع سابق ، ص 279.

2 - مرجع نفسه، ص 279.

3 - جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق ، ص 288.

مثل نموذج اتخاذ القرار في كل وحدة ومعدل التعامل بين الوحدات ومستوى قدرة الأطراف على التكيف مع المواجهة الأزمات[1].

ب- ديناميكية التكامل:

إنّ التعميم أو الانتشار حسب ارنست هاس و ليون ليندبرغ يُعتبر مفهومًا يُساهم بشكل أساسي في عملية التكامل الإقليمي، حيث يدفع التوسع في هذا المفهوم بإتقان السياسات لتحقيق فعالية تكاملية مستدامة، بمعنى أن الأساليب والسياسات المعتمدة يجب أن تتبع مسارًا مستدامًا من النمو والتطور لتحقيق الأهداف الأساسية للجماعة السياسية المعنية، إذا لم يتم ذلك فقد يؤدي الانتشار إلى وقوع مشاكل جديدة تتطلب اتخاذ إجراءات وسياسات جديدة، ويجب أن يكون التوسع في هذا المفهوم مدعومًا بأداء وظائف يمكن تحقيقها فقط من خلال التكامل الإقليمي مثلاً، في أوروبا، توسع التكامل الوظيفي في قطاع الفحم والفولاذ في القرن العشرين أدى إلى التكامل في هذا القطاع، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الكفاءة[2].

أما أمتاي اتزيوني، فقد طرح سلمًا لقياس مدى تأثير القطاعات على عملية التكامل الإقليمي، وأفضلية القطاعات المرتبطة بالعمل الوظيفي في القاعدة، وتصاعد القطاعات المتقدمة في الجزء العلوي من السلم، بدءًا من القطاعات المتعلقة بالتعاون السياسي والأمني،وانتهاءً بالنشاطات الاقتصادية، هذا السلم يظهر الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والتأثير الذي يمكن أن يكون لها على القطاعات الأخرى والفئات الاجتماعية[3].

من خلال ما سبق، نلاحظ أن الوظيفيين الجدد يتفقون مع دافيد متراني على التدرج في العملية التكاملية ويعترفون بالقيمة التفسيرية لآلية الانتشار ولكنهم يختلفون معهم من حيث عدم تحديد العوامل المؤثرة في عملية الانتشار، فحسب الوظيفيين الجدد يعتبرون أن الانتشار لا يتم بشكل تلقائي بل تتحكم فيه مجموعة من العوامل.

---

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 73.

2- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق ، ص 294.

3 - حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 77.

جمع الوظيفيين الجدد و من بينهم جوزيف ناي شروطا ضرورية لنجاح عملية التكامل في أي منطقة من العالم، استنادًا إلى الدراسات السابقة وتجربة أوروبا في الستينات والسبعينات، هذه الشروط يمكن تقسيمها إلى نوعين، الشروط الهيكلية والتي تتعلق بالبنية التكاملية، وتشمل الشروط الأولية التي تشمل استعداد الأفراد للتعلم والتغيير، وتوافر الدعم الإداري والمالي، وتأمين التعاون والثقافة المشتركة، أما الشروط الإدراكية، فتتعلق بمسار العملية التكاملية وتؤثر في نجاحها، مثل تأثير الثقافة المحلية والسياسات الحكومية والقانونية، ومستوى التوافق والتوازن بين الشركاء، ومدى التوافق بين الأهداف والمخرجات المتوقعة[1].

المطلب الثالث: النظرية الواقعية.

يعتبر المنظور الواقعي أقل اهتمامًا بالظاهرة التكاملية، حيث يميل إلى إعطاء الأولوية للظواهر الاجتماعية على حسابها، يرجع ذلك إلى اعتبار الواقعيين الظاهرة التكاملية مجرد ظاهرة حقيقية في العلاقات الدولية، لا تحظى بأهمية كبيرة للدول وعليه، يُربط الواقعيون ظهور الظاهرة التكاملية في العلاقات الدولية بمجموعة من الشروط المحددة.

على الرغم من أن الاتجاه الواقعي للدراسات السياسية يمتاز بالتنوع، ولكنه يتمثل في نموذج معرفي يضم عدة نظريات فرعية تقدم مواقف مختلفة حول الظواهر والسلوكيات الدولية رغم تنوعها، فإن هذه النظريات تتفق على الأطر العامة التي تفسر طبيعة العلاقات الدولية، ويمكن تلخيص الواقعية على أنها نموذج معرفي أو موقف فلسفي بدلاً من نظرية علمية، كما يشير الباحثون إلى أن الواقعية تتكون من عدة نظريات متنافسة مثل الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية والواقعية الدفاعية وغيرها، على الرغم من التنوع في التعبير عن

1 - جهاد عودة، **النظام الدولي، نظريات و إشكاليات**، القاهرة، دار الهدى للنشر، 2005، ص 107.

الواقعية، إلا أنها تتفق في المجمل على مركزية المشاغل الأمنية ومركزية الدول ومركزية السعي وراء السلطة[1].

إذا لم يستطع المتمسكون بالنموذج المعرفي الواقعي أن ينكروا وجود الظاهرة التكاملية في العلاقات الدولية بمختلف مستوياتها وأنماطها، فإنهم يُعتبرونها حقيقة واقعية وليست ظاهرة مرغوبة، وهذا يعني أن السلوك التكاملي ليس شرطاً ضرورياً للدول، وبالتالي لا يجب أن تهتم الدول بالاندماج في التجارب التكاملية، بالإضافة إلى ذلك، يرون الواقعيون أن حتى المستوى الأدنى لتعزيز العلاقات الإيجابية بين الدول يصطدم ببعض الخصائص البنيوية للعلاقات الدولية، مما يعيق السلوك التعاوني بين الدول وبالتالي، يكون تجسيد السلوك التكاملي أمراً معقداً ما لم يرتبط بمحددات معينة.

وفقًا للنموذج المعرفي الواقعي، فإن الظاهرة التكاملية ليست مرغوبة ولكنها موجودة، وهي تتجلى في مجموعة من الخصائص البنيوية التي حددها الواقعيين، هذه الخصائص تشمل:

- أولاً وقبل كل شيء الدولة القومية كوحدة جوهرية في النظام الدولي، حيث أن الدول هي الفواعل الرئيسية التي لها حق استخدام القوة العسكرية بشكل شرعي، وعليها تنظيم التعاملات .

- علاوة على ذلك، يجب أن نعترف بأن النظام الدولي هو نظام فوضوي بشكل عام، حيث لا توجد سلطة عليا تتحكم في جميع الدول في الواقع، الدول هي الكيانات الأكثر سلطة داخل هذا النظام، وعلى هذا الأساس يتم تنظيم العلاقات الدولية، و عليه تعني الفوضوية عدم وجود سلطة مركزية عالمية تدير الشؤون الدولية وتفرض قواعد سلوك على الدول الأخرى، وهذا يختلف عن النظام المحلي الذي يعتمد على وجود سلطة مركزية

1- ستيف تشان، "**الواقعية والتعديلية والدول العظمى**" المجلة العربية للدراسات الدولية، مج 10، عدد 1، 2006، ص 41.

(الحكومة) داخل البلد تطبق القوانين وتحكم السلوك الداخلي، في النظام الدولي، لا توجد هيئة مركزية مماثلة[1].

- الهدف الأسمى للدول هو السعي للبقاء والحفاظ على الأمن والتوسع، حيث تتحرك الدول منفردة لضمان أمنها والحفاظ على استقلالها في بيئة دولية تتميز بالتنافس والفوضى وعدم وجود سلطة تفوق سلطة الدول القومية.

- تحتل البلدان مكانة هامة في السياسة الدولية، فهي تمثل مصالحها بما يناسبها وتواجه التحديات التي تتعرض لها، لكن البلدان لا تثق في بعضها البعض، ولا يمكنها التأكد ومعرفة نواياها اتجاه بعضها البعض، يمكن أن تكون نوايا إحدى البلدان سلمية في الوقت الحالي وعدوانية في وقت لاحق، وذلك بسبب تغيرات البيئة الدولية والتفاعلات بين البلدان[2].

المنتسبون للنموذج المعرفي الواقعي يميلون إلى اعتماد مفهوم التعاون الدولي كوسيلة للحفاظ على السلام والأمن الدولي، وهو مفهوم يُشكل الحد الأدنى للعلاقات التوافقية بين الدول، في حين يعترف النموذج المعرفي الواقعي بأن التعاون الدولي قد يصبح أكثر صعوبة في ظل انتشار مظاهر التكامل، إلا أنه يدرك أيضًا أن هذا النموذج يحتاج إلى تطوير موقفه في ضوء التغيرات في البيئة الدولية ولذلك، فإن هناك مواقف نظرية متنوعة ضمن هذا النموذج حول ماهية التعاون الدولي وكيفية تحقيقه، حيث يمكن أن تتعامل هذه المواقف مع تحديات مختلفة بطرق مختلفة، يمكن حصرها فيمايلي:

- الواقعيين التقليديين، الدول والبشر يمتلكون طبيعة رغبية في السيطرة على الآخرين، وتكون المشاعر الأنانية متأصلة عند صناع القرار داخل الدولة، مما يجعل الصراع أمراً محتوماً ويقلل من احتمال التعاون.

---

1 - حوسين بلخيرات، **التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي**، دراسة تحليلية مقارنة في إسهامات نظريات العلاقات الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الاستراتيجية والمستقبليات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 162.

2– مرجع نفسه ، ص 163.

- أما بالنسبة للواقعية البنيوية، فترى أن التعاون بين الدول صعب بسبب الفوضى الدولية وعدم إمكانية تنفيذ الاتفاقيات بصورة مركزية، التعاون متوقع لكنه مقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر، ويشمل عوامل مثل احتمال الغش والاهتمام بالمكاسب النسبية بشكل عام، الواقعية البنيوية ترى أن هناك حدوداً للتعاون بسبب الفوضى التي تخاف الدول منها، وأنه يمكن أن يؤدي التعاون على المدى الطويل إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة.

-الواقعية الدفاعية تشير إلى أنه من السهل أن نجد مجالات يمكن أن تكون فيها مصالح الدول متجانسة، وهذا يمكن أن يكون أساسًا للتعاون والبناء على المؤسسات الدولية ومع ذلك، قد ينظر الواقعيون الهجوميون إلى أن البيئة الدولية تكون مثيرة للاشتباكات وتفضيلات الدول للأهداف تضع حدودًا صارمة على إمكانية تقليل الصراع بواسطة سياسات بديلة.

- في فترة ما بعد الحرب الباردة، تطورت فكرة الواقعية المشروطة بمرتبطاتها بالظروف الدولية، حيث أصبح من الممكن تحقيق الأهداف عبر التعاون بدلاً من المنافسة، تركز هذه الفكرة على أن الدول تختار التعاون في ظل الظروف الدولية المعاصرة، مما يجعل الواقعيين الشرطيين أكثر تفاؤلًا بالتعاون بين الدول مقارنة بالواقعيين الجدد والتقليديين.

- في النموذج المعرفي الواقعي، يعتبر التعاون الدولي من الناحية العامة أمرًا صعبًا ومستمرًا في التحديات، فالدول تنظر في المقام الأول لمكاسبها الشخصية وتقارنها بمكاسب الآخرين، وتشكل الشكوك والخوف من الغش والانحراف والفوضى عقبات خطيرة في التعاون، ولكن يمكن أن يحدث التعاون في حالة تحقيق مكاسب قصيرة الأجل ومؤكدة الفائدة للدولة[1].

1- دانا علي صالح، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة**، دراسة في تأثير ثورة الاتصالات، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، 2011 ص 11 –16.

بعد الحرب الباردة، شهدت العلاقات الدولية تحولًا مهمًا نحو التكامل والتعاون بين الدول. هذا التحول أثار جدلاً واسعًا في النموذج المعرفي الواقعي، حيث ينقسم الآراء بين من يراه إيجابيًا ومن يراه سلبيًا.

الفريق الأول يعتبر التكامل والتعاون الدوليين مرحلة ضرورية لتحقيق السلام والازدهار العالمي، من بينهم، كينيث والتز، الذين يركزون على الأمور الإيجابية للتكامل، مثل تحقيق السلام وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول.

الفريق الآخر يرى التكامل بشكل سلبي، حيث يعتبرونه تهديدًا للسيادة الوطنية والحرية الاقتصادية للدول، هؤلاء يعتبرون أن التكامل يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة، ويزيد من الاستعمار الاقتصادي.

بشكل عام، يمكن القول إن التكامل الدولي هو ظاهرة معقدة ومتنوعة الأوجه، وهي موضوع محوري للجدل والنقاش في العلاقات الدولية الحديثة[1].

رغم ذلك، يُعتَقَد أن انخفاض مستويات الصراعات بعد الحرب الباردة، وفقًا لبعض الرؤى، ساهم في تشكيل نوعًا من التقارب بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية الجديدة، ويتمثل هذا التقارب في الإدراك المتزايد لأهمية العلاقات المتشابكة والتفاعلات المتبادلة في النظام الدولي، وقد ساهم تراجع الأيديولوجيين وزيادة الفرص للتكامل الفني والمشاركة في القضايا الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية في تعزيز هذا التقارب، ويشير البعض إلى أن التكنوقراطيين يُعتَقَد أنهم جزء لا يتجزأ من النخبة الحاكمة ويشاركون في صناعة القرار السياسي الأدنى وصولا إلى مسائل سياسية عليا، حيث يصبح واضحًا أن السياسيين لن يستطيعوا تجاهل توصيات الخبراء، نظرًا لأن هذه التوصيات غالبًا ما تُعتبر

1 - حوسين بلخيرات، مرجع سابق ، ص 165.

البديل الأمثل والأقل تكلفة،و هو ما يعمل على تقارب قرارات السياسيين والبلدان لتحقيق أهدافها المشتركة[1].

إذا كان المنظور الواقعي يتبنى نظرة تشاؤمية تجاه السلوك التعاوني، فإن هذا يشير إلى توقعات سلبية بشأن مدى تطور سلوك الدول للتعاون، ومن الممكن أيضًا توقع سلوك تكاملي للدول، والذي يتطلب التعاون والتكامل في العلاقات الدولية، إلا أن المنظور الواقعي يرى أن الظاهرة التكاملية تنشأ بشكل أساسي من الاحتياجات العسكرية أو من أهداف تعظيم القوة الدولية، أو تكون نتيجةً لسياسات القوى الكبرى وبالتالي، فإنه من الضروري على المنظور الواقعي أن يعطي تفسيرًا لوجود الظاهرة التكاملية وتوجيه النقد إلى الأطر التفسيرية التي ارتبطت بها[2].

بدلاً من القول أن "المنظور الواقعي هو أقل المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية اهتماماً بالتنظير للظاهرة التكاملية" يمكننا القول بأن "المنظور الواقعي يعتبر الظاهرة التكاملية أحد العوامل الفعلية في العلاقات الدولية، ولكنه يرى أن التكامل يأتي بشروط محددة تتعلق بالسياسات والاقتصاد وتوزيع القوى."

وفيما يتعلق بالعامل الأول الذي يفسر من خلاله الواقعيون ضعف بناء التكامل المستقر في منطقة المغرب العربي، يمكن تصحيح الجملة بأنه "يرجع ذلك أساساً إلى السياسات الفعلية للقوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية على التوازن الإقليمي أكثر من التكامل، ويؤدي النهج الأوروبي إلى انحلال التكامل المغاربي بسبب توجهاته نحو الشراكة الأورو متوسطية."

العامل الثاني الذي يشير إلى الصعوبات في بناء تكامل إقليمي مستقر في المغرب العربي يعكس حدة المشكلات الأمنية والتوترات الإقليمية التي تؤثر بشكل كبير على

---

1 - وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 42، ع 01، جامعة عمان، 2015، ص 114.

2 - حوسين بلخيرات، مرجع سابق ، ص 166.

المنطقة، يظهر ذلك بوضوح في العلاقات بين الجزائر والمغرب، التي تشكل نقطة الإنطلاق الرئيسية لفهم مدى تقدم العمل نحو التكامل الإقليمي.

العامل الثالث هو عدم الارتباط بالأحلاف العسكرية، التجارب التكاملية المعاصرة في المغرب العربي، مثل اتحاد المغرب العربي، لم تكن في شكل حلف عسكري بسبب النقص في الأسس السياسية والعسكرية لتأسيسه، بالإضافة إلى ذلك فإن التكامل الإقليمي كان مرتبطًا بوصاية حلف الشمال الأطلسي، مما دفع الدول المغاربية للتعامل مع سياسات هذا الحلف بشكل فردي بدلاً من التعامل كمجموعة موحدة، على الرغم من وجود تجارب تكاملية ناجحة بإشراف هذا الحلف[1].

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لنشأة اتحاد المغرب العربي.

المغرب العربي ليس نتاجًا للقرن الحاضر بل له جذور قوية في التاريخ المغاربي على مر العصور، شهدت المنطقة محاولات متكررة للوحدة، بدءًا من العهد الملكي البربري مع "ماسينيسا" و"يوغرطا"، والمرور بالحكم الإسلامي ومحاولات الفاطميين والمرابطين لتأسيس دولهم الخاصة وفي بداية القرن العشرين، بدأت نداءات لضرورة توحيد الدول في المنطقة لمواجهة الاستعمار الفرنسي، مما أشعل شعورًا بالحاجة الملحة للتعاون المغاربي[2]

المطلب الأول: الاستعمار الفرنسي و النضال السياسي المغاربي.

منذ خضوع البلدان المغاربية لسيطرة الاستعمار، زادت حاجة السكان للتضامن والنضال ضد الاستعمار ومخططاته الهادفة لإزالة الذاتية العربية الإسلامية للمنطقة، وتجزئتها إلى جماعات متنافسة، وقد دفع هذا الشعور السكان إلى التحلي بالعزيمة لتحقيق الوحدة والمقاومة ضد العدو، وإفشال برامجه ومخططاته وإحباط نواياه، تجلت هذه العزيمة

1 - حوسين بلخيرات، مرجع سابق ، ص 217–218.

2 - محمد علي داهش، **إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، العدد 87، ط1،2003، ص 12

في محاولات توحيد جبهة المقاومة، التي تنبعث من كفاح الشعوب المغربية، وتُعد إحدى الواجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر، تونس، والمغرب.

و تتبلور معالم الاستعمار الفرنسي و النضال السياسي المغاربي في مرحلتين أساسيتين هي: مرحلة الدعوة لتوحيد النضال المغاربي، ومرحلة النضال المغاربي المشترك .

1- مرحلة الدعوة لتوحيد النضال المغاربي.

بدأ ذلك باجتماع المغاربة في العشرينيات من القرن الماضي في جبهة واحدة ليؤسسوا حركة سياسية عمالية في المهجر بفرنسا وأبرزها:

أ- جمعية نجم شمال إفريقيا:

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو الزعيم "**علي باشا حمبا**"[1]، هو من الشخصيات البارزة في حركة الاستقلال التونسية في أوائل القرن العشرين، من بين إنجازاته، قام بتأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس في عام 1923، والتي سُميت "نجم شمال أفريقيا"، كان قائدها مصالي الحاج أحد رواد الحركة الوطنية الجزائرية، كان الهدف الرئيسي والأساسي لهذه الجمعية هو وحدة النضال المغاربي، كما يؤكد القانون الأساسي الذي أُسست عليه، من خلال المادة الأولى منه إلى أنها جمعية لمسلمي الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، وتشير المادة الخامسة إلى أنها تسعى لتحقيق مطالبها لدى السلطة الفرنسية بكل الوسائل من أجل تحرير كل مسلم شمال أفريقيا، بالتالي تُعتبر جمعية نجم شمال أفريقيا وحدوية مغربية بتسميتها وأصولها ونشاطاتها[2] وعبرت جريدة "الأمة"في عددها الصادر يوم 5 ديسمبر 1935 ، التي أصدرها نجم شمال باللغة الفرنسية في أكتوبر 1930 بباريس مديرها السياسي

1 - جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي**، دراسة قانونية و سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 14-15.

2 - محمد بلقاسم، **طلاب الوحدة، جمعية طلبة إفريقيا**، مجلة الرؤية، عدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر، 1997 ص 95-96.

مصالي الحاج وصاحب امتيازها السيد الجيلاني وهي جريدة مغاربية حاملة لواء الدفاع عن مصالح الشعوب المغاربية[1]عن:« **أن النجم لا يعمل للجزائر فقط بل يمتد نشاطه ليشمل كامل شمال أفريقيا**».

بناءً على ما جاء أيضا في العدد 58 من نفس الجريدة، والصادر في ديسمبر 1887، فإنّ مصالي الحاج كان مؤمنًا بفكرة وحدة المغرب العربي، وكان يعتقد أنّه من الممكن تحقيق هذه الوحدة، وقد أكد على أهمية التفاهم والوحدة بين الجزائريين والتونسيين والمراكشيين، مؤكدًا أنّ هذه الوحدة والتفاهم سيقودهم نحو طريق التحرر[2].

شكلت تجربة نجم شمال أفريقيا واحدةً من المحطات البارزة في العمل المشترك والتنسيق لمواجهة الاستعمار الفرنسي في المنطقة، وذلك بالرغم من قصر مدتها وتقطع حلقاتها، كما أثر النجم نقلة نوعية في تعزيز الوعي وإبراز أهمية فكرة المغرب العربي وتوظيفها في مناهضة الاستعمار ومقاومة توسعه في بلدان المغرب العربي[3].

ب- جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927م.

هي المنظمة الثانية التي أثرت في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي وقامت بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي الذين درسوا في الجامعات الفرنسية في جهودهم لتوحيد المغرب والذين سيتحولون فيما بعد إلى قادة الحركة التحررية في شمال إفريقيا[4]، ويعود الفضل في تأسيسها إلى أعضاء إدارة نجم شمال إفريقيا،

---

1 - سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008، ص 76.

2- محمد حربي، **الوطنيون الجزائريون و المغرب العربي 1928-1954**، في وحدة المغرب العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987، ص 73.

3- بوعلام بلقاسمي، **البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية 1911-1937**، مجلة المصادر، عدد 07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002 ص 274.

4 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 16.

إذ حاولوا استدراج الطلبة إلى أن تمكنوا من ذلك لذا اعتبرتها الشرطة الفرنسية فرعا من فروع نجم شمال إفريقيا [1]

على مستوى التنظير والتأسيس الواعي، نشطت المنظمة بجانب التنسيق في دائرة العمل السياسي، وقد تجلى ذلك في مطالبها المعلنة في مؤتمرها الخامس الذي نظم في تلمسان في شهر نوفمبر عام 1935، و تمركزت حول :

من الضروري توحيد التعليم في دول المغرب العربي، وتوجيهه نحو الهدف الذي سيسهم في « **نشر الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا، هذه الوحدة يجب أن تكون مبنية على ذهنية واحدة ودين واحد وعواطف مشتركة**» و يضيف البيان الصادر عن المؤتمر قائلا « **ويجب أن نفهم أننا لسنا في صدد خلق وحدة مصطنعة، بل نعمل على إحياء وحدة أصيلة وثابتة سجلها التاريخ وهو ضامن لها**»[2].

يستخلص من هذا، أهمية أدوار كل من الطلبة و نجم في شمال إفريقيا في تجاوز الاستعمار الأوروبي، حيث أثرت الحركة الوطنية المغاربية بشكل كبير على هذا التطور، وقد نشأ من بينها العديد من القادة الوطنيين والزعماء الذين أصبحوا أهم شخصيات الحركات الوطنية، مثل أحمد بن بلفيرج (المغرب) وفرحات عباس (الجزائر) والحبيب بورقيبة في تونس، وغيرهم.

يمكن القول بأن المنظمات نجحت في بناء و تأسيس الهوية المغاربية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا، ومن ثم، فقد أسهمت في ظهور الفكرة الوحدوية المغاربية حتى و إن لم تنجح في تحقيق أهدافها خاصة التحررية، و هذا يعني أنها تعزز إرادة سياسية وحدوية مغربية.

---

1 - مومن العمري، **شعار الوحدة و مضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 137.

2- محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، في وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص 19.

هكذا كانت تعقد المؤتمرات سنويا في إحدى الدول المغاربية الثلاث والتي تركزت فيها على وحدة التعليم ونظامه وطرقه وأساليبه وإصلاحه وتخطي مشاكله وتحدياته، والدعوة إلى العمل المشترك، كل ذلك بدافع الوحدة. فقد انتقلت من المناداة بالشعارات إلى العمل الحضاري العربي الإسلامي الميداني، كتقديم المنح والقروض للطلبة وإنشاء مكتبة لهم بذلك، أحيت وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية، متفائلين بمستقبل زاهر يجمع الطلبة في وطن واحد هو المغرب العربي[1].

قامت أيضا بإطلاق حملات إعلامية مكثفة، بما في ذلك إصدار بيانات وتنظيم اجتماعات، وتواصل واسع مع قيادات الحركات الوطنية المغربية، بهدف إبراز قسوة الاستعمار في شمال إفريقيا ونشر الوعي وروح الثورة في مختلف شرائح المجتمع في المغرب العربي[2].

ج- جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية.

تأسست جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا في العام 1944 بالقاهرة، وهي هيئة عامة تهدف إلى دعم الحركات الوطنية المغربية والدفاع عن حقوق الشعوب الشمالية الأفريقية واستقلالها. يترأس هذه الجبهة العلامة محمد الخضر حسين، الذي أصبح شيخا لجامع الأزهر، وتضم أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي ومن جميع الهيئات والأحزاب، تهدف هذه الجبهة إلى تحقيق الحرية والاستقلال للشعوب الشمالية الأفريقية[3].

كانت الجبهة نشطة بالنضالات، حيث تضمنت مذكرات وبيانات كبيان حول مجازر8 ماي 1945، أُرسلت إلى هيئات ومنظمات إقليمية ودولية لشرح أوضاع البلدان المغاربية

1 - محمد بلقاسم، طلاب الوحدة، جمعية طلبة إفريقيا، مرجع سابق، ص 24-25.

2 -الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية 1830 -1956**، دار المعارف، ط 2، تونس 1975 ص 215.

3 - مومن العمري، مرجع سابق ، ص 166-168.

تحت الهيمنة الاستعمارية، تلك المحاولة التي تبعت نهاية الحرب العالمية الثانية، ساهمت في توحيد الجهود النضالية المغاربية عبر لجنة تحرير المغرب العربي[1].

2- مرحلة النضال المغاربي المشترك.

بدأت هذه المرحلة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة عام 1945، بدأت الحركات الوطنية المغاربية تنتقل من أوروبا إلى القاهرة[2]، وهناك انتقل النشاط من العمل السياسي إلى العمل الثوري المشترك بين دول المغرب العربي.

أ- مكتب المغرب العربي 1947.

في مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد في القاهرة من 10 إلى 22 فبراير 1947، بدأت تظهر الخطوط الأولى للاتجاه الوحدوي الثوري المغاربي، شارك في المؤتمر حزب الشعب الجزائري، ورابطة الدفاع عن مراكش من حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، كما كان الأمين الفخري للمؤتمر هو عبد الرحمن عزام، الذي يشغل أيضًا منصب أمين جامعة الدول العربية[3].

قُصِدَت أعمال هذا المؤتمر للبحث عن أكثر الوسائل فاعليةً لتوحيد الخطط وتنسيق الجهود للقضاء على الاستعمار بوحدة وتنسيق العمل المشترك، وقد نتج عن هذا المؤتمر إنشاء مكتب المغرب العربي، وهو محاولة مهمة للتأكيد على أهمية التعاون العربي المشترك، و علق الزعيم علال الفاسي من حزب الاستقلال المغربي على هذا الأمر قائلاً:

"**ظلت الحركات المغاربية تتطور في مراحل التنسيق والتوحيد المختلفة حتى بزغ مكتب المغرب العربي كواحد من أكبر المؤشرات على رغبة أبناء المغرب في التعاون**

1 - مومن العمري، مرجع سابق، ص 169-170.

2- حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 16.

3- ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 419.

لتحرير أوطانهم الثلاث التي توحدت بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا، ووحدها المستعمر، والآمال في التحرر منه"[1].

كذلك، أسفر هذا المؤتمر عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في جانفي 1948، وقد تمحور برنامج هذه اللجنة حول:

- الحاجة إلى الاستقلال التام للدول الثلاثة: تونس، الجزائر، والمغرب والأقصى.
- أنّ حصول أحد الدول الثلاثة على الاستقلال لا يُعفِي اللجنة من واجبها في مواصلة الكفاح من أجل تحرير الباقي[2].

بارك الاتجاه الوحدوي المغاربي الذي اتخذ طابعاً ثورياً معظم المنظمات والأحزاب المغاربية، حيث ذكرت جريدة المنار التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائرية في عددها 13 الصادر في 4 جانفي 1952 مقالاً في هذا الاتجاه تحت عنوان "قضية المغرب واحدة وكفاحه واحد"، وذكرت فيه أن لجنة تحرير المغرب العربي، التي تكونت في القاهرة من ممثلي الحركات التحريرية الاستقلالية للأقطار الثلاثة، تعتبر قضية المغرب واحدة وكفاحه واحد، وتؤكد أن الحق في الحرية والاستقلال واحد للأقطار المغربية بدون تمييز ولا تفضيل[3].

بدأ الاتجاه الوحدوي في الخمسينات بالتميز من خلال العمل العسكري، حيث شهدنا تكوين جيوش التحرير المغربية، وجيش التحرير الجزائري في نوفمبر 1954، وجيش التحرير التونسي في الأواخر من عام 1955، وجيش التحرير المغربي في صيف عام 1955، ولكن هذا النفس الثوري الذي وعد بتحقيق الاستقلال والوحدة، تحول إلى وقود للمخططات الاستعمارية، حيث تم استخدامها لتحقيق أهداف الاستعمار، وعلى الرغم من حصول كلا البلدين على استقلالهما (المغرب في 2 مارس 1956 وتونس في 20 مارس 1956)، إلا أن

1 -أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2002ص 44.

2 - مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر**، دار الطليعة للنشر و التوزيع، 2003، ص 184.

3 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 420.

هذا لم يكون مبرراً لإنهاء الحركات الثورية والكفاح المسلح، ولكنه فقط أدى إلى توجيه الجهود والموارد للجزائر بشكل خاص، وفي النهاية، حركة التحرير الجزائرية استطاعت الانتصار وتحقيق الاستقلال في 1962، إن الروح الثورية والرغبة في الاستقلال والتحرر لا تزال قائمة في دول شمال أفريقيا حتى اليوم[1]، وهي تظهر في الحركات السياسية والمجتمعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والحرية.

ب- مؤتمر طنجة.

إذا كانت فكرة المغرب العربي قد شكلت جذور الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا في بداية القرن العشرين، إلا أن ولادتها الرسمية كانت في مؤتمر طنجة، الذي عُقِد بين 27 و30 أبريل 1958[2]، بمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي والجبهة الوطنية لتحرير الجزائر، بينما حضرت ليبيا المؤتمر كمراقب.

كان هذا المؤتمر يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- الثأر من فرنسا، التي أسقطت طائرة وفد جزائري كانت في طريقها إلى اجتماع بتونس عام 1956، ودعم قوات حلف شمال الأطلسي لقصف موقع ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958، وذلك بعد فشل محاولات الوحدة والتضامن بين الشعوب المغاربية.

-الاستجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن .

– كما تأثرت المغاربية بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.[3]

لقد اتخذ المؤتمر القرار بضم الدول الثلاث في المغرب العربي لبناء وحدة فيدرالية، حيث يُعتبر هذا الشكل الجديد هو الأكثر ملائمة لهذه الدول، وقد رسم الزعماء الخطوط

1- ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق ، ص 421.

2- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 18.

3- حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 20.

الأساسية لتلك الوحدة، وقرر المؤتمر إقامة مؤسسات فيدرالية مشتركة وفقًا لهذا القرار. كما قرر المؤتمر مساندة الثورة الجزائرية وتشكيل حكومة مؤقتة لها[1].

رغم أهمية نتائج مؤتمر طنجة، لم تكن الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاث المشاركة قابلة لتطبيق القرارات على الفور، فالجزائر كانت مشغولة بقيادة ثورة مسلحة ضد المستعمرة الفرنسية، ولا يمكنها تطبيق القرارات إلا بعد الحصول على الاستقلال، أما تونس والمغرب، فكانتا مشغولتين ببناء الدولة الوطنية ومواجهة التحديات والمتاعب التي نتجت عن ذلك، بالإضافة إلى ارتباطهما باتفاقيات التعاون مع فرنسا، ولم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة[2].

يمكن استخلاص الفكرة بأن المرحلة الحالية تعكس توعية النخب السياسية المغاربية بضرورة الوحدة والتضامن، وتعد خطوة مهمة في توجه الاتحاد الأوروبي نحو إنشاء سوق مشتركة.

المطلب الثاني: البناء بعد استقلال الدول المغاربية.

من المؤكد أن بناء مشروع الوحدة المغاربية ارتبط بشكل وثيق بفكرة الاستقلال لبلدان المغرب العربي. ولكن، وجه النقد للتجربة الوحدوية بعد الاستقلال، واعتبر أن الدول الجديدة بدلاً من تصحيح الاختلالات الداخلية والإقليمية التي خلفها الاستعمار، زادت من تفاقمها وبالتالي، لم تتحقق تجربة طموح الشعب رغم كل المحاولات.

بعد الاستقلال، شهد المغرب العربي انطلاقًا متعثرًا، حيث تفشت النزاعات المسلحة، ومنها نزاع سنة 1963 بين المغرب والجزائر، مما أدى إلى تعثر الجهود الوحدوية وإطفاء شعلة النشاط الوحدوي التي كانت تحملها فترة الكفاح الوطني.

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 18–20.

2- حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 21.

إثر هذا النزاع، تعرّضت العلاقات الجزائرية المغربية لضربةٍ قوية، وأثّر هذا الأمر بشكل كبير على كلا الشعبين، حيث تأثرا مادياً ومعنوياً بشدة[1].

رغم تراجع النشاط الوحدوي بين عامي 1959 و 1963، فقد بقيت الرغبة في بناء الوحدة واضحة وقوية في ذلك الوقت، بدأ الاهتمام ببناء الأسس الاقتصادية للوحدة، وأُطلقت دعوة للتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، وتمت دراسة الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة، وتأكيد أهمية التعاون والتكامل على أساس التخصص في النهاية، أصدر وزراء الاقتصاد للدول الأربع بيانًا يشير إلى أنهم يعملون على دراسة المشاكل المتعلقة بتنسيق السياسات بين الدول، وبخصوص السوق الأوروبية المشتركة وخطط التنمية والسياسات الاقتصادية والنظم القضائية الموحدة وبرامج التعليم[2].

وعرفت المنطقة في هذه الفترة تجربتين بارزتين لبناء التعاون المغربي.

أ- تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة.

قاد الشغف بالتكامل الاقتصادي إلى إطلاق جهود نحو توحيد المغرب العربي في نهاية عام 1964، عبر لجنة استشارية دائمة تركز على الجوانب الاقتصادية، تسعى إلى تهيئة مناخ مواتٍ للتكامل والاندماج، و تم عقد مؤتمر في تونس في الفترة من 29 سبتمبر إلى غارات أكتوبر 1964، حضره وزراء الاقتصاد من دول المغرب العربي، لتحديد المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي، وقد تم توقيع بروتوكول يُعرف ببروتوكول تونس، حيث أُنشئت لجنة استشارية دائمة مغربية، وهذا البروتوكول يُعتبر البيان الرسمي لتجربة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي[3].

1 -مومن العمري، مرجع سابق ، ص 340.

2 -إسماعيل العربي، التكتل و الإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 129-130.

3 -جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 63.

تم ضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا إلى اللجنة الاستشارية الدائمة، وأسفرت هذه اللجنة عن إنشاء هيئات اقتصادية مهمة، هي:

- مجلس وزراء الاقتصاد الذي يُعتبر الهيئة العليا ويتكون من وزراء الاقتصاد أو ما يماثلهم في الدول الأعضاء، وقد اجتمع مجلس الوزراء الاقتصادي سبع مرات منذ تأسيسه حتى 1975.

- بالإضافة إلى اللجان القطاعية الفنية المتخصصة التي أنشأتها اللجنة الاستشارية الدائمة في مختلف القطاعات، والتي تكونت في الفترة من 1965 إلى 1975، وقد قامت هذه اللجان بتحضير دراسات لمشاريع مختلفة.

- مركز الدراسات الصناعية الذي تم إنشاؤه في نوفمبر 1967، حيث يُعنى هذا المركز بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في المنطقة وضمان تنسيق خطط التنمية للدول المغرب العربي[1].

تقوم اللجنة الاستشارية حاليًا بدراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين الاقتصاديات المغربية، وذلك من خلال:

- تحرير التبادلات التجارية بين المغرب وتنسيق سياساته الاقتصادية.
- بالإضافة إلى تنسيق التبادلات الاقتصادية بين المغرب والاتحاد الأوروبي

تحدد اللجنة القطاعين الرئيسيين المستهدفين لهذا التكامل، وهما التبادلات التجارية والصناعة (الفحم و الفولاذ)، بالإضافة إلى ميادين أخرى مثل السياحة والمواصفات والإحصاءات...الخ[2].

تأرجحت اللجنة الاستشارية الدائمة على مراحل في تجربتها التكاملية. بدأت في الفترة الأولى بين عامي 1964 و 1968 بصيغة التعاون القطاعي، وانتقلت إلى صيغة التعاون

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 38–39.

2 -مصطفى الفيلالي، المغرب العربي نداء المستقبل، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 33.

الكلي الشامل في الفترة الثانية بين عامي 1968 و 1975. ثم عادت إلى التعاون القطاعي، حيث بدأت بالمشاريع داخل القطاع لتتوسع في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة[1].

-مرحلة التعاون القطاعي: كان التعاون القطاعي هو الأكثر فعالية، حيث قام مركز الدراسات الصناعية بإجراء دراسات عديدة شملت الصناعة والتجارة، مثل إنشاء صناعة مغاربية للفولاذ، وتحسين التأمين والمواصلات، وتنسيق التجارة الخارجية.

كانت أهداف الحكومات المغاربية متفاوتة، حيث كانت المرحلة الأولى تهدف إلى إنشاء وحدة اقتصادية كاملة ومتكاملة وسوق مشتركة ومع ذلك، أظهرت دراسات أن النهج القطاعي المفصل كان أكثر صعوبة وتعقيدًا ويثير العديد من المشاكل، مثل: مصدر السلعة وطبيعتها المغاربية ونسبة القيمة المضافة، ونسبة رأس المال المغاربي المستثمر في المشاريع الصناعية.

وبناءً على ذلك، تم التخلي عن هذا النهج في نهاية المطاف.

- مرحلة التعاون الكلي: في نوفمبر 1967م، أقرت الحكومات المغاربية خطة للتعاون الكلي الشامل، وتضمنت الخطة طلبًا للجنة الاستشارية بدراسة آفاق التعاون في مجالات مختلفة، كما تم تحديد مرحلة تجريبية لمدة خمس سنوات، وإعداد اتفاقية بين الحكومات لتعزيز التعاون الاقتصادي، قدمت اللجنة مشروع هذه الاتفاقية إلى مجلس الوزراء الاقتصادي في اجتماعهم بالرباط في 1970م ومع ذلك، أثار المجلس جملة من الاعتراضات الفنية بشأن الاتفاقية، بما في ذلك مراقبة رأس المال، ومتى يجب تطبيق الاتفاقية على السلع، وهيكل تكلفة الإنتاج، والقيمة المضافة. تقرر إعادة النظر في المشروع في عام 1975م، لكنه تم رفضه مرة أخرى، ونصح المجلس بالعودة إلى التعاون القطاعي[2].

1 - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق ص 24.

2 - مرجع نفسه، ص 24.

- مرحلة العود للتعاون القطاعي: ظهر من جديد التعاون القطاعي مع تميزه بعنصرين :

- تعزيز التعاون وتوسيعه لتشمل الفروع والوحدات التابعة للقطاع الواحد.
- توسيع مجالات التعاون ليتضمن النظر في قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية والزراعة.

أثارت الخلافات السياسية بين الدول المغاربية أبرزها الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية، توقف على ذلك التعاون الاقتصادي والصناعي المُعتَمَد على الدول المغاربية، حيث انخرطت الدول في سياسات التحالفات الثنائية بدل الجماعية، ولكن في سنة 1983، أبرمت الجزائر وتونس معاهدة الإخاء والوفاق، وانضمت لها موريتانيا لاحقاً، بغية مواجهة التدهور في العلاقات بين بعض الدول المغاربية في العام التالي، أطلق المغرب وليبيا تحالفاً موازياً أطلق عليه اسم الاتحاد العربي الإفريقي[1].

تجلت تجربة الإندماج الإقتصادي للدول المغاربية عبر اللجنة الإستشارية الدائمة منذ 1964 وحتى 1975، والتي تعد نتيجة للموجة الإقليمية القديمة والتحديات الجديدة، وهدفها بناء تكامل إقليمي مغاربي، استخدمت اللجنة منهجية وظيفية تركز على المرحلية والتدرج، واعتمدت على مراحل إقتصادية متصاعدة مع التركيز على الصناعة والتجارة، ودمجت بين التعاون القطاعي والكلي، ورغم الجدية التي أظهرتها اللجنة في الدراسات والمشاريع المقترحة والموارد التقنية المتاحة، لم يتحقق النجاح المطلوب بسبب عوامل عديدة.

ب- اتحاد المغرب العربي.

بعد إتمام التصالح المغربي الجزائري في 1987، تم تأسيس اتحاد المغرب العربي في 1 فبراير 1989 بمدينة مراكش. كان هذا الإعلان يمثل تتويج لطموحات الأجيال المتعاقبة

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 25.

لتحقيق التكامل بين دول المغرب العربي، والذي تمثل في توثيق العلاقات الصداقة والتعاون، مما يتماشى مع التحولات الجديدة التي شهدتها هذه الدول بعد التصالح.

و بمناسبة اللقاء الأول بين القادة المغاربة الخمسة في مدينة زرالدة، ضواحي العاصمة الجزائرية، في العاشر من يونيو 1988، تم التوصل إلى توافق على تشكيل لجنة عليا مغربية لمناقشة وتنفيذ الاقتراحات المتعلقة ببناء مشروع المغرب العربي، تم توزيع أعمال هذه اللجان على عواصم الدول الخمسة المغاربية كمايلي:

– لجنة الشؤون الجمركية والمالية بالرباط أنهت أعمالها في 14 و 15 سبتمبر 1988.

– اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة في 17 و 18 سبتمبر 1988.

– اللجنة التنظيمية والهيكلية بطرابلس في 17 و 18 سبتمبر 1988.

– لجنة الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشوط في 21 و 24 سبتمبر 1988.[1]

تم عقد اجتماع اللجنة السياسية الكبرى في 13 جويلية من العام ذاته، حيث تمت مناقشة عدة وجهات نظر حول بناء التجمع الجديد في تونس، وقد ركزت تونس على مسألة الحدود المفتوحة ، ليبيا عبرت عن رأيها بأن بناء المغرب العربي يعد خطوة مهمة نحو بناء الوحدة العربية، في حين اقترح المغرب إنشاء ثلاثة مجالس، الأول يضم قادة الدول الخمسة، والثاني يضم وزراء الخارجية، والثالث يتخصص للخبراء، وأكد الوفد الجزائري على الدور الاقتصادي والعمل التدريجي.

وفي دورتها الثانية في الرباط بين 27 و 28 أكتوبر 1988، قامت اللجنة السياسية الكبرى بمناقشة وثيقة تتعلق بشكل الوحدة، (معتمدة على فكرة المرحلية والبعد الاقتصادي والمالي والفني الأمني)، وليس على أسس الوحدة الشاملة، ما يتماشى مع الطرح الجزائري

1 - حامد نور الدين، مبررات اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، في مؤتمر الدولي حول التكامل في إفريقيا، الواقع والتحديات، القاهرة، 2005 ص 157.

المغربي الذي يتبنى أفكار الوظيفية[1]، تم الإعلان عن مقترح مشروع يهدف إلى إحداث هيكل مغربي يوكل البث في مضمونه إلى المؤتمر المقبل لقادة الدول المغاربة، و في 16 و 17 فيفري 1989، عقدت الدول المغاربية مؤتمرًا أعلن خلاله عن نص معاهدة للإعلان عن اتحاد المغرب العربي[2]،هذا الحدث كان مهمًا جدًا في تاريخ الدول والشعوب المغاربية، حيث فتح المجال للتكامل الاقتصادي بينها.

- **أهداف الدول المغاربية من الانخراط في الاتحاد:** تم التوصل إلى اتفاقية اتحادية وفقًا لأهداف مصالح محددة لكل دولة عضو في هذه الصيغة، سعيًا لتحقيق مصالح مشتركة.

حيث تهدف تونس إلى تحقيق:

- تعزيز قدراتها الاقتصادية القائمة على مواردها المحدودة من خلال الانضمام إلى الاتحاد الافريقي، وذلك من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد، بما في ذلك ليبيا، التي تعاني من نقص في العمالة، هذا من شأنه أن يوفر فرصاً اقتصادية لتونس، ويعزز العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بغض النظر عن التحديات السياسية التي قد تواجهها.

- البحث عن توازن سياسي مع الدول المجاورة مثل الجزائر وليبيا والمغرب، من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وذلك لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة وتعزيز الاستقرار.

-تسعى تونس إلى لعب دور مؤثر وغير مهمش في الساحة العربية، حيث ترى أن رغم أن الجامعة العربية انتقلت إليها بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، إلا أن دورها لا يزال محدودًا ويقتصر على استضافة الاجتماعات واللقاءات ولهذا السبب، يمكن لتونس

1 - بورنان نعيمة، **التحول الديمقراطي و دوره في تفعيل التكامل في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراة، دراسة غير منشورة، جامعة لبجزائر3، 2015، ص 164-165.

2 - حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 158.

لعب دور أكبر في المنطقة المغاربية والعربية من خلال انضمامها للاتحاد العربي ورئاسته عن طريق الرئاسة الدورية، مما يفتح أمامها آفاقًا جديدة في الصعيد العربي[1].

موريتانيا: أحد الأهداف الطموحة لموريتانيا من قيام الاتحاد هي:

-الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة، وذلك نتيجة ندرة الموارد الطبيعية في موريتانيا والمصاعب الاقتصادية الناجمة عن الجفاف وانتشار الجراد، هذه الأمور تجعل منها بلدًا في حاجة إلى المساعدة المالية والمادية من الدول الأعضاء.

- من خلال الاتحاد، يمكن لموريتانيا تحقيق توازن في علاقاتها مع الجزائر والمغرب، وذلك بفضل الحدود المشتركة بين البلدين ونقاط القوة المشتركة كموقع استراتيجي وإمكانيات مادية وبشرية كبيرة، يمكن لموريتانيا أن تحقق هذا التوازن من خلال التفاوض والتعاون، بدلاً من التوتر والانقطاع، وبذلك تسهم في تطوير العلاقات الثنائية بين هذه الدول الجارة بشكل متوازن ومستدام.

-عند انضمام موريتانيا إلى الاتحاد الأفريقي، تسعى لإيجاد حل سلمي ومتوازن لمشكلة الصحراء الغربية، التي كانت تشكل عبئًا على موريتانيا بسبب الحدود المشتركة والتداخل القبلي مع سكان الصحراء واستخدام جبهة "البوليساريو" شمال موريتانيا كقاعدة لهجماتها ضد القوات المغربية.

- إن الانضمام للاتحاد يمكن أن يساعد موريتانيا في التعامل مع التيارات الانفصالية الزنجية من خلال إدراجها في السكان المتعددين للاتحاد، وهذا بدوره يقوي العنصر العربي، بالإضافة إلى ذلك، فإن الانضمام يعزز انتماء موريتانيا لمنطقة المغرب العربي، ويحميها من الانسلاخ والتلاشي في منطقة غرب أفريقيا[2].

---

1 - بخوش صبيحة، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**، 1989–2007، ط1، عمان، الأردن، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، 2010، ص 183–184.

2 - مرجع نفسه، ص 185–186.

الجزائر: أما الجزائر فكانت تركز جهودها من خلال انضمامها للاتحاد على:

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع الجماعية، بما في ذلك التجارة الخارجية، بهدف تخفيف مشكلة البطالة والتصدي للأزمات اليومية، الجزائر تسعى أيضاً لتطوير المناطق الحدودية، خاصة مع تونس، من خلال المشاريع المشتركة التي تعزز التنمية في المناطق الأقل نمواً، مما يعزز الأمن الحدودي.

-الاتحاد يُعتبر مناسباً للجزائر للتغلب على الصراعات الخارجية، وهو سبيلٌ للنجاح في تطبيق الإصلاحات الداخلية.

-انخراط الجزائر في اتحاد المغرب العربي يمهد الطريق أمامها لتولي دورًا بارزًا ومؤثرًا في الساحتين العربية والإفريقية، نظرًا للإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة التي تمتلكها بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المميز[1].

المغرب: على الرغم من أن المغرب قوة رئيسية في المنطقة بجانب الجزائر، فهي أكثر عرضة للتهميش بسبب الخلافات مع جيرانها. بالإضافة إلى ذلك، تعاني من أزمات اقتصادية بسبب عدم التوازن بين مواردها الطبيعية وعدد سكانها. لذلك، فانضمامها للاتحاد الإفريقي جاء بهدف الوصول إلى:

-بعد رفض طلب المغرب بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة وانضمام إسبانيا والبرتغال إلى تلك السوق، قرر المغرب توجيه اهتمامه نحو التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد ، مستغلاً المشاريع المشتركة للتركيز على التخصص في الموارد بين تلك الدول، تقع أهمية هذا التعاون في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للمغرب، بما في ذلك تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع قاعدة عملائه، وذلك نظرًا للعدد الكبير من السكان الذي يحتضنه الاتحاد، مما يجعله سوقًا مهمًا لتصدير المنتجات المغربية.

1 - بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 187–188.

- مواجهة مشكلة البطالة لأنه أصبح أكثر حدة بعد إلغاء العديد من العقود العمالية للمغاربة من قبل الدول الأوروبية، إن الاتحاد سيساعد في تخفيف هذه المشكلة من خلال تحديد التوجهات السياسية والاقتصادية التي تلزم الأطراف المعنية بتوفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية.

-تجاوز الوحدة المغربية الفاشلة في ليبيا و محاولة جذب المحاور الموجودة في المغرب العربي ضدها، مثل المحور الليبي الجزائري والمحور الموريتاني الجزائري، بسبب مشكلة الصحراء الغربية.

- يسعى المغرب إلى تسوية الخلافات الحدودية المتعلقة بالجزائر وموريتانيا وكذلك الصراع حول الصحراء الغربية بطرق سلمية وبناءة[1].

ليبيا: لقد دخلت ليبيا الاتحاد بهدف تحقيق:

- مكاسب سياسية أساسية، منها إنشاء حاجز دفاعي سياسي يعمل كردع إقليمي لأي تهديد خارجي يواجهه الاتحاد، وخصوصاً تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الانخراط الاستراتيجي يهدف إلى تعزيز الدفاع العسكري للاتحاد وضمان أمن الدولة الليبية.

-انتعاش العزلة العربية على ليبيا في ضوء فشل محاولات الوحدة الليبية المغربية وتزايد التوتر في العلاقات مع تونس،مما يعزز الدور الذي تلعبه العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل المشهد السياسي والأمني في البلاد.

-يمثل الاتحاد المغاربي بالنسبة لليبيا نواة الوحدة العربية الشاملة ويمكنه من خلالها أن يلعب دوراً مؤثراً في المنطقة العربية، كما يدعم دور ليبيا في المجال الأفريقي، وذلك كله نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تغلق باب الانضمام إليها بشرط موافقة الدول الخمسة المؤسسة له، يحقق ذلك حلم ليبيا بإدخال مالي والنيجر وتشاد والسودان[2].

1 - بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 189.

2 - مرجع نفسه، ص 190.

- **مضمون وثيقة اتحاد المغرب العربي.**

في القمة المغاربية الثانية في مدينة مراكش عام 1989، تم تقديم وثيقتين أساسيتين:

الوثيقة الأولى: إعلان قيام اتحاد المغرب العربي، تضمنت مجموعة من القيم والمبادئ التي دعت لتأسيس هذا الاتحاد الإقليمي، جاء هذا الإعلان كحل وسط بين اتجاهين: الأول، الذي تمثلت فيه ليبيا وتونس، دعا إلى الوحدة الفورية بين المراحل، بينما الاتجاه الثاني، الذي تمثلت فيه الجزائر والمغرب، دعا إلى تطبيق تنسيق تدريجي بين دول الاتحاد.

الوثيقة الثانية: المتعلقة بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، التي تضمنت ديباجة بدأت بذكر أسماء رؤساء الدول الموقعة للمعاهدة و هم: الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية، و قائد الثورة الليبية معمر القذافي[1]، والتي أعيد فيها ذكر بعض الاعتبارات التي دفعت إلى إنشاء الاتحاد، والتذكير بأهمية التاريخ المشترك وثقل الواقع الدولي كعناصر جاذبة نحو الاتحاد، وقد وردت المعاهدة في 19 مادة، تضمنت أهداف ومبادئ الاتحاد، وحددت الإطار التنظيمي له.

و تتضمن هذه المعاهدة في مجموعة من الأهداف و المبادئ[2].

حددت المادة الثانية من معاهدة مراكش أهداف اتحاد المغرب العربي التي تتلخص في:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

1 - كروي كريمة، مرجع سابق، ص 96.

2 - معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، من الموقع الإلكتروني، www.magrebarabe.org/ar/déclaration

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجياً على تحقيق حرية التنقل للأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول.

- وقد وضحت المادة الثالثة هدف السياسة المشتركة المشار إليها في أربع ميادين.

* **الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء في الواقع إلى تعزيز التعاون الدبلوماسي بينهم، وذلك من خلال تبني مبدأ الحوار كأساس للتواصل والتفاهم المستمر.

***الميدان الدفاعي:** صيانة استقلال كل من الدول الأعضاء.

***الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الشاملة للدول الأعضاء عبر النهوض بقطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والشؤون الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال اعتماد الوسائل الفعّالة والمناسبة مثل إنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء، وصياغة برامج عامة ومتخصصة تتناول هذه القطاعات بشكل متكامل ومتوازن.

* **الميدان الثقافي:** يعمل التعاون الوطني على تعزيز وتحسين مستوى التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية الإسلامية، ويساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية العربية وتحقيق الأهداف المذكورة، وذلك من خلال تبادل الطلاب والأساتذة، وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية وبحثية مشتركة بين الدول الأعضاء[1].

بالإضافة إلى هذه الأهداف فقد نصت المعاهدة على مجموعة من المبادئ تحكم علاقات الدول المغرب العربي بعضها ببعض وعلاقاتها مع العالم الخارجي وهذه المبادئ هي:

* **مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء:** المعاهدة لا تحدد بوضوح مبدأ المساواة، لكنها تؤكد عليه من خلال هيكلتها، حيث تضم جميع الدول تمثيلًا متساويًا

1 - معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، نفس المرجع.

في هذه الأجهزة ولكل دولة صوت واحد بغض النظر عن قوتها وبذلك، لا تتميز أي دولة من الاتحاد عن الأخرى، وجميعها متساوية في اتخاذ القرارات[1].

***مبدأ الدفاع المشترك وعدم التدخل في شؤونها الداخلية:** نصت عليه المادة 14 "**أي اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يُعتبر اعتداءاً على الدول الأعضاء الأخرى**"، وتتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يُمس أمن أو حرمة تراب أي من الدول الأعضاء أو نظامها السياسي[2]، عدم التدخل يُعتبر امتدادًا طبيعيًا لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

* **مبدأ حرية التعاقد:** الاتحاد لم يقيد حرية الدول الأعضاء في التوقيع على اتفاقيات مع بعضها أو مع جهات خارجية، فالمادة السادسة عشرة من الاتفاقية الجمركية والمالية لدول مجلس التعاون الجمركي تتيح للدول الأعضاء الحرية في التعاقد والتفاوض مع بعضها أو مع جهات خارجية دون أن تتعارض ذلك مع الاتفاقية وأحكامها[3].

و العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام الدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية، بشرط قبول الدول الأعضاء السبعة عشر الموجودة حاليًا، حسب ما نصت عليه المادة السابعة عشر[4].

إذا كان الاتحاد المغربي العربي ليس محصورًا فقط في الدول المؤسسة له، بل يمكنه التوسع، فإن عضويته يمكن أن تنقسم إلى نوعين: النوع الأول هو العضوية الأصلية للأعضاء المؤسسين، والنوع الثاني هو العضوية المكتسبة التي يمكن منحها للأعضاء الراغبين في الانضمام ومع ذلك، لم توضح المعاهدة شروط الانضمام بوضوح، لكن يمكن استنتاجها من النص المادة السابعة عشر، و هذه الشروط تتمثل في:

1- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 98.

2 - معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

3 - معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

4 - نفس المرجع.

-أن تكون دولة: لأن العضوية في الاتحاد يتم توجيهها للدول فقط.

- يجب أن تكون الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد دولًا عربية أو أفريقية. وبالتالي، لا يمكن للدول غير العربية أو الأفريقية أن تصبح عضوة في الاتحاد.

-علاوة على ذلك، يجب أن تتفق الدول المرشحة للعضوية على الالتزام ببنود المعاهدة الخاصة بالاتحاد.

- ويجب أن تقدم الدول طلب الانضمام ويوافق عليه الدول الأعضاء لتصبح عضوًا في الاتحاد[1].

المبحث الثالث: المقومات الاقتصادية المساعدة على بناء الاتحاد المغربي العربي.

تتطلب أي تجربة تكاملية عناصر تعزز من إمكانية إنجازها، وبعض هذه العناصر يمكن التصرف فيها، بينما يتعذر ذلك مع بعض الآخر، لأنها تمثل مكتسبات غير متاحة للتدخل. على الرغم من توفر العناصر الأساسية للتكامل بين الدول المغاربية، تركز هذه المناقشة على العناصر التي يصعب التصرف فيها، فهي تشكل النهج الدافع للتكامل الحقيقي بين هذه الدول،كما تتطلب دراسة أي تجمع إقليمي تقديم المعطيات التي يتوفر عليها لذلك فمن الضروري تقديم بعض المعطيات الجغرافية والتاريخية والبشرية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها ضرورية لدراسة التكامل المغاربي والبشرية.

المطلب الأول: المقومات الجغرافية.

التكامل الإقليمي يحدث في إطار جغرافي محدد، حيث تكون الجغرافيا العامل الأساسي لتكامل الدول والحياة، الجغرافيا تشكل مجالًا حيويًا للدول المتعلقة، والتأثير ليس فقط بالتمدد المكاني بين البلدان ولكن أيضًا في تكوين وحدات جغرافية ومنظومات ويشمل العوامل

1 - كروي كريمة، مرجع سابق، ص 98.

الرئيسية مثل الموقع والتضاريس والمساحة، تتميز دول التكامل بدرجة عالية من التماثل بينما يعد التنوع وسيلة لتعزيز وتطوير هذا التكامل.

1- تسمية المغرب العربي:

يتطلب تحديد المغرب العربي جغرافياً ضبط مفهوم دقيق لهذه المنطقة، حيث يعاني الباحثون والدارسون من انعدام الوضوح في تعريفها، ويرجع هذا الالتباس إلى اختلاف الحدود الجغرافية التي تم تحديدها تاريخيًا، مما دفع البعض إلى إطلاق تسميات مختلفة على هذه المنطقة.

بلاد المغرب هو مصطلح يُطلق على مجموعة البلدان العربية التي تمتد من حدود مصر العربية إلى ساحل المحيط الأطلسي، يتضمن هذا المصطلح البلدان العربية في شمال إفريقيا، ويعكس تاريخاً طويلًا من التواصل الثقافي والسياسي بين هذه البلدان، حسب ما ذكرته موسوعة المغرب العربي.

وفقًا للموسوعة، قد تُشير كلمة "المغرب" إلى مجموعة من البلدان، تُعرف أحيانًا بالمغرب العربي الكبير، وتشمل تونس والجزائر والمغرب، ومنذ القرن السابع الميلادي، انتهت تلك الإشارة إلى مصر من الشرق ووصولًا إلى المحيط الأطلسي في الغرب، وذلك وفقًا لتفسيرات المؤرخين والجغرافيين القدماء[1]، الشيء الذي يميز المغرب ويعطيه خصوصية وطابعًا فريدًا هو تاريخه العريق والحضارات المتعاقبة التي عاشت على أرضه، كما أن جغرافيته تجعله ملتقى لثقافات متعددة، هذه الخصوصية تجعل المغرب قادرًا على اللعب دورًا حضاريًا داخل المجال المتوسطي ومساهمًا فعالًا في تعزيز التبادل الثقافي والتجاري والاقتصادي بين البلدان المتوسطية[2].

1 -عبد الفتاح مقلد الغنيمي،موسوعة المغرب العربي ، مكتبة مدبولي، 1994 ص 15- 16

2 - محسن عوض، **محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 121، مارس 1989، ص 75.

2- الموقع الجغرافي:

منطقة المغرب العربي تقع في شمال إفريقيا، تحديدًا بين خط العرض 15 درجة 37 درجة شمالًا وخط الطول 16 درجة 25 درجة شرقًا، تشكل هذه المنطقة الجزء الغربي للوطن العربي[1].

يمتد المغرب العربي على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط والساحل الغربي للمحيط الأطلسي، مع شريط ساحلي يمتد لأكثر من 3000 كم وطول ساحلي غربي يفوق 2000 كم، يمتد كذلك لأكثر من 4000 كم من الصحاري،انطلاقا من موريتانيا إلى شرقا[2]، محاطًا بالسودان ومصر ودول الساحل الإفريقي من الجنوب، ويفصله عن أوروبا مضيق جبل طارق ومضيق صقلية بأطوال 14 كم و140 كم على التوالي.

فلكيا أن المغرب العربي يعد جزءًا هامًا من الوطن العربي، ويمتد من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول 17 درجة غربًا – وهي الحدود الشرقية لموريتانيا على الساحل الأطلسي – و25 درجة شرقًا – وهي الحدود الليبية المصرية. ومن الجنوب إلى الشمال بين خطي العرض 15 درجة – وهي الحدود الجزائرية المالية – و37 درجة شمالًا – وهي الحدود مع بنزرت[3]، يشكل المغرب العربي 42% تقريبًا من مساحة الوطن العربي وتبلغ مساحته حوالي 141،5,780 كيلومتر مربع.

جدول 01: يبين توزيع المساحة الإجمالية بين دول المغرب العربي.

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
المساحة كم²	2.381.741	610،163	710،850	500،775،1	700،030،1

1 - محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998 ص 130.

2 -عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ص 28.

3 - بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 76.

هذا الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب العربي، الذي يندرج في قلب أفريقيا ويتصل بأوروبا والشرق الأوسط، يجعل منه منطقة استراتيجية تتمتع بأهمية كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فبفضل هذا الموقع، تتحول الدول المغاربية الخمسة إلى مركز جذب حضاري يتميز بالتوازنات والتكتلات الجهوية المتنوعة في مجال العلاقات الدولية.

تتمتع الدول المغاربية بمميزات طبيعية متجانسة، حيث تتضح هذه التجانسات في التضاريس السهلة والتي لا تشكل عائقاً للاتصال أو الانتقال بينها، وتشمل هذه التجانسات العناصر الأخرى مثل المناخ والطقس والنباتات، مما يمنح المنطقة وحدة جغرافية وطبيعية واحدة تمتد من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال.

انظر الملحق رقم 2 يمثل خريطة جغرافية المغرب العربي.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية.

إذا كانت المواقع الجغرافية تلعب دورًا في تقريب الشعوب، فإن المكونات التاريخية والقيم المشتركة التي يحملها هؤلاء الشعوب تعتبر الأكثر أهمية في مسار التكامل والتجانس الاجتماعي والسياسي الذي يتبعونه.

الغرض من دراسة المقومات التاريخية ليس تأكيد أن المغرب العربي كان دائماً موحدًا، ولكن توضيح أن هذه المنطقة، رغم عدم وحدتها الداخلية، كان لها تاريخ مشترك، وهذا يعني أن المنطقة ككل كانت تُعتبر وحدة متكاملة ومتناسقة، وكانت تعرض للحضارات والهجمات بشكل شامل لجميع أجزائها، تجميع الأدلة على هذا الأساس يمكن أن يكون أساسًا لإعادة التأمل في تاريخ المغرب العربي.

منذ العصور القديمة وحتى مرحلة الفتح الإسلامي، كان المغرب العربي يشهد لقاءات حضارية مختلفة، تعاملت معها وفق معادلة التحدي والاستجابة، وكان للموقع الاستراتيجي لإفريقيا الشمالية الغربية دور في جعل المنطقة هدفاً لطموح الدول الأجنبية.

تأثر المغرب العربي بمختلف الحضارات، منها الحضارة الفينيقية التي بدأت التواجد في المنطقة في القرن الحادي عشر قبل الميلاد، واستقرت خاصة على السواحل وتوسعت نفوذها في المغرب العربي، وظهرت الديكتاتورية الرومانية التي استحوذت على أراضي السكان الأصليين واستعبدتهم لتنمية الزراعة وجعل المنطقة مخزنًا لروما[1].

نتيجة لذلك اندلعت ثورات مماليك البربرية في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها المماليك في العصور القديمة، وكانت ثورة يوغرطة أحد أبرز هذه الثورات، ولم يقتصر الصراع على السكان الأصليين فحسب، بل شمل أيضًا هجمات البيزنطيين والوندال التي واجهتها المماليك بمقاومة شديدة.

اتسم تاريخ المنطقة بنشأة الثورات المتتالية فيها بين الرومان والوندال، وكانت موجهة ضد الاستعباد والظلم والطغيان، كانت هذه الثورات جزءًا من الحركة الوطنية للمقاومة ضد الغزاة والحكومات المحلية المتعاونة معهم، وكانت تحمل رسالة قوية للسعي نحو الحرية والعدالة.

في القرن السابع الميلادي، تحولت مسارات تاريخ الشعوب في المنطقة بمجيء الإسلام، على الرغم من المقاومة التي واجهها المغول، خاصة من قبل الكاهنة زعيم القبائل اليهودية في الأوراس ومع ذلك، فإن القيم السامية التي جلبها، مثل تحرير العبيد والتسامح والتضامن والعدالة الاجتماعية، جعلت الناس يستقبلونه بالقبول مع مرور الوقت، انتشر الإسلام في جميع أنحاء المنطقة، وساعد في تجذيره التوسع إلى بلاد الأندلس، بفضل الأمازيغ مثل طارق بن زياد والبربر[2].

1 -عبد الحميد الابراهيمي، مرجع سابق، ص 32.

2 - صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 47.

بمرور الوقت، شهدت المنطقة العربية ظهور عدة دويلات وإمارات، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتوحيد منطقة المغرب العربي، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل بسبب الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية.

بفضل الأغالبة في المغرب، تبنت الدولة المغربية المذهب المالكي، وهو المذهب الذي لا يزال حتى الآن المرجعية الدينية الرئيسية للمسلمين في المغرب ومنطقة المغرب العربي، في هذا السياق حاولت الدولة الفاطمية غرس المذهب الشيعي، ولكن الفترة التي حكموا فيها لم تتجاوز 64 سنة، وكانت مصحوبة بالعديد من الفتن والاضطرابات الداخلية.

محاولة المرابطين كانت أول محاولة على طريق الوحدة ولم الشمل في المغرب العربي، تأسست هذه الحركة التوحيدية على يد الصنهاجيين، الذين كانوا من قبيلة بربرية في الصحراء الغربية، كان من بين الأسباب التي ساعدت على نجاح هذه الحركة الجديدة ميلاد وتطور حركة سنية التي كانت ردًا على انتشار المذهب الشيعي، استندت هذه الحركة على المدارس الثلاثة: المالكية والحنابلة والشافعية، وكذلك ما ساعد هذه الدولة الجديدة هي تحكم الصنهاجيين في التجارة بين سجلمانة وإفريقيا السوداء، مما قوى دورهم الاقتصادي في المنطقة[1].

جعلت دولة المرابطين مدينة مراكش عاصمة لها والبدء في توحيد المغرب العربي، تمكنت في البداية من السيطرة على المغرب الأقصى وجزء من المغرب الأوسط، لكنها واجهت صعوبات في استمرار هذا العمل وإعادة الوحدة السياسية للمناطق المغربية، تأثرت هذه الحالة بضعف الدولة الأندلسية الكبرى وسقوط الدولة الأموية وظهور إمارات الملوك الطوائف المتناحرة، ولم تكن مقاومة النصارى الإسبان والبرتغاليين سهلة، مما دفع ببعض

1- مبارك محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثاني، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، 1963 ص 229 –240.

الحكام المتناحرين لطلب المساعدة من الأمير يوسف بن تاشفين، قبل أن يتمكن من تحقيق الوحدة السياسية للمغرب الإسلامي[1].

النظام المرابط تعرض للاهتزاز بشكل كبير بدءًا من عام 1124 ميلادي بسبب العديد من المشاكل التي كانت تواجه يوسف بن تاشفين بسبب انشغاله في حل هذه المشاكل، ظهرت حركة الموحدين التي اهتمت بتوحيد المغرب العربي، أسس المهدي بن تومرت هذه الحركة، ونجحت في السيطرة على المنطقة من المغرب الأقصى إلى المغرب الأدنى، تمتد تأثيراتها أيضًا إلى بلاد الأندلس.

إذا كان المرابطون قد وحدوا المغرب جزئيًا، فقد تمكن الموحدين من تحقيق الوحدة الكاملة للمغرب لهذا السبب، أشادت الحركة الوطنية في المغرب العربي خلال القرن العشرين بدولة الموحدين واعتبرتها نموذجاً تاريخياً للوحدة المغاربية.

الموحدون في توحيدهم للمغرب العربي يعتمدون على مجموعة من القيم والمبادئ الدينية والسياسية والاجتماعية. على الصعيد الديني، يستندون إلى مفهوم التوحيد والإيمان، ويؤمنون بالإمامة والمهدوية والعصمة، بينما على الصعيد السياسي، يقومون على مبادئ الإصلاح والنهوض بالمجتمع. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن قاعدتهم تقوم على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2]، والذي يشمل تعزيز الخير ومحاربة الشر.

المؤرخ محمد مالكي يُقدم وجهة نظر مهمة حول المدى الذي بلغته الدولة الموحدية في جمع منطقة المغرب العربي، حيث يقول إن المعاينة الحالية لتجربة الموحدين لا تقنعنا بأنها حققت بالضرورة الوحدة الكاملة خلال العصر الوسيط، ولكن بتفحص تجربتهم يُسمح لنا بالاعتراف بأن الإنجازات التي حققتها سلطة الموحدين كانت متقدمة في مجال تأسيس دولة تُعوِّض الانهيار في المنطقة العربية الشرقية وتواجه التحديات الصليبية الغربية، ومن

1 -يحي بوعزيز، وحدة المغرب العربي، في الملتقى المغاربي حول الذكرى الخامسة لقمة زرالدة، الجزائر 9–10 جوان 1994، ص

2 -محمد بلقاسم، مرجع سابق ، ص 13.

هذا المنظور، تصبح التجربة الموحدية مثالاً قيماً للاعتماد على التاريخ كخلفية للخطاب الوحدوي المعاصر[1].

الإمبراطورية الموحدية شهدت فترة رائعة بين 1163 و1213، لكنها عانت بعد ذلك فترة من الانحدار والتراجع من 1213 إلى 1269، حيث بدأت الإمبراطورية في التفكك بعد هزيمة العرب في معركة العقاب المشهورة التي اقتربت من مدينة تولوز في إسبانيا، وتلا ذلك تراجع سلطة حكام الموحدين.

انهزام المسلمون في الصراع مع المسيحيين وانكماشهم في العمق الإسلامي في إسبانيا، أدى إلى تفاقم التناقضات الداخلية التي أثرت على مشروع التوحيد الإسلامي في المنطقة بعد الهزيمة، في عام 1178، استولى صلاح الدين الأيوبي على طرابلس، وفي 1228، استفاد ممثل الموحدين في تونس أي بنو حفصة من الضعف العام وأسسوا إمارة مستقلة، وحذوهم بن زيان في مدينة تلمسان التي أعلن منها استقلالهم في إمارة عام 1235 وبعد ذلك، لم يبقى من سلطة الموحدين إلا المغرب الأقصى، وموازين القوة فيه تميل لمصلحة قبيلة بني مريم الجبلية، التي لم تتردد في حسم الأمور لصالحها، واحتلال مراكش عام 1269 وبذلك، تم إضعاف المشروع وهو يصارع الانهيار السريع الذي لم يكن متوقعاً[2].

بعد سقوط دولة الموحدين، خضعت المغرب العربي لتقسيم سياسي، حيث تشكلت دويلات وأمارات متنازعة حول الإرث الموحدي، وبقيت الحدود غير معروفة والوطنية مجهولة. ومع ذلك، استمر التواصل الحضاري، وظهرت دولة الحفصيين في تونس والزيانيين في الجزائر والمرينيين في المغرب الأقصى، في الفترة بين القرنين 13 و 19 ميلادي شهدت تراجعاً كبيراً في وحدة المغرب العربي السياسية، مما جعله محطة لطموحات الدول الأوروبية.

---

1 -أمحمد مالكي، حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير، مقاربة لبعض عناصر الخطاب، مجلة شؤون عربية، العدد 49 ،1987، ص 20.

2 -بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 49.

يعتبر الانحراف عن التعاليم الإسلامية في إدارة الدولة وتفضيل الجوانب المادية والدنيوية وتركيز الثروة في أيدي القلة، والتركيز على حياة الرفاهية والتبذير في المستويات القيادية وضعف الجيش هي الأسباب الرئيسية لتراجع وضع وقوة الأنظمة السياسية في المغرب[1].

خلال القرن التاسع عشر الميلادي، تصاعدت الرغبة الأوروبية في الاستيلاء على المنطقة، ولقد نجحت في ذلك، حيث استولت الدول الأوروبية على كل بلدان المغرب العربي، وقد أدى ذلك إلى ظهور مقاومة شعبية متعددة الأشكال في هذه البلدان، كانت هذه المقاومة مميزة بالتضامن بين الشعوب المغربية، حيث تم التلاقي بين أهداف الحركات الوطنية على مستوى المغرب الكبير، ورغم أن مجال نشاطها كان محليًا، فقد كان لها تأثير قوي[2].

المطلب الثالث: المقومات البشرية.

أفرز عنصر البربرية الأمازيغ نواة السلالات البشرية بمنطقة المغرب العربي، إذ استقبل العديد من الهجرات البشرية المميزة، كان أبرزها قدوم الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين والعرب المسلمون والاستعمار الأوروبي، لم يتأثر هؤلاء الأمازيغ بموجات الهجرة السابقة، إلا بالموجة العربية الإسلامية التي وصلت معها الدين الإسلامي والقرآن الكريم واللغة العربية التي أضفت اللون العربي الإسلامي إلى الأرض والشعب وغيرت العقيدة والعادات والتقاليد والأعراف والسلوكيات في جميع المجالات[3].

في اتحاد المغرب العربي، الذي يعتبر حلقة مهمة في تشكيل التجمعات الإقليمية داخل القارة الأفريقية، بلغ عدد السكان في عام 1991 ما يقارب 66.8 مليون نسمة، وتتباين الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاع والعرق والثقافي بين الدول

1 -عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص 52.

2 - صبيحة بخوش ، مرجع سابق ، ص 50.

3 -يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009 ص 510.

الخمسة، حيث تعاني بعضها من كثافة سكانية كبيرة بينما تكون كثافة سكانية أقل في البعض الآخر، هذا يشجع على التقارب والتعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق المصالح المتبادلة، خاصة في المجالات الزراعية والصناعية. تمتلك بعض الدول الأعضاء مساحات شاسعة من الأراضي الغير مستغلة وموارد صناعية لا تستخدم بشكل كامل، مما يمكن الاستفادة منها بالتكامل بين عناصر الإنتاج، مثل الأرض في دول مثل ليبيا والعمالة في دول مثل المغرب أو تونس، وذلك لتحقيق منافع متبادلة[1].

يتميز سكان المنطقة بصغر سنهم، حيث يمثل الشباب ربع عدد السكان، وتصل نسبتهم إلى 40% في موريتانيا[2]، يقدر عدد الأيدي العاملة في دول الاتحاد بحوالي 25 مليون، أي بنسبة 81% من إجمالي السكان، تتوزع قوة العمل هذه حسب القطاعات المختلفة؛ فتبلغ نسبة القطاع الزراعي 35.36%، والصناعي 15.20%، بينما تبلغ نسبة الباقي من القطاعات 49.44%[3]

تفيض المنطقة المغربية بحوالي 95 مليون نسمة، وفقًا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2015. وتعتبر كثافة السكان في هذه المنطقة مرتفعة، حيث يبلغ عدد الأشخاص حوالي 16 شخصًا لكل كيلومتر مربع، تزايد نسبة زيادة السكان بمعدلات سنوية مقدارها 1.7%، مما يمثل تحديات وفرصًا للمجتمعات الشابة النامية، ويعتبر الشباب نسبة كبيرة من السكان، حيث يشكلون نحو 50% من الإجمالي، الأمر الذي يستدعي تكثيف الجهود لتوفير الرعاية

1 - صالح صالحي، **اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، الجزائر، دار الهدى 2005 ص 304 –306.

2-علي الشابي، **الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي**، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر 17 –18 فيفري، 2013 ص03.

3- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 24.

الصحية والتعليم والدعم الاجتماعي، وذلك لتشجيعهم على تكوين قوة عاملة مستقبلية فعّالة ومنتجة[1].

و عليه فإن عدد سكان المغرب العربي يشكل سوق استهلاكية واسعة بسبب كثافتهم السكانية، ويمكن تعزيز التكامل والاندماج في جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لأن المجتمع يضم شبابًا قادرين على العمل والإنتاج، وهم يشكلون وحدة بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وتاريخهم المشترك.

1 - د. نوري منيرة، د بوسعد زكية، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الاخفاق وتكلفة عدم الانجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14 ، مارس 2018، ص 170.

الفصل الثاني: اتحاد المغرب العربي بين الأهداف الاقتصادية.

الاستقراء للوضع السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة المغاربية، والنظر في الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، وكذلك مبادرات الشراكة الإقليمية والدولية، وتأثير العولمة على شروط التبادل الدولي والمنافسة غير العادلة، يكشف وضوحًا على أن مسألة التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية أصبحت ضرورة ملحة تتطلب إعطائها أولوية على جدول أعمال القادة المغاربة، ولا يمكن أن يستمر الوضع الحالي كما هو خاصةً مع تأكيد العديد من الدراسات على أن تكلفة عدم التكامل ستكون باهظة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يتفق الكثيرون على أن البنية المؤسساتية للاتحاد المغرب العربي ملائمة لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وعلى الرغم من أن الاتفاقيات والبرامج والدراسات التي أعدها تناولت مختلف جوانب التكامل وأهدافه، فإن تنفيذ هذه القرارات ووضعها في مرحلة التطبيق يعتبر تحديا بسبب وجود عدد من العوائق التي أدت إلى تجميد المشروع[1].

1 - نوري منيرة، بوسعد زكية، مرجع سابق ، ص 2

المبحث الأول: البناء المؤسساتي لاتحاد المغرب العربي.

نظرًا للتحديات الدائمة التي واجهت المؤسسات الاتحادية للاتحاد المغربي العربي، فقد أصبح الوعي بأهمية المؤسسات والعمل المنظم أمرًا أكثر وضوحًا، تباينت الظروف والصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء في الاتحاد وتمثلت في الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والثقافية والتوجهات المختلفة، من الجدير بالذكر أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي شهدتها الدول الأعضاء كانت أحد العوامل الأساسية التي أثرت على تفعيل مؤسسات الاتحاد بشكل أفضل لذا، كان من الأمور المهمة للمؤسسات الاتحادية تقديم دعم مستمر للدول الأعضاء لمواجهة هذه التحديات والأزمات، بالإضافة إلى توحيد الجهود والموارد في إطار واحد للعمل على حل هذه القضايا والأزمات.

البناء المؤسساتي للاتحاد مقسمة إلى خمس مؤسسات رئيسية هي:

1- مجلس الرئاسة:

مجلس الرئاسة هو هيئة رفيعة المستوى في الاتحاد المغاربي، ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء، يُنتخب رئيس المجلس لمدة سنة واحدة، ويتم التناوب بين رؤساء الدول الأعضاء بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، يُعقد المجلس جلساته العادية مرة كل سنة، ويمكن عقد جلسات استثنائية عند الحاجة، حيث يُتخذ القرار بالإجماع، يمتلك المجلس سلطة اتخاذ القرارات دون تدخل من الهيئات الأخرى في الاتحاد[1].

وفقاً لمعاهدة التأسيس للاتحاد المغرب العربي، يعتبر مجلس الرئاسة الجهاز الأعلى في الاتحاد كون أن له العديد من الاختصاصات التي تساعد في تحقيق:

- أهداف الاتحاد

1 - جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى للاتحاد المغرب العربي**، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى، د.م.ن، 2005 ص 377-378.

- يقوم المجلس بالنظر في القضايا التي تؤثر على دول الاتحاد، سواء داخلية أو خارجية، ومن بين تلك القضايا النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو مع دول أخرى.

- كما يقوم المجلس بتشكيل لجان وزارية متخصصة حسب الحاجة وتعيين مهامها.

- يقوم أيضاً بضبط مواعيد اجتماعاته الدورية وتعيين الأمين العام للاتحاد والموافقة على مقرات هيئات الاتحاد.

-ويتولى المجلس أيضاً اعتماد الميزانيات والنظر في طلبات الانضمام إلى الاتحاد من قبل دول أخرى.

- وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، يعبر المجلس عن رأيه في الأحداث الدولية الهامة ويحدد موقفه من التعاون مع التجمعات العربية والأفريقية والأوروبية وغيرها من التجمعات[1].

2- مجلس وزراء الخارجية.

مجلس وزراء الخارجية لاتحاد المغرب العربي هو الهيئة التنفيذية الرئيسية بعد مجلس الرئاسة، يُعتبر هذا المجلس مهمًا للغاية لأنه يقوم بتنفيذ الأنشطة الفعلية للاتحاد خلال الفترات التي يكون فيها مجلس الرئاسة يعقد دوراته عن طريق اجتماعاته المتكررة، يتم اجتماع هذا المجلس كل شهرين في بلد الرئاسة ويتألف من وزراء خارجية الدول المغاربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يمثل الجماهيرية الليبية ويمكن إجراء أكثر من ثلاث اجتماعات في السنة[2]

ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يمثل الجماهيرية الليبية مكلف بالشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغاربية.

مجلس وزراء الخارجية يقوم بعدد من الوظائف المهمة، مثل:

1 -جمال عبد الناصر، مرجع سابق ، ص 162-173.

2 -جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 378.

- تحضير اجتماعات مجلس الرئاسة، من خلال وضع جداول الأعمال والوثائق اللازمة.

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات لتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء.

- والنظر في نتائج أعمال اللجان المتخصصة ووضع الخطط الزمنية لتنفيذ التوصيات و القرارات المصادق عليها من طرف مجلس الرئاسة.

- يهتم المجلس بالملفات المتعلقة بالساحة المغربية.

- ويدعم إستراتيجية الدفاع والأمن الجماعي، ويسعى لتحقيق الحوار المسؤول والبناء مع المجموعة الأوروبية.

بوضوح، يُستَنَد الهدف من هذه الاختصاصات إلى تعزيز حلقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات المتعددة، توفّر هذه الاختصاصات مرونة للاتحاد للتعامل مباشرة وبشكل سريع مع الأوضاع الطارئة التي قد تطرأ عليه[1].

3- الأمانة العامة.

الأمانة العامة للاتحاد المغرب العربي هي الهيئة الإدارية والفنية للاتحاد. تتولى الأمانة العامة المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لها، وتتدخل في المهام التي يُحيلها المجلس الرئاسي إليها، بالإضافة إلى المهام التي تُحال إليها بموجب اتفاقيات جماعية مبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد. الهدف من ذلك هو تيسير تنفيذ المهام والوظائف وتحقيق الأهداف التي أُنشئ الاتحاد من أجلها. تتألف الأمانة العامة من مجموعة من الموظفين، الذين يعملون في إطار القانون الدولي وليس كممثلين للدول الأعضاء، يتكون الفريق من الأمين العام وعدد كافٍ من الموظفين يعينهم الأمين العام بموافقة المجلس الرئاسي، ويُعين الأمين العام لمدة ثلاث سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة[2].

1 -جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 175-176.

2 - نفس المرجع ، ص 182-183.

تشمل مهام الأمان العامة في الاتحاد العربي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة وتنسيق الجهود مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج العمل بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- إعداد التقارير الدورية حول تقدم الاتحاد والتعاون مع البلد المضيف.
- حفظ الوثائق الرسمية ووثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجماعة الدول العربية والتعاون مع تجمعات الأفريقية والدولية المماثلة.
- ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد[1].

4- مجلس الشورى.

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي أقرّت وجود مجلس شورى للاتحاد، وقد تم الإعلان عن ولادته في الجزائر في 10 جوان 1989 ميلادي بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زرالدة[2]، يعتبر مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد، وهو يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة عضو في الاتحاد، وتم رفع عدد الأعضاء إلى 20، ثم إلى 30 عضوًا، ويتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقًا للنظم الداخلية لكل دولة، يتخذ مجلس الشورى المغاربي الجزائر مقرًا دائمًا له، وهذا طبقا لاتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 9 جوان1994 م.

ويتولى مجلس الشورى القيام بعدة مهام ووظائف، منها:

- إبداء الآراء حول مشروعات القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة.
- ودراسة توصيات المزمع رفعها إلى مجلس رئاسة الاتحاد.

---

1 - رشيد بوكساني، أحمد وبيش، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاروبية**، د.م.ن، دار الهدى، 2005، ص 221–222.

2 -جمال لعمارة، مرجع سابق ، ص 379–380.

- وتقديم تقارير حول وضعية الاتحاد وتوجيهها إلى مجلس رئاسة الاتحاد.

- والإشراف على دراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة، وذلك قبل اتخاذ مجلس رئاسة القرار بشأنها في دورته العادية[1].

5-الهيئة القضائية.

تتكون الهيئة القضائية من قاضيين من كل دولة تُعينهما الدولة لمدة ست سنوات، وتُجدد اختيارهما بالنصف كل ثلاث سنوات، يتم انتخاب رئيس للهيئة من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتُختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، تُحيل القضايا المتعلقة بهذه النزاعات إلى الهيئة مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف، تُعتبر أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتُقدم الهيئة الاستشارات القانونية لمجلس الرئاسة، تُعد الهيئة القضائية النظام الأساسي الخاص بها وتُعرض هذا النظام على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه.

يلاحظ أنها تعتبر الهيئة الوحيدة بين هيئات مجلس الرئاسة الحاكمة التي تحمل سلطة صادرة للأحكام النهائية والملزمة في المنازعات المقدمة إليها من قبل مجلس الرئاسة.[2]

6 - لجنة المتابعة.

لجنة المتابعة في اتحاد المغرب العربي تعد هيئة تنفيذية مكلفة بمتابعة الشؤون الخارجية بين الدول الأعضاء، تتألف من أعضاء حكوميين من كل دولة عضو لمتابعة قضايا الاتحاد و هي ترفع حصيلة أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية وبعبارة أخرى تتكون اللجنة من كتاب الدولة للشؤون المغاربية.

1- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 194.

2-عبد الكريم عبد لاني، **المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد**، في محمد عاشور،أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق القاهرة، مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005 ص 288.

تتولى اللجنة بمتابعة القرارات التي يتخذها مجلس رئاسة الاتحاد، والتي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

- تقوم اللجنة أيضًا بدراسة التقارير الوزارية المتخصصة واستعراض توصياتها.
- تحضير مشاريع القوانين والقرارات.
- تقديم المشاريع إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- تتابع اللجنة أيضًا الدراسات الجارية في إطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير أعمال الاتحاد.

تسعى جميع هذه الاختصاصات إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية للتأكيد على تحقيق التكامل في المجالات المختلفة، وبذلك، يتم تعزيز العمل المشترك وتحقيق الأهداف الوطنية بشكل متوازن ومنسق[1].

7- اللجان الوزارية المتخصصة.

تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة، أُنشئ هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية التحتية، ولجنة الموارد البشرية، تتألف هذه اللجان من الوزارات والأمانات الشعبية المعينة حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، تتفرع عن هذه اللجان مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل، كلٌ في مجال اختصاصها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

تجسّد عمل هذه اللجان من خلال مشاركتها في المشاريع المحالة إليها من قبل مجلس وزراء الخارجية، كما تعمل على تقديم تقارير حول التعاون المتبادل بين وزراء الخارجية للدول الخمس، وعلاقاتهم مع الممثلين الوطنيين، يتلقى الممثلون الوطنيون الاقتراحات

1 -جمال عبد الناصر، مرجع سابق ، ص 217-220.

ووجهات النظر التي تعتبرهم المعنيين الأوائل بمسألة التكامل المغاربي، هذا ما يوفر الظروف الملائمة لتطبيق القرارات الصادرة في إطار الإتحاد المغاربي.

تحدد اختصاصات اللجان الوزارية المتخصصة وفقًا لأحكام الوثيقة المنشأة لها، وتختلف هذه الإختصاصات من لجنة لأخرى وفقًا لطبيعة اللجنة[1].

أ- لجنة الأمن الغذائي.

تهتم لجنة الأمن الغذائي بتطوير السياسات الزراعية والمائية لدول الاتحاد وتنسيق السياسة التوريدية للمحاصيل الزراعية، كما تتابع مواضيع الفلاحة والبحث الفلاحي والثروة الحيوانية والنشاطات البيطرية والصناعات الفلاحية والغذائية، وتشجع استصلاح الأراضي والمحافظة على الغابات والموارد المائية. تعمل أيضاً على مكافحة ظاهرة الإنجراف والتصحر والجراد التي تهدد الدول المغاربية[2].

ب- لجنة المالية و الاقتصاد.

فتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية وتوجيه استثمارات الدول الأعضاء نحو التنمية، وتتركز على وضع سياسة استثمارية مشتركة وزيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الاتحاد، تُلتزم أيضاً بزيادة توجيه وسائل الإنتاج المحلية لتلبية احتياجات الدول المغاربية وتوجيه سياسات الطاقة.

كما تسعى إلى الإنسجام بين قواعد الاستثمارات بين الدول المغاربية والدول الأخرى، بهدف تبسيط القوانين والتعريفات الجمركية وإنشاء قوانين استثمارية وتعريفات موحدة، وفي نفس الوقت، تعمل اللجنة على تعزيز التعاون في قطاع السياحة في المنطقة المغاربية[3].

ج- لجنة البنية الأساسية.

1- مرجع نفسه، ص 221.

2 -جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 222.

3- مرجع نفسه ، ص 222-223.

تعمل على تطوير وتحسين البنية التحتية في دول المغرب العربي. تتناول اللجنة الإسكان والنقل البري والبحري والاتصالات، وتعمل أيضًا على إنشاء شركة للطيران تخدم المنطقة. تسعى أيضًا إلى تحقيق التكامل في قطاعات البريد والنقل وتوفير العناصر اللازمة لتطوير المنطقة بشكل متكامل[1].

د- لجنة الموارد البشرية.

تتخذ هذه اللجنة خطوات مهمة لوضع استراتيجية تربوية متكاملة في دول المغرب العربي، مستوحاة من استراتيجية تطوير التربية العربية، يركز العمل على توحيد البرامج الدراسية وتنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي لتحقيق التكامل والتنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة، وتهدف إلى تكوين اتحادات ومخيمات مغاربية للشباب، وتعمل على توحيد التشريعات في ميدان العمل والحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات وتوحيد الأنظمة التشريعية الخاصة بالشؤون الاجتماعية والقضائية لتحقيق تقاضي موحد ودعم التعاون بين دول الاتحاد في المجالين القضائي والقانوني، وتعمل على تحقيق التنقل بين مختلف الأقطار المغاربية للأشخاص وأفراد عائلاتهم دون الخضوع لقيود، وتسعى لرعاية جالياتها من المغتربين خاصة في أوروبا قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية[2].

يتضح من تقديم أداء أجهزة اتحاد المغرب العربي وخاصة اللجان الوزارية المتخصصة أن القادة المغاربة الذين يمثلون النخبة السياسية لمجتمعاتهم أرادوا من خلال هذه الأجهزة إرسال رسالة تكامل إقليمي، استهدفوا تحقيق التكامل عبر تبني المقاربة الوظيفية الجديدة والمنهج الوظيفي، بدلًا من المقاربات القديمة، هذا التوجه يتبلور بشكل واضح في تخصصات اللجان الوزارية المتخصصة، حيث تركز بشكل أساسي على المسائل التقنية

1 - مرجع نفسه، ص 224.

2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق ، ص 224-225.

الفنية والاقتصادية التي تعتبر النواة الأساسية للتكامل، مما يدفع العملية التكاملية نحو أقصى درجاتها بدءًا من المرحلة الأولى لمنطقة التجارة الحرة وصولًا إلى التكامل الاقتصادي الكلي على المدى البعيد[1].

المبحث الثاني: انجازات اتحاد المغرب العربي.

تاريخ التكامل المغاربي يعود لأوائل القرن العشرين، وقد تطور بمرور الزمن، ورغم بعض التجارب المبكرة بعد الاستقلال، إلا أنه لم يحقق الكثير من النجاحات العملية، مما أدى إلى الركود في بعض القطاعات، هذا الركود يعود إلى عدم تطبيق أغلب اتفاقيات التكامل وغياب الجدية وتدهور العلاقات بين الدول المغاربية، مما يعكس الواقع المضطرب لهذا المسار التكاملي ومع ذلك، تم تحقيق بعض النجاحات في مجالات محددة مثل الصناعة، المناجم، المبادلات التجارية، الزراعة والنقل.

المطلب الأول: في مجال الصناعة و المحروقات.

1- في مجال الصناعة.

صناعة دول المغرب العربي تظهر أنها تنافسية أكثر من متكاملة، ويظهر ذلك بشكل واضح في غياب التنسيق بين الدول الخمسة المغربية، هذا الغياب يسبب تشابها في النسيج الصناعي لهذه الدول، وبدلاً من أن تتبادل البلدان المغاربية في إطار تكاملي، تجد هذه الدول أنفسها تتنافس بدلاً من التعاون.

-الصناعة الكيمياوية: مع توجُّهات التحول والتطوير الاقتصادي في المنطقة، بدأت دول شمال إفريقيا تشيد بالصناعات المختلفة، من بينها الصناعة الكيميائية. وتتميز الجزائر وتونس والمغرب بإنتاجها الخاص في هذا المجال، وقد أظهرت الجزائر قوتها في مجال الكيماويات والبتروكيماويات من خلال مصانعها في سكيكدة وأرزيو وعنابة وعلى الرغم من

1 - رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 87.

ذلك، أصبحت ليبيا تمتلك برنامج ضخم للاستثمار في هذا القطاع منذ السبعينات، مما جعلها منافسة قوية في هذا السوق.

-الصناعة النسيجية: في هذا المجال، فقد رأينا تطورًا ملحوظًا في تونس والجزائر والمغرب، حيث تضم تونس ست مصانع، وتوجد أربعة مصانع في الجزائر، بالإضافة إلى مجمع ضخم في فاس بالمغرب. ونظرًا لتقارب المستوى بين هذه المصانع، أصبحت هذه الدول قادرة على التنافس في هذا القطاع وتحقيق إنتاج مربح[1].

خلال ديسمبر 1983، قامت تونس والجزائر بتأسيس مصنع لإنتاج الإسمنت الأبيض يُسمى "Sotacib"، لتلبية الحاجة المتزايدة لهذا المنتج في المنطقة، يُمكن للمصنع توفير 105,000 طن من الإسمنت الأبيض سنويًا لكل من تونس والجزائر، مما يُساعد في تقليل الاعتماد على الواردات، تم بناء المصنع في بلدة فريانة، على بعد 25 كم من الحدود بين تونس والجزائر، وتقع فريانة بالقرب من خط السكك الحديدية الذي يربط بين رداييف وسوسة، كما تتصل بالشبكة الجزائرية، تمتلك فريانة أيضًا اتصالات جيدة بالطرق التي تربط بين تبسة الجزائرية وقابس التونسية، وتمتلك اتصالاً سريعاً بخط أنابيب الغاز الجزائر– صخيرة يمر على أقل من 20 كلم شمال فريانة.

إذا تم تنفيذ مشروع سوتاسيب بنجاح، سيؤدي إلى تحقيق تأثيرات إيجابية على التنمية، حيث سيسهم في خلق 320 فرصة عمل جديدة وبالتالي زيادة العمالة وتوفير مليار سنتيم فرنسي من الرواتب السنوية، ومن المتوقع أن تستفيد القطاعات المحلية مثل التجارة والخدمات والبناء والنقل بشكل كبير، كما أن الاستثمار الأصلي في المشروع سيكون بقيمة 675 مليون فرنك فرنسي ويشمل كلفة الدراسات وثمن المنشآت التقنية، ومن هذا المبلغ، يُقدر أن حوالي 30% ستذهب إلى الأنشطة الهندسية والتنظيمية.

1 -عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 359.

مصنع سوتاسيب يعد نموذجاً وقدوةً مثاليين في قطاع الصناعة، حيث يُمثِّل رسماً بيانياً دقيقاً يوضح التعاون الصناعي بين دول المغرب بشكل واقعي وملموس، و ذلك سيكون صعب على معارض المسعى الوحدوي في التنبؤ بتكرار عمليات مماثلة على حدود تونس وليبيا، الجزائر والمغرب، والمغرب وموريتانيا.

وبالإضافة إلى أفضلية أخرى ثقافية، فمثل هذه الجهود في عمق البلاد سيسهم في تغيير الوعي والإدراك لدى المغاربة، إلى جانب ذلك يمكن أن يساعد ذلك في تصحيح الإدراك الشائع الذي ينظر إلى المغرب على أنه مجرد شريط ساحلي يبدأ من أغادير وينتهي في بنغازي، بينما في الواقع هناك العديد من الأحداث والتطورات الهامة خارج هذا الشريط الساحلي، مثل ما يحدث في سوتاسيب[1].

فيما يتعلق بالجانب الصناعي، فقد أظهرت الدول المغاربية اهتماماً دائماً بتوحيد المواصفات الصناعية، خاصة في مجال السلع الصناعية، وذلك من خلال اللجنة الاستشارية التي تعنى بتجربة المستلزمات الصناعية، تم إنشاء لجنة مختصة قامت بدراسات تقنية عميقة ومقارنة بين المواصفات الأوروبية والأمريكية والمواصفات المستخدمة أو مهملة في المؤسسات المغاربية، تم اتخاذ سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية، ودخلت بعض هذه القرارات حيز التنفيذ. ينبغي أن يتواصل البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الإنتاج[2].

بالنسبة للتكامل في المجال الطاقوي، قامت لجنة مختصة مؤلفة من الرؤساء التنفيذيين لشركات الكهرباء الوطنية بتطوير برنامج يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود وبتدارك انخفاض الضغط في واحدة من هذه الشبكات من خلال التوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الإنتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية، هذا يعمل

1 - محسن التومي، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي**، في وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص 189 –190.

2 - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 61.

على تحسين جدوى القطاع بأكمله وتقليل الإختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وقد ساهمت هذه الجهود في تحقيق السوق المشتركة للطاقة الكهربائية في المغرب العربي[1].

2- في مجال المناجم و المحروقات.

لم يشهد قطاع المناجم والمحروقات في الإطار المغاربي إلا اتفاقيات ثنائية لا سواها خلال 30 سنة من عام 1964 إلى 1995 ك:

-الاتفاق بين الجزائر وتونس بخصوص استغلال حقول بورمة للغاز الجزائري عبر تونس.

- وبداية تشغيل أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي عبر تونس عام 1983 بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 12 مليار متر مكعب.

- اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989 على بناء أنبوب لنقل الغاز من حقول حاسي الرمل إلى طنجة، بهدف تصدير 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا إلى أوروبا، مع تخصيص 2.5 مليار متر مكعب سنويًا للمغرب.

- اتفاقية بين الجزائر، ليبيا، وتونس 1988 لتزويد ليبيا بـ 3.6 مليار متر مكعب من الغاز، بالإضافة إلى تزويد المناطق التونسية التي يمر بها الأنبوب حسب احتياجاتها.

- في عام 1987، تم تأسيس ثلاث شركات مختلطة في قطاع الوقود بين الجزائر وليبيا: الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية.

إن تحليل المعلومات السابقة يوضح أن معظم محاولات التكامل في قطاع الطاقة والمعادن كانت في شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك لم يؤد هذا إلا إلى تقارب جزئي في عام 1989، عندما تم تشكيل لجنة مغاربية للصناعة البترولية لخلق توافق في السياسة العامة

1-المرجع نفسه، ص 61

للاتحاد في هذا القطاع، لكن أحداث الجزائر في عام 1992 قطعت كل المشاريع، ليس فقط في مجال الطاقة، ولكن أيضًا في التكامل والوحدة المغربية ككل[1].

المطلب الثاني: في مجال المبادلات التجارية.

تبدو نسب المبادلات التجارية في إتحاد المغرب العربي محدودة جداً، حيث لا تتجاوز 7% من حجم تجارته الخارجية، مقارنة بالإتحاد الأوروبي الذي يصل فيها نسبة التبادل التجاري إلى 80%، والذي يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيه 50%، يظهر أن التبادل التجاري البيني في إتحاد المغرب العربي يعتبر ضئيلاً بشكل ملحوظ.

الجدول رقم 1: التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992 م[2]

الوحدة: مليون دولار.

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الاجمالية	% الصادرات إلى UMA
تونس	/	98	278	45،8	0،2	422،1	4182	%10،09
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	%160
ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	%1،00
المغرب	67.6	53،9	126	/	2،5	250،1	5749	%4،35
موريتانيا	/	0،02	/	0،36	/	0،38	507	%0،07
الصادرات إلى UMA	7،203	166،92	440	114،26	20،7	945،58	31087	%3،04
% الواردات الإجمالية	2،679	8283،1	5218،7	8440،5	581	/	/	/

1 - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 63.

2-خوني رابح، حساني رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د.م.ن، دار الهدى، 2005 ص 419.

الواردات من UMA	%3	%2	%8،4	%1،3	%3،5	/	/	%3

المصدر: رقية بلقاسمي، ص 93.

التقديرات تُظهر بوضوح أنّ التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي يقف عند حدود 3% فقط من الحجم الكلي للتجارة الخارجية للدول المغاربية، وعلى الرغم من أن هذا الجزء المتواضع من التبادل يشمل موادًا غذائية وأولية مهمة، مثل منتجات الزيتون والحبوب والفوسفات، إلا أنه يفتقر إلى تنوع واسع النطاق، وهذا يوحي بنقص في جودة وكفاءة النتائج المتحققة من التكامل الجهوي في مجال التجارة[1].

المطلب الثالث: في مجال الزراعة و النقل.

1- في المجال الزراعي.

محاولات التكامل في القطاع الزراعي كانت متواضعة جدًا ومحدودة للغاية. تم التركيز أساسًا على ثلاثة محاصيل فقط: الحمضيات والتبغ، لتحقيق هذا التكامل، تم إنشاء لجان للتنسيق في هذا المجال، ولكن لم يحققوا الكثير من النجاح، وعندما حدثت الأحداث والمشاكل والصراعات في دول المغرب العربي، توقفت هذه الجهود وتم تجميدها.

وتتمثل هذه الجهود في وجود المكتب المغاربي، الذي تم إنشاؤه عام 1963م، والذي كان يعمل في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة، واللجنة المغاربية للحمضيات والباكور، التي تأسست عام 1972م، والتي كانت تهتم بتنسيق النقل والتسويق لهذه المنتجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لتجنب التنافس بين الدول المغربية على السوق الخارجية.

ومع ذلك، لم تحقق هذه الجهود الكثير من النجاحات ولم تستطع تحقيق الهدف المنشود منها، وبعد الأحداث والمشاكل والصراعات، توقفت هذه الجهود وتم تجميدها تمامًا.

1 -رقية بلقاسمي، مرجع سابق ، ص 93.

عام 1969م، بدأت المديريات الوطنية للتبغ في الجزائر وتونس والمغرب في دراسة وتنفيذ وسائل تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق البرامج المتعلقة بالتبغ.[1]

2- في قطاع النقل:

تقتصر إنجازات القطاع النقل في المغرب على بعض المشاريع المتوقفة، مثل مشروع القطار المغربي بين تونس والدار البيضاء، بعد مشاورات بين وزارات النقل والشركات الوطنية لسكة الحديد، تم الاتفاق على إنشاء خط مغربي للقطار السريع بين تونس والدار البيضاء، تم بدء التنفيذ واستئناف الرحلات عام 1974 بين تونس والجزائر، واستمرت الاستعدادات لإكمال الخط بين الجزائر والدار البيضاء، قبل أن يتوقف المشروع عام 1975[2] بسبب الخلاف بين المغرب والجزائر حول الصحراء الغربية.

مشروع الشحن البحري ونقل المنتجات والسلع المغاربية والأجنبية بين الموانئ المغاربية والخارجية هو أحد المشاريع التي تم تنفيذها بين الدول المغاربية، بدأ تنفيذ المشروع عندما وقع الاتفاق على إنشاء شركة مغاربية للملاحة وقامت هذه الشركة بشراء باخرة للتمرين والتكوين، تم استغلال الباخرة مدة زمنية محددة، لكن بسبب تغيرات كمية ونوعية في المبادلات التجارية ولتطورات على الساحة الدولية في مجال الشحن[3]، توقف المشروع.

تسعى المجموعة الغربية للتكامل (المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا وموريتانيا) إلى تعزيز التكامل بينها من خلال مجموعة من المشاريع الاقتصادية والصناعية والتجارية، ومع ذلك يبدو أن النتائج الحالية لهذه المساعي لا تعكس الطموحات الحقيقية للشعوب المغربية، وهذا قد يرجع إلى الإهمال والتجاهل التي تعاني منها بعض هذه المشاريع والتي تشمل، على سبيل المثال:

- مشروع البنك المغربي للإدماج الصناعي.

1-عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 354-355.

2 - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 60.

3 - مرجع نفسه ، ص 121.

- مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.
- ومشروع الشركة المغربية للطيران و التي وضع قانونها الأساسي عام 1979[1]

بالإضافة إلى العديد من الدراسات المتعلقة بمسألة التكامل التي بقيت في طي النسيان.

المبحث الثالث: معوقات التعاون الاقتصادي.

تعرضت مسارات التكامل الاقتصادي المغاربي لتحديات تعوق تحقيق أهدافها، على الرغم من أن الهدف الرئيسي من تشكيل الاتحاد العربي الغربي هو التنسيق والتعاون الإقليمي، إلا أن التحقيق في هذا الهدف واجه عقبات سياسية واقتصادية، وفيما يلي سنعرض أهم المعوقات التي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية

المطلب الأول: المعوقات السياسية (لاتحاد المغرب العربي).

إن أحد أبرز التحديات التي واجهت مشروع توحيد الدول المغاربية هي العقبات السياسية، حيث سعت الدول العربية في شمال أفريقيا إلى تعزيز دورها السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى تدخلها في الجهود المبذولة للتوحيد بعد الاستقلال[2]، ومن هذا سنتطرق لهذه المعوقات السياسية.

1- قضية الصحراء الغربية و تأثيرها على مسار الوحدة.

يُعتبر ملف الصحراء الغربية من بين أكبر التحديات التي تواجه الساحة المغاربية، فهو ينعكس بشكل سلبي على تجربة التكامل الإقليمي في المغرب العربي[3]، لفهم هذا الملف بشكل أفضل، يجب التطرق لخلفياته وانعكاساته السلبية على التجربة التكاملية في المنطقة.

---

1 -Rida Salah Eddine,la coopération économique entre les pays du Maghreb. Arabie Saoudite : Banque islamique de développement. 1985,p19.

2 - مومن العمري، مرجع سابق ، ص 368.

3 -عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة و طموحات الشارع**، الجزائر، دار طليلة، 2010، ص 126.

في الماضي كانت الصحراء الغربية تعرف باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي منطقة تقع في الناحية الغربية من إفريقيا وتطل على المحيط الأطلسي، تحدها من الشمال المغرب، ومن الجنوب الشرقي موريتانيا، ومن الشمال الشرقي الجزائر، تبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 284 كم^{2}[1]، و عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة[2]، حسب ما قدرته جبهة البوليساريو في الساقية الحمراء ووادي الذهب، و هذه منطقة غنية بالثروات الطبيعية، ومن أهم هذه الثروات البترول والفوسفات والحديد[3].

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عقدت الدول الاستعمارية مؤتمرًا في برلين عام 1884 لتقسيم المغرب العربي إلى مناطق نفوذ، فكانت تونس والمغرب والجزائر لفرنسا ليبيا لإيطاليا، بناءً على هذا الاتفاق تم تقسيم المنطقة إلى عدة مناطق، بما في ذلك الصحراء الغربية التي أُسندت إلى إسبانيا بعد ذلك، قامت إسبانيا بإنزال قواتها العسكرية في المنطقة، مما أدى إلى السيطرة على الصحراء الغربية وتحويلها إلى مستعمرة إسبانية[4].

تم تحديد الحدود الحالية للصحراء الغربية من خلال معاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، مثل اسبانيا التي كانت تحتل الصحراء الغربية وفرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا، البداية كانت في عام 1886 ولكن الاتفاق جاء في بداية القرن العشرين، حيث تم رسم الحدود جهة موريتانيا باتفاقيتين (27 جوان 1900 و 03 أكتوبر 1904) والتي تم تثبيتها في 1954، وتم تحديد جهة المغرب بموجب معاهدة 03 أكتوبر 1904 والتي تعرف بالاتفاقية السرية بين فرنسا واسبانيا والتي أصبحت رسمية بعد توقيع معاهدة الحماية المزدوجة للمغرب الأقصى في عام 1912[5]، حصلت فيها اسبانيا على المنطقة الشمالية من

1-عبد الصمد موفق، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار النون، ص 04.

2-عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق ، ص 126.

3-احمد مهابة، **مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الإنعاش**، مجلة السياسة الدولية، عدد 130، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر ،1997 ص 129.

4 - عبد الصمد موفق، مرجع سابق، ص 04.

5 - مرجع نفسه، ص 05.

الصحراء الغربية المعروفة باسم الساقية الحمراء ووضعت اسبانيا تلك الأراضي تحت حمايتها، كما أسست مراكز تجارية وخلقت لها وجودا عسكريا[1].

في عام 1966، ناقشت اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة للأمم المتحدة، قضية الصحراء الغربية وأصدرت قرارًا يدعو الحكومة الإسبانية لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[2].

هذا القرار دفع الدول المجاورة (المغرب، الجزائر، وموريتانيا) للمطالبة بانسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وشجع على تأسيس منظمة عسكرية صحراوية تسمى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) بدعم من الجزائر[3].

جميع الدول المعنية بقضية الصحراء الغربية تمثلها بقوة من خلال مواقفها المتباينة بشأن جبهة البوليساريو، في الواقع، تعتبر الجزائر المساهمة في تأسيس البوليساريو أن لها حق إنشاء دولة مستقلة في الصحراء الغربية، في حين يعتبر المغرب وموريتانيا أن هذا الإقليم جزء من أراضيهم، هناك أيضًا وجهات نظر ترى أن الجزائر كان لها مطامع في الإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية، مما يشير إلى اهتمامها بالوصول إلى المحيط الأطلسي من خلال هذا الإقليم الصحراوي.[4]

بدأت الخلافات بين الجزائر والبوليساريو، وموريتانيا والمغرب بالظهور في 14 ديسمبر 1972، عندما أصدرت الأمم المتحدة[5] قرارًا يدعو بالسماح لأهالي الصحراء الغربية بالتعبير عن حقوقهم بحرية، والاستفتاء على ذلك في 1973، مع إخلاء القوات

1- خديجة محسن فينان، **الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي**، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،الدوحة، قطر، 17 –18 فيفري 2013، ص 04.

2 -عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية، نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء** ، ج2، مطبعة النجاح الجديدة،ط3، المغرب ص 435.

3- سعد بن البشير العمامرة، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، الجزائر، 2003 ص 07.

4 - يحيى أبو زكريا، الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب، دار ناشري، الجزائر، 2003 ص 07.

5- موفق عبد الصمد، مرجع سابق، ص 18–19.

الاسبانية من المنطقة بناءً على قرار الأمم المتحدة رقم 1 لعام 1973، كما أعلنت اسبانيا استعدادها لإنهاء الاستعمار وتنظيم استفتاء بعد أن أحيلت القضية لمحكمة العدل الدولية وصدر قرار بعدم وجود روابط قانونية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة في 16 أكتوبر 1975، وفي ضوء ذلك، أعلن الملك المغربي عن مسيرة سلمية لاسترجاع الأقاليم الصحراوية المعروفة باسم "المسيرة الخضراء"[1].

في عام 1975، تم توقيع اتفاقية بين إسبانيا وموريتانيا والمغرب تعرف باتفاقية مدريد. وتضمن هذا الاتفاق تسليم منطقة الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا، بالإضافة إلى تنازل إسبانيا عن منطقتين ساحليتين في المغرب وهما سبتة ومليلة، وتم احتلال الأراضي الصحراوية من قبل القوات المغربية والموريتانية، حيث احتل المغرب المنطقة الشمالية (الساقية الحمراء)، واحتلت موريتانيا المنطقة الجنوبية، ونتج عن هذه الاتفاقية نزوح عشرات الآلاف من سكان المنطقة وتمركزهم في الحدود الجزائرية، وخاصة بولاية تندوف، وقد اعتبرت جبهة البوليساريو هذا النزوح غير شرعي، وبالتالي قامت بإعلان الكفاح المسلح الصحراوي[2].

الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية، والمعارض لوجود المغرب في هذه المنطقة، ساهم في تعثر المساعي والمشاريع التي تهدف إلى الوحدة والتكامل بين دول المغرب العربي، فمنذ عام 1975، لم يجتمع وزراء الاقتصاد في المغرب العربي، وتم توقيع اتفاقيات فردية بين تونس والجزائر والمغرب مع دول السوق الأوروبية المشتركة ونتيجة لذلك، اتسعت الهوة بين دول المغرب العربي[3].

1- سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق ، ص 18–19.

2 -عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق ، ص 127.

3 - مرجع نفسه ، ص 128.

في عام 1975، توقفت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بسبب التوترات المتزايدة في منطقة الصحراء الغربية، هذا الصراع أضحى عقبة رئيسية في طريق تحقيق الوحدة المغاربية[1].

لقد توصلت موريتانيا إلى حلّ نزاعها مع الصحراء الغربية[2] بسبب التغيرات التي طرأت على ظروفها الداخلية، بعد الانقلاب العسكري في يوليو 1978، ركز النظام الموريتاني الجديد على الشؤون الداخلية للبلاد وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وقد أكدت موريتانيا هذا الموقف في الاتفاق الثنائي مع الجزائر في أغسطس 1979، معلنة أنها ليست لها مطالب ترابية على أراضي الصحراء الغربية منذ هذا التاريخ ورغم ذلك، بقيت المغرب تعتبر الجزائر طرفاً في النزاع وتؤكد على حقوقها التاريخية، في حين تدعي الجزائر أن طرفي النزاع هما المغرب وجبهة البوليساريو، وتسعى إلى حلّ الصراع بإطار شامل يخدم وحدة المغرب العربي.

تمت قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب بحلول شهر فيفري من عام 1983، وقد أدى لقاء بين الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد وملك المغرب السابق الحسن الثاني إلى اقتراح جديد من الجزائر، الاقتراح كان يتضمن الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهذا كان ضمن إطار المشروع الوحدوي المغاربي[3].

مشكلة الصحراء الغربية لا تزال قائمة حتى الآن، وذلك برغم وقوع اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو، لكن تواجد حوالي 165 ألف صحراوي في مخيمات تندوف بالجزائر، وهذا يشكل تحدياً إنسانياً كبيراً في المقومات و الأساسيات في الحياة[4].

1- مرجع نفسه ، ص 128.

2 -أحمد الطيب معاش، **المقالات، صور من الواقع العربي الإسلامي في عهد النكبة**،ج4، منشورات وزارة المجاهدين،ط2، الجزائر، 2007 ص 184.

3 -عبد الوهاب خليف، مرجع سابق ، ص 130.

4-مرجع نفسه ، ص 130.

في 06 سبتمبر 1991، تم الاتفاق على استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكن لم يتم التوافق بين الطرفين حول طبيعة الجمهور المؤهل للمشاركة في الاستفتاء[1].

الصراع حول هذه المنطقة لا يزال يسبب توترًا في العلاقات بين الدول المغاربية، وهو تحدي كبير للاتحاد المغرب العربي، فلا يزال مصير الصحراء الغربية غير محسوم.

2- تأثير السلام العربي الإسرائيلي على تحقيق الوحدة.

بدايةً، بدأت مفاوضات السلام في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في مدريد في ديسمبر 1991 بين إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين وبمشاركة أمريكية وروسية، ومع توقيع اتفاق أوسلو في واشنطن في 12 سبتمبر 1993، ومعاهدة السلام مع الأردن في 17 أبريل 1994، وعقد سلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أربع عواصم عربية (الدار البيضاء في 1994، عمان في 1995، القاهرة في 1996، والدوحة في 1997)، شهد النظام الإقليمي العربي تحولات سريعة ومتتابعة[2].

المنطقة العربية شهدت تحولات سريعة أدت إلى ظهور ديناميكيات جديدة، تركز أساسًا على فكرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هذا النوع من التحولات أظهر بعض الخلافات بين بعض الدول العربية، بما في ذلك دول الاتحاد المغرب العربي[3].

إذا ثبتت الجزائر وليبيا على المقاطعة، فإن تونس والمغرب أقدموا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، في سبتمبر 1995 فتح مكتبي اتصال بين المغرب وإسرائيل، لكن أغلق في عام 2000 بسبب الانتفاضة الفلسطينية وفي عام 1996، أعلن وزيرا خارجية تونس والولايات المتحدة وإسرائيل في اجتماع ثلاثي عن توقيع اتفاقية لإقامة مكتبين لرعاية

1 -خديجة محسن فينان، مرجع سابق ، ص 06.

2- زائد عبيد الله مصباح، **اتحاد المغرب العربي الطموح والواقع**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 236، اكتوبر 1998، ص 37.

3 - بخوش صبيحة ، مرجع سابق ، ص 289.

المصالح بين البلدين، وعلى هامش مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، أعلنت موريتانيا عن تبادل التمثيل الرسمي مع إسرائيل بعد توقيع اتفاق يعترف بها وتعلن عن رغبتها في ربط علاقات معها[1].

رفضت ليبيا بقوة التقارب المغاربي الإسرائيلي، وتحولت سريعًا نحو التقارب الموريتاني الإسرائيلي، وقد أدى هذا التحول إلى غلق السفارتين في البلدين لمدة سنتين، وسحب اعتراف ليبيا بموريتانيا كدولة عربية، على الرغم من جهود التقارب خصوصًا من قبل تونس، إلا أن هذه الخلافات تركت تأثيرًا سلبيًا على اتحاد المغرب العربي. فتجددت الخلافات بين ليبيا وموريتانيا بعد اتهام موريتانيا لليبيا بدعم رئيس موريتانيا السابق ولد هيدا الله للإطاحة بنظام الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع وعلى إثر ذلك، رفضت ليبيا الحضور إلى قمة اتحاد المغرب العربي السابعة في الجزائر في ديسمبر 2003، وتجددت الاتهامات بين البلدين في عام 2005[2].

زاد توتر العلاقات بين ليبيا وموريتانيا بعد أن تعمقت الأخيرة في التعامل مع إسرائيل، في أكتوبر 1998، قام وزير خارجية موريتانيا بزيارة رسمية إلى تل أبيب، حيث التقى برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كانت هذه الزيارة تحدا لقرار جامعة الدول العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل بسبب تفاقم الأوضاع الأمنية في فلسطين والشرق الأوسط.

واستمرارا في هذا المسار، قامت موريتانيا في أكتوبر 1999 بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، ومن ثم أصبح تبادل الزيارات بين البلدين أمراً عادياً، وكانت زيارة وزير الخارجية الموريتاني لإسرائيل في ماي 2001[3] تعكس هذا الأمر، ولم تكتفي موريتانيا بالحفاظ على العلاقات الشكلية مع إسرائيل، بل أظهرت تفاعلها مع القضايا السياسية

1- راجع محمد لعقاب،السيطرة الصهيونية على الاتحاد المغاربي، الشروق اليومي، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر، 2003 العدد 958.

2- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 289.

3 - محمد لعقاب، مرجع سابق.

والدولية المرتبطة بها، بما في ذلك رفضها لقرارات الإدانة التي تستهدف إسرائيل في الاجتماعات العربية.

تُعتبر العلاقات المتوطدة بين إسرائيل وموريتانيا، بحسب بعض التقارير الصحفية، على أنها تقوم على الاستفادة المتبادلة، إذ تقدم إسرائيل المشورة للرئيس الموريتاني عبر خبراء عسكريين إسرائيليين، بينما تتجاوز موريتانيا قضية دفن النفايات النووية الإسرائيلية في أراضيها، وتسمح لإسرائيل بإجراء تجارب نووية صغيرة في الصحراء الموريتانية[1].

يمكننا أن نتخيل أن هناك تشابها بين الوضع في موريتانيا والمغرب، حيث تحافظ كلا الدولتين على علاقات جيدة مع إسرائيل، من المحتمل أن تكون إسرائيل تستخدم علاقتها مع موريتانيا كمدخل للتأثير على السياسة في المغرب، وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يسعى المغرب إلى توظيف الضغط الإسرائيلي للتأثير على الإدارة الأمريكية لصالح القضية الصحراوية[2].

و بعدها في 10 ديسمبر 2020، وقعت المملكة المغربية وإسرائيل اتفاقية تطبيع بوساطة أمريكية، مما جعل المغرب سادس دولة عربية تعلن عن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بعد مصر والأردن والإمارات والبحرين والسودان ، حيث بعد هذا التطبيع أصبح حلم اتحاد المغرب العربي وتوحيد شعوبه يواجه تحديات أكبر من أي وقت مضى وبات تحقيقه شبه مستحيلًا، هذه الخطوة أثارت انتقادات واسعة، حيث اعتبرها البعض "**الرصاصة التي وأدت المشروع**"، حسب تصريحات الرئيس السابق المنصف المرزوقي وعصام الشابي والمحلل السياسي حبيب بوعجيلة تشير إلى أن هذه الخطوة قد ألقت بظلال على مستقبل المنطقة، وأنها قد تزيد من الصراعات وتعمق الخلافات بين الدول المغربية العربية[3].

---

1 - مرجع نفسه.

2– بخوش صبيحة، مرجع سابق، ص 290.

3 - بسمة بركات ، تقارير عربية، مقال بعنوان هل انتهى حلم اتحاد المغرب العربي؟، 11 ديسمبر 2020، على موقع:.http://www.alaraby.co.uk

المطلب الثاني: معوقات الاقتصادية.

تختلف الدول المغاربية بشكل واضح في مستويات النمو الاقتصادي وفي النظم السياسية التي تتبعها. تتسبب هذه الاختلافات في صعوبة التنسيق الاقتصادي بينها، خاصة بسبب اختلاف النظم السياسية وتوجهات القطاع العام والخاص في كل دولة، هذا النقص في التنسيق يقف أحيانا كعائق أمام تجارب التكامل الاقتصادي في المنطقة، من هذا المنطلق فانه سيتم تطرق لأهم المعوقات الاقتصادية التي كانت وراء تحقيق الوحدة بين دول المغرب العربي.

1- في مجال التبادلات التجارية:

منذ عام 2015، يظل تدفق البضائع والخدمات بين الدول المغربية ضعيفًا مقارنة بحجم التجارة الخارجية لهذه الدول مع العالم الخارجي، وخاصة الاتحاد الأوروبي الذي يمثل حوالي 70٪ من تجارة الدول المغرب العربي على سبيل المثال ، بلغت واردات الجزائر من المغرب العربي في عام 2015 ما نسبته 66.3٪، بينما وصلت مبادلاتها مع تونس إلى 76.5٪ وكان حجم المبادلات مع المغرب أقل بالنسبة لليبيا[1]، تعود هذه النسب الضعيفة إلى عدة عوامل من بينها:

- تتسم القواعد الإنتاجية في المغرب بالمحدودية، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، ومن الصعوبات التي تواجهها القطاعات الإنتاجية نقل التكنولوجيا الحديثة للإنتاج، بالإضافة إلى ذلك، هناك مشاكل في التسويق، كما أن الاستثمارات تتركز في القطاعات غير المنتجة للسلع التي يمكن تبادلها بين البلدين.

- **قلة البنية التحتية الأساسية:** هي عامل رئيسي يعيق نجاح التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي في المغرب العربي، فنقص البنية التحتية الملائمة، مثل شبكات النقل والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، يقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في المنطقة،

1 -التبادل التجاري داخل وخارج منطقة المغرب العربي، الموقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي، HTTPS://maghrebarabe.org

وعلى سبيل المثال، يظهر ذلك واضحاً في كثافة الطرق المعبدة لكل 48 كم² وخطوط السكك الحديدية بكلومتر واحد خلال 680 كم²"، حيث يفتقر المغرب العربي إلى شبكة نقل مكتملة تتناسب مع مساحته الواسعة وحجم التجارة المحتملة[1].

وعادة ما تتجه خطوط المواصلات في دول المغرب العربي نحو المناطق السياحية الرئيسية، وهذا يؤدي إلى عزل بعض المناطق الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاور الكبرى التي تربط بين البلدان مركزها في الشمال، مثل طريق بن غازي الرباط وخط السكك الحديدية بين تونس والرباط وخطوط النقل بين طرابلس وتونس، كما أن الخطوط البحرية تكاد تكون محصورة في منطقة أوروبا الغربية وحوض البحر الأبيض المتوسط، وتربط موانئ البحر المتوسط ببعضها البعض وتربطها بموانئ المحيط الأطلسي وبحر الشمال[2].

-الحواجز الجمركية: على الرغم من توقيع معظم بلدان المغرب العربي معاهدات واتفاقيات ثنائية لرفع الحواجز الجمركية، إلا أنه لا يوجد تعريف جمركي موحد أو قانون اقتصادي يوفر الامتيازات والتشجيعات الضرورية لتنشيط التجارة بين البلدان العربية، وهو الأمر الذي يعيق التجارة الثنائية المتطورة بين المغرب العربي وبلدان أخرى[3].

- اشكالية العلاقة الاقتصادية مع الخارج: تزامن تحرير التجارة بين الدول المغاربية مع الانخراط في عمليات التقويم الهيكلي وضعف العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول والخارج، وجاء ذلك نتيجة تأثير الظروف الخارجية والتي أثرت بشكل كبير على نمط العلاقات الاقتصادية لاحقًا، لقد أجبرت الضغوط الخارجية دول المغرب العربي على تحرير

1 - محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2007.

2- نفس المرجع ، ص 99.

3 -محمد الأمين ولد جدو، مرجع سابق ، ص 99.

التجارة الخارجية، وهذا المنعطف الحاسم أسفر عن استمرارية ارتباط اقتصاد هذه الدول بالأسواق الخارجية[1].

2- التجارة البينية:

تعتبر تماثل هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات في المغرب كتحديات رئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية بين الدول المغاربية، هذا لأن كل دولة تسعى للحفاظ على تقدمها الصناعي وصعوبة قبول تهديدات لصناعاتها القائمة، هذا يؤدي إلى تشديد القوانين والإجراءات الجمركية وطلب المزيد من الإستثناءات لتحمي صناعاتها[2]، نتيجة لهذا، التجارة البينية في المغرب ليست كبيرة كما ينبغي، لا تزيد عن 5% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي القدرة ب 84 مليون دولار سنة 2002، وهو مؤشر ضئيل مقارنة بالتجارة البينية غير الرسمية التي تقدر بحوالي 5 بليارات دولار.

وبالرغم من التبادل الاقتصادي بين المغرب والجزائر، إلا أن معظم هذه المبادلات تتم عبر جهة ثالثة، وعادة ما تكون الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، تستورد المغرب نحو 5% من احتياجاتها من المشتقات النفطية من الجزائر، في حين تستورد مبالغ أكبر بكثير من النفط الأجنبي. وفي المقابل، تستورد الجزائر نحو 2% من احتياجاتها من الحمضيات من المغرب، بينما تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن المغرب يعتبر مصدرًا رئيسيًا للأسماك لدول الجزائر وتونس وليبيا، إلا أن هذه الأسماك تصنع في أوروبا وتوجه إلى الدول المذكورة بأسعار أعلى وتُقدَّر الخسائر السنوية للمنطقة نتيجة لغياب استراتيجية تكاملية و الاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق و الإنتاج [3]بين هذه الدول بما يصل إلى 10 بلايين دولار حسب ما قالته جريدة الحياة اللندنية، وهذا يظهر عجز الدول المغاربية حتى على التنسيق التجاري بينها.

---

1 - كروي كريمة، مرجع سابق، ص 175.

2-مرجع نفسه.

3 - محمد عاشور، أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 267-268.

دول المغرب العربي تعتبر دولًا مفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بفضل القطاع التجاري الذي يُعتبر مصدرًا أساسيًا لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يُلاحَظ أن حالة الموازنة العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على أداء أسواق الصادرات لدول المغرب العربي.

نظراً لمحدودية الكبير على صادرات دول المغرب العربي، حيث تتركز على سلع معينة مثل (النفط والغاز) في الجزائر و ليبيا و(الصناعات التحويلية والنسيج، الحوامض) في تونس و المغرب و(المواد المنجمية، منتجات الصيد البحري) في المغرب، تونس ، موريتانيا والتي تمثل معظم صادراتها، تظهر هذه الدول تبعية مستمرة للأسواق الأوروبية وخصوصا الاتحاد الأوروبي، هذا التوجه يعرض الدول المغاربية للتأثر بالتغيرات في الأسواق العالمية، مما يجعلها تعتمد بشكل أكبر على الاقتصادات الخارجية بدلاً من تكاملها الداخلي[1].

يمتلك الإتحاد الأوروبي نسبة 73% من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي تستورد تونس بنسبة 72% من وارداتها من الإتحاد الأوروبي، وتصدر 78% من صادراتها إلى هناك، أما الجزائر، فتستورد 58% من وارداتها منه وتصدر 62% من صادراتها إليه، المغرب يستورد 70% من وارداته من الإتحاد الأوروبي، وتصدر 60% من صادراته، موريتانيا تستورد 53% من وارداتها وتصدر 72% من صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي، قلة التنوع الاقتصادي في المنطقة تجعل التجارة البينية متقلبة وتسهل لأوروبا فرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة.

يتطلب الوضع الاقتصادي الحالي للدول المغاربية تفكيرًا وتحليلًا عميقًا في درجة الانفتاح الاقتصادي، والتي تمثل مخاطراً وتهديدات للاقتصاد المغاربي الهش أمام المنافسة الشديدة. وبالفعل، تبين أن نسبة الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول مرتفعة جدًا وفقًا لتقرير

1 - رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 116.

الاقتصاد العربي الموحد لعام 2002. فنجد أن تونس بنسبة 82.1%، الجزائر بنسبة 53.8%، ليبيا بنسبة 42.5%، المغرب بنسبة 54.3%، وموريتانيا كانت الحالة الشاذة حيث بلغت درجة الانفتاح فيها أكثر من 100%، وتحديدًا 116.1%[1] هذه الأرقام تشير إلى اكتمال الانفتاح على التقلبات الاقتصادية العالمية، وهو ما يستدعي توجيه اهتمام خاص لتحسين الاستدامة والتنافسية للاقتصاد المغاربي.

وفي سياق التطور الاقتصادي في المغرب، فإن ارتباطها بالدول الصناعية الغربية قد أدى إلى تعزيز الاعتماد على الواردات من هذه الدول، بما في ذلك الآلات والمعدات والتكنولوجيا والخبرة والخدمات الفنية، فضلاً عن الحاجات الغذائية،اصبحت بذلك مشكلة العجز الغذائي هاجس معظم الدول المغاربي بسبب الزيادة السكانية، حيث بلغت فاتورة الواردات لدول اتحاد المغرب العربي لعام 1995م حوالي 5 مليار دولار، ونسبة مجموعة المواد الغذائية المستوردة إلى مجموعة الواردات كانت 26% للجزائر وليبيا و15% للمغرب و30% لتونس وموريتانيا[2]. وهذا يعني أن هذه الدول تعاني من عجز حتى على تحقيق الاكتفاء الغذائي للمجتمعات المحلية أو بمفردها.

3- الشراكة مع أوروبا كمعطى خارجي:

تُميّز اقتصادات الدول المغاربية بفقر تنوّعها الذي يعتمد أساسًا على المواد الأولية، والتي تمثل نسبة تفوق 11% من صادراتها، هذا الاعتماد يجعل هذه الاقتصادات عرضة

1 - منذر الشرع، **التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة**، عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004، ص 104.

2 -عيسى حمد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول "**التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاروبية**، جامعة، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي، 2004، ص 403.

لتقلبات أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية، وبالتالي يعزز تبعيتها الدائمة لأسواق أجنبية خاصةً اتحاد الاتحاد الأوروبي[1].

من بين المعوقات التي تعيق تحقيق التكامل المغاربي، نجد ارتفاع نسبة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، مما يحد من تحقيق التكامل المغاربي، كما يعاني الاتحاد المغاربي من زيادة في النمو السكاني، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية، وبالتالي انعكست على الهيكل الاقتصادي للدول المغاربية وزادت اعتمادها على الدول الغربية في الاستيراد وفي الوقت نفسه، تركزت صادرات البلدان المغاربية على السلع الأولية والزراعية وتوجهت إلى أسواق الدول الغربية، إذ تسيطر على 75% من حجم التجارة الخارجية الغربية، مما يؤدي إلى تفاقم الاعتماد الاقتصادي للدول المغاربية على الدول الغربية[2].

ضعف هيكل المبادلات التجارية لدول المغرب العربي و التعامل مع شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الاوروبي، ما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستيراد، على سبيل المثال، المغرب يستورد 5% من وارداته من المشتقات النفطية من الجزائر، بينما يتجاوز استيراده لنفس السلعة من الخارج 2.5 مليون درهم من جانبها، تستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها من الحوامض من المغرب، بينما تزيد قيمة استيرادها للسلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي عن 5 مليون دولار، إسبانيا تعتبر أكبر مصدر للثروة السمكية لأسواق الجزائر وتونس وليبيا، والتي تأتي من الشواطئ الموريتانية، الذي يعد أحد أغنى الشواطئ في العالم، وتُصنَّع الأسماك المصطادة فيها في أوروبا ثم تُصدر إلى الدول المجاورة بأسعار مضاعفة[3].

1– محمد بوبوش ، "**التكامل المغاربي: المعوقات والآفاق**"، في ندوة حول صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، المغرب، 16 و17 أفريل 2009، ص 205.

2 -أحمد يوسف و آخرون، **التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل البنك العربي**،ط 1 ، الأردن 2001 ص 137.

3 - كفاح عباس، رمضان الحمداني، **اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الراهنة**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 10، العدد 33، 2013، ص 78.

يلاحظ العاملين في مجال الاقتصاد الخاص بالمغرب العربي أن العلاقات القطاعية في المنطقة غير متكاملة بشكل جيد، هذا يعني أنه لا توجد مشاريع مشتركة بين البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي في مجالات مثل الصناعة والزراعة والخدمات، يمكن تحقيق التكامل القطاعي من خلال تطوير مشاريع مشتركة في مجالات مثل صناعة الملابس في تونس والغاز الطبيعي في الجزائر والبتروكيماويات في ليبيا والأسمدة في المغرب والأسماك في موريتانيا، هذا يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تحقيق مستويات عالية من التكامل الوظيفي والازدهار الاقتصادي في المنطقة[1].

تواجه التجارة داخل المغرب العربي تحديات بسبب السياسات التجارية التقليدية، و البلدان المغاربية تعاني من تعريفة جمركية أقل مع أوروبا مقارنة بالتجارة الداخلية بشكل عام، فإن التعريفة الجمركية المتوسطة في بلدان المغرب العربي أعلى من متوسط العشرين أو الاقتصادات النامية مثلاً، كانت التعريفة الجمركية المتوسطة في بلدان المغرب العربي حوالي 14% في عام 2016 مقارنة بـ 5% في الاتحاد الأوروبي، و 4% في الولايات المتحدة، و 10% في الصين، السوق الجزائرية محمية بشكل أكبر، حيث تبلغ التعريفة الجمركية هناك 19% بينما تبلغ في البلدان الأخرى حوالي 16%، هناك أيضًا قطاعات محددة تخضع لحماية شديدة في البلدان المنفتحة نسبياً، مثل تونس والمغرب، حيث تصل التعريفة الجمركية إلى 28% و 31% على التوالي، تم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الجزائر في بداية عام 2018، بتطبيق حظر مؤقت على 850 فئة من السلع، و تم زيادة عدد السلع التي تخضع لضريبة الانتقائية بنسبة 30٪، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في التعريفة الجمركية حتى 60٪ على بعض المنتجات الأخرى[2].

1- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **المغرب العربي ثقل للمواريث ونداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 41

2- مطبوعات صندوق النقد الدولي، ص 14.

عدم التوافق في السياسات الاقتصادية وتخلف الاقتصادات الوطنية في الدول المغاربية، أدى إلى النقص في حجم التجارة بين هذه الدول، على الرغم من وجود عوامل للتقارب، إلا أن الحجم الحالي للتبادل التجاري دون المستوى المأمول، حيث لا يتجاوز 3% من حجم المبادلات العالمية إلى جانب ذلك، البنية التحتية للتجارة الخارجية ضعيفة، مما يتطلب تحسين الموانئ، وشبكات السكك الحديدية، وأسطول النقل، والخدمات البيروقراطية المعقدة[1].

1 - كروي كريمة، سعود صالح، **تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية**، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 379.

الفصل الثالث: تحديات و مستقبل تفعيل التعاون الاقتصادي.

تجد الدول المغاربية صعوبة في تحقيق التكامل والتنمية الشاملة بشكل فعال بسبب التحديات الكبيرة التي تواجهها، والتي تتجاوز قدراتها الوطنية، لذلك، ينبغي لها توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي، يجب التحول من مرحلة التضارب القطري إلى مرحلة التنسيق الفعال والتخطيط الاستراتيجي على مستوى دول الاتحاد، هذا الانتقال ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، يجب على دول المغرب العربي بناء إطار مؤسسي يسمح باستخدام الموارد بطريقة مستدامة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، التكامل الاقتصادي في المنطقة المغاربية يمثل خطوة مهمة نحو تكوين سوق واحدة تضم السلع والخدمات والعوامل الإنتاجية في هذه الدول.

المبحث الأول: محاولة تطبيق النظرية الوظيفية لتحقيق اتحاد فعلي.

تبنت دول المغرب العربي طروحات الوظيفية، حيث تأسست على المبادئ التالية: أولاً، التركيز على التعاون الثنائي بين دول المنطقة ثم الانتقال إلى التعاون الجماعي، و التركيز على المشاريع الاقتصادية والتقنية،و تأجيل الحديث عن الاندماج السياسي والأمني، لكن وقع خلل في الخطة عندما سارعت الدول المغربية للانتقال إلى المرحلة الثانية دون استكمال المرحلة الأولى، ولم تكتسب الروابط الاقتصادية والمصالح المشتركة القوة اللازمة لتفضيل التكامل على النزاعات.

ثم أنه يُلاحَظُ من المتتبع للواقع أنَّ الاعتماد المتبادل الذي يسبق التكامل في منطقة المغرب العربي ضعيفٌ جدًا، وفعليًا لا يمكن أن نتحدث عن التكامل في منطقة إقليمية لا تتواصل فيما بينها ولا تتعدى نسب المبادلات التجارية فيها 2.7%، وقد بلغت صادرات الجزائر إلى بلدان اتحاد المغرب العربي 4.25% في عام 2015، بينما بلغت الواردات

1.31% في نفس السنة. أما فيما يتعلق بالمغرب، فقد بلغت قيمة صادراته إلى المنطقة 6.4% في نفس السنة، وقيمة وارداته 5.2% في نفس السنة[1].

أيضا إن التكامل الاقتصادي لا يحدث إلا في حال وجود علاقات تجارية وتواصل بين الدول، وهو ما يفتقر إليه المنطقة المغربية التي تعاني من حدود مغلقة ونزاعات مستمرة، على العكس في أوروبا، حيث توجد علاقات قوية بين الدول و تستخدم التكامل كوسيلة لتقوية الاتحاد الأوروبي والتأثير بشكل أكبر على السياسات العالمية، لكن في المغرب العربي، يستخدمون النزاعات كوسيلة للتأثير والمطالبة بالحضور في القرارات بالتالي، لا يمكن تحقيق التكامل في المنطقة دون حل النزاعات القائمة.

من هنا، يمكننا أن نقول أن الوظيفية كانت محدودة في تقديم تفسير كامل لمعضلة التكامل في المغرب العربي، حيث أن العوامل المحركة للتكامل، المجالات المتضمنة، الفضاءات المعنية، وحتى المتغيرات الظرفية و الدولية التي تأسس في ظلها الاتحاد لا تتوافق مع طروحات الوظيفية الأصلية ، أما الوظيفية الجديدة تتجه نحو التكامل المغاربي عبر استكشاف القوى المؤثرة في اتخاذ القرار في الدول المغاربية واستقراء تفضيلاتهم وتوجهاتهم المتعلقة بالتكامل المغاربي، كما يتم التركيز على دور النخب السياسية والحكومية والأحزاب وجماعات المصالح ورجال الأعمال وغيرهم، الذين يشاركون في اتخاذ القرار الجماعي، حيث يهدف هؤلاء إلى توجيه دولهم نحو التكامل المغاربي[2]، كما ستركز هذه النظرية على مجالات التكامل، وتحاول توجيهها بطرق استراتيجية وحيوية مبتكرة.

في السياق الحالي، يبدو أن تأسيس اتحاد المغرب العربي قد تأثر بنهج جديد يرتكز على الوظيفية فيما يتعلق بالقوى الدافعة للتكامل، وقد تجاهلت النخب الرسمية المسؤولية في

1- هدى معماش، **تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول ، جوان 2016 ص 243.

2 -عبد الله جاد فودة، **نظريات التكامل الدولي، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية**، الأرقم للنشر، مصر، 2007، ص 36.

هذا الشأن، وأعطت الأولوية للحكومات والزعماء السياسيين، وهو ما يتعارض مع التوجهات الاقتصادية المعتادة التي تؤكد أهمية دور القطاع الخاص ورجال الأعمال في عمليات التكامل الاقتصادي، كما أن التركيز الأساسي في اتحاد المغرب العربي كان على الجانب السياسي، مما جعل الحكومات تكون الفاعل الرئيسي، وهذا ما يتعارض مع النهج الاقتصادي الذي يفضل التركيز على القطاع الخاص[1].

وعلى الرغم من العوامل الظرفية التي أدت إلى فشل عملية التكامل المغاربي، إلا أنه يبدو أن هناك اهتمامًا أكبر بالجانب السياسي على حساب الجانب الاقتصادي، ولم يتم اتباع النهج التدرجي المقترح من المدرسة الوظيفية في عملية التكامل، وقد أدى هذا التركيز على الجانب السياسي إلى أن يكون التكامل رهينًا بالمنطق الدولي الذي يؤكد على السيادة والشرعية والاستمرارية، بدلاً من أن يركز على التفكيك الاقتصادي للولاءات القطرية[2].

تتناول العديد من الكتابات المتعلقة بواقع ومستقبل اتحاد المغرب العربي العديد من الحلول السياسية، القانونية، الاجتماعية، والاقتصادية المتشابهة، فقد أُقترحت حلول سياسية مثل إيجاد تسوية لقضية الصحراء الغربية وتجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي وتجنب فكرة الدولة القائد، وتوحيد الرؤى الوحدوية، أما الحلول القانونية فتتضمن مراجعة المعاهدة المؤسسة وتصحيح الخلل الموجود فيها واستكمال البناء المؤسساتي للاتحاد، وتشمل الحلول المجتمعية تفعيل دور المجتمع المدني وإشراكه في العملية التكاملية، فيما ينادي بعض الأشخاص بتغيير المقاربة المتبعة وتبني مقاربة اقتصادية هيكلية تهدف إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية من خلال خلق مشاريع اقتصادية مشتركة[3].

لكن المشكل ليس في، لأن المقاربات الوظيفية والاتصالية والدستورية نجحت في مناطق أخرى ومع تكتلات إقليمية مختلفة، إلا أنها فشلت في المغرب العربي رغم وجود كل

1 - المرجع نفسه، ص 40.

2 - هدى معماش، مرجع سابق ، ص 244.

3 - صبيحة بخوش ، مرجع سابق ، ص 403

المقومات، ومن الواضح أن الاتحاد المغاربي لا يعاني من نقص في المقاربة، ولكنه يعاني من عدم التطبيق الفعال والناجح للمقاربات السابقة، إذ ليس تشاؤما إذا قلنا أن الاتحاد المغاربي غارق في دوامة من الفشل الذي يتكرر، حيث انحصر بين مؤسساته المجمدة بالواقع دون تحقيق أي تقدم و الخطاب السياسي الذي يشدد على ضرورة تحسين الأوضاع، المتبوع بجهود الدبلوماسية التي لم تأتِ بالنتائج المأمولة، الحل ليس في إصلاح المؤسسات أو الاقتصاد أو القوانين، فهذه الخيارات تبقى متاحة للتكتلات الإقليمية، ولكن إذا فشلت هذه الخيارات، يمكننا أن نبحث عن حلول بديلة، الأمر الأساسي هو وجود إرادة سياسية لدى صانعي القرار لتحقيق التكامل الحقيقي، أو على الأقل فتح الباب للنخبة لإيجاد آليات تعاونية إقليمية تعزز المصالح المشتركة وتسمح بالاندماج في المستقبل[1].

الإرادة السياسية لا يمكن أن ينظر إليها بمنظور مفاهيمي بحت، إذ تفرض العديد من الشروط، أولها تحول الأنظمة التسلطية الريعية المغاربية إلى أنظمة ديمقراطية ليبرالية[2](الآسيان في آسيا بعد تحول الأنظمة في اندونيسيا وماليزيا، والتجارب التكاملية في أمريكا اللاتينية بعد تحول الأنظمة في الثمانينيات)، وثانيها هو توجه قناعات القادة السياسيين في هذه الدول إلى الإدراك بأهمية التكامل، وضرورة تجاوز الفردانية القطرية إلى الإقليمية الوحدوية، ومنه تخلص السياسيين من الاعتبارات الذاتية والإيديولوجية في تعاطيهم مع المسألة الاندماجية، فضلا عن تجاوز عقدة القيادة التي ليست إلا نتاجا لعقدة داخلية أخرى مرتبطة بقدسية المؤسسة الرئاسية في هذه الدول[3].

يبدو أن الحل الوحيد لمشكلة اتحاد المغرب العربي يتمثل في "الوعي" و"الإرادة"، لكن الأمر ليس على مستوى الشعوب فقط، بل يشمل أيضًا المؤسسات الرئاسية، حتى تتمكن الشعوب ونخبها من تطبيق عملية التكامل والاندماج، يجب أن تحصل على الفرصة

1 - هدى معماش، مرجع سابق، ص 245.

2 -عامر مصباح، مرجع سابق، ص 224.

3 - هدى معماش، مرجع سابق، ص 245.

المناسبة أولا، ومن المؤسف أن الواقع المغاربي يشهد تحولًا في الاتجاه المعاكس، حيث تتجه الدول نحو "دولنة المجتمعات"[1].

المبحث الثاني: سيناريوهات التكامل لتحقيق اتحاد فعلي

للنظر إلى مستقبل تجربة التكامل في دول المغرب العربي، يجب أن نبدأ بدراسة واقع هذه التجربة وظروفها وتطورها كمعطيات. هذه المعطيات تشكل الأسس الأولية التي يمكننا من خلالها بناء صورة مستقبلية لهذه التجربة، بناءً على هذه المعطيات، يتوجب علينا أن نقوم بوضع مجموعة من السيناريوهات التي تتوقع مسارات محتملة للتطور في هذه الدول، ومن ثم، نستطيع استشراف مستقبل التكامل في المنطقة بشكل أفضل.

المطلب الأول: سيناريو العجز.

هو حالة استمرار الوضع كما هو دون تغيير، قد يتم فك الارتباط نتيجة لعدم التنسيق بين الدول الأعضاء وعدم التوافق في السياسات المتبعة، هذا السيناريو يعتبر الأكثر احتمالية وفقًا للمؤشرات التالية:

-الأزمات السياسية والاجتماعية التي تعاني منها دول المغرب العربي تسببت في تفاقم الانفصام بين الحكومات والشعوب المغربية، هذا التفاقم من المشكلات قد يؤدي إلى عدم قدرة الدول المغربية على التعامل معها، مما يجعل الدول المغربية غير قادرة على الازدهار والتقدم في السياسة التنموية.

-الخلافات التاريخية بين الدول المغاربية، ولاسيما الجزائر والمغرب، بشأن الصحراء الغربية، وغياب القوة المعتدلة في المنطقة، يجعل الأمور مستعدة لتهديد فعلي في هذه المنطقة، يزيد من توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، حالة الاستقطاب التي تمارسها الدول الكبرى في هذا الجزء من العالم، والمواقف المتباينة بشأن القضايا الخلافية بينهما.

1- هدى معماش، مرجع سابق، ص 245

- تواصل دول العضوية العمل على النقاط الأمنية والاقتصادية مع شركائها الدوليين، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على تحقيق هذه الأولوية.

- تعيش الدول العربية في ظروف تعقيدية عقب الثورات التونسية والليبية، والتي جاءت معها عدم استقرار في الجزائر والمغرب، مما أدى إلى تخلي الحكام عن سياسات التكاملية، الدول مشغولة ببناء مؤسساتها وحل المشكلات الداخلية، وتصعيد الأمن في ليبيا يزيد الوضع تعقيداً، ويُظهر أنه لا يوجد توافق على تفعيل السياسات التكاملية في الوقت الحالي.

- تواصل مظاهر عدم الثقة بين البلدان المغاربية، خاصة بين الجزائر والمغرب، مع التنافس المستمر للعب دور إقليمي في المنطقة. تظهر هذه الأزمة في مواقفهما المتناقضة تجاه القضايا الإقليمية على سبيل المثال، في الأزمة الليبية، فإن الجزائر وموريتانيا اعتمدتا على الاتحاد الإفريقي ودعمتا الحل السلمي، بينما اعتمد المغرب على الجامعة العربية والأمم المتحدة ودعم الحسم العسكري، من جهة أخرى، تونس تحافظ على موقفها بالحياد وتنادي بحل سياسي للأزمة الليبية[1].

- استمرار التبادل التجاري غير المتكافئ لدول المغرب العربي مع العالم الخارجي، وهو ما يتضح من البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية لهذه الدول مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل مع الصين.

-على الرغم من التطورات الإيجابية في العلاقات بين الجزائر والمغرب، ما زالت الحدود مغلقة منذ عام 1994، العديد من الأصوات تنادي بتعزيز التكامل الإقليمي، وقد دعا الملك محمد السادس في خطابه الملكي في نوفمبر 2018 إلى فتح الحدود وإنشاء مركز للحوار المباشر لتعزيز التعاون الثنائي ومواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة.

1 -عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**، في ورقة بحث الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد 6، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011، ص 6 .

هذه الخطوة تعتبر بداية مهمة لتجاوز الجمود في العلاقات بين المغرب والجزائر، وذلك بتزامنها مع ذكرى المسيرة الخضراء وبعد تجديد قرار مجلس الأمن رقم 2440 في أكتوبر 2018، الذي يجدد مهمة البعثة الأممية لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر، وقبيل بدء المفاوضات حول الصحراء الغربية في جنيف في بداية ديسمبر 2018، كل هذا يثير تساؤلات حول أهداف هذه الخطوة، حيث يعتقد بعض المراقبين أنه لا يمكن النظر إلى هذه الدعوة للحوار من دون ربطها بالمناقشات حول القرار الذي أثار قلق الدبلوماسية المغربية وحتم عليها اتخاذ مبادرة لدفع ديناميكية جديدة حول اقتراحها للحكم الذاتي في الصحراء الغربية[1].

المطلب الثاني: سيناريو حل الاتحاد

النخبة الحاكمة في المغرب العربي تؤكد أن العالم اليوم لا يعترف بالكيانات الدولية الصغيرة التي تعمل بمفردها، وتشجع على بناء مجتمع مغاربي قوي ومع ذلك، يبدو أن السلوك الحالي للمغرب العربي يختلف عن هذا المفهوم، وتظهر علامات واضحة على التوجه نحو الانخراط في مشاريع إقليمية على حساب المشروع المغاربي، وقد تم ترجمة هذا السلوك من خلال الحضور الاقتصادي المغربي القوي في القارة الأفريقية، وبالأخص بعد عودته للاتحاد الإفريقي والاستثمارات الكبيرة في البنوك والطاقة والبنية التحتية. ويعمل المغرب على تقوية هذا التوجه ومؤسسته من خلال طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[2].

يسعى المغرب من خلال إستراتيجيته الاقتصادية إلى العمل على تقويض دعم الدول المؤيدة للبوليساريو والتحكم في مسار القضية الصحراوية لمصلحته، يهدف المغرب أيضًا

---

1 - وحدة تحليل السياسات، **دعوة المغرب إلى الحوار مع الجزائر، الخلفيات والسيناريوهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر نوفمبر، 2018 من الموقع الالكتروني: HTTPS://www.dohainstitute.org

2 - محمد بوبوش، علاقات المغرب وغرب إفريقيا، المحددات والتفاعلات، من الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican,com<

إلى كسب دعم سياسي من الدول الأفريقية لموقفه من القضية، وتغيير التوازنات السياسية في القارة الإفريقية من خلال تواجده في مناطق جديدة للتأثير في نفوذ الجزائر، تعزيز النفوذ المغربي في المحاور الرئيسية في القارة وزيادة التبادل التجاري مع غانا ونيجيريا في أفريقيا الغربية، ومع تنزانيا وكينيا ورواندا واثيوبيا واوغندا وبوروندي في الشرق الإفريقي، تعتبر هذه الدول سوق استهلاكية مهمة يبلغ عدد سكانها 21 مليون نسمة[1].

في الفترة من عام 2004 إلى عام 2014، شهدت المبادلات التجارية بين المغرب ودول إفريقيا ارتفاعاً كبيراً، حيث ارتفعت القيمة من مليار دولار إلى 7.4 مليار دولار، وزادت صادرات المغرب إلى إفريقيا جنوب الصحراء بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2013 مقابل 220 مليون دولار في عام 2003[2]، وقد أبرم المغرب حوالي 104 اتفاقيات تعاون في المجالات التجارية والاستثمار بمشاركة القطاع الخاص المغربي خلال الفترة من 2013 إلى 2017[3].

بناءً على نفس التوجه، اتبعت كل من موريتانيا وتونس نهجًا مماثلًا، حيث بدأت موريتانيا حملة منذ عام 2016 لتعزيز الشراكة مع دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، وتمت ختم هذه الجهود بتوقيع اتفاقية تسمح للمقاولين الموريتانيين بتصدير منتجاتهم لبلدان المجموعة ابتداءً من يناير 2019. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت موريتانيا اتفاقية شراكة مع جميع الدول الـ15 المشاركة في المجموعة.

وفي يونيو 2017، انضمت تونس إلى المجموعة كعضو ملاحظ، مما يتيح لممثليها الحضور والمشاركة في الاجتماعات والأنشطة المتعلقة بالمجموعة، يمكن لانضمام تونس

---

1 - أبو الفضل الإسناوي، التحركات المغربية اتجاه إفريقيا الأهداف والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، من الموقع الالكتروني: . News www.siyassa.org.eg

2- محمد الكوخي، استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القارية، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2017، ص 5.

3 - أبو الفضل الاسناوي، مرجع سابق.

إلى هذه المنظمة أن يشكل فرصة اقتصادية للمصدرين التونسيين، حيث يمكن أن يتم إعفاء المنتجات التونسية من الرسوم الجمركية في دول غرب أفريقيا[1].

التوجه الحديث في المغرب العربي نحو الانضمام إلى الأكواس يأتي كجزء من إستراتيجية الدول لإيجاد بديل أفريقي قاري لمنظمة اتحاد المغرب العربي التي لم تف بالدور المطلوب منها، هذا بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول المغربية لتكوين اتفاقيات شراكة ثنائية، مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضمن مسار برشلونة، واتفاقية التجارة الحرة العربية التي انضمت إليها تونس والمغرب وليبيا منذ 1998، وانضمت الجزائر إليها في 2009. وفي 2004، عُقدت اتفاقية أغادير للتبادل الحر بين تونس والمغرب ومصر والأردن، وتم تنفيذها في 2007، كما انضمت ليبيا إلى السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا في 2005، وعقد المغرب اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة في 2004.

هذا العدد المتزايد من الاتفاقيات يوحي بأن دول المغرب العربي قد لا تكون مستعدة لإعادة بناء مسار التكامل بشكل سريع، لأن هذه الاتفاقيات قد تُعقد من خلالها المشكلات المتعلقة بالتداخل بينها والتزاماتها المتبادلة[2].

المطلب الثالث: سيناريو التفعيل.

هذا السيناريو الإيجابي يسلط الضوء على مسار التكامل بطريقة متفائلة، فعلى الرغم من وجود العديد من التحديات والعقبات التي تواجه التكامل، إلا أننا نشهد جهوداً ملموسة على مستوى القطاعات والهيئات، وتنظيم ندوات واجتماعات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، هذا إلى جانب التطورات الإقليمية والدولية التي نعيشها، وخاصة مع التحولات التي تشهدها العولمة، كل هذه العوامل قد تساهم في تعزيز التكامل وإعطائه بعداً جديداً، يركز على فكرة تحمل الأعباء المشتركة وتكريس المسؤوليات المشتركة.

1-عائد عميرة، الاكواس ملاذ دول المغرب العربي بعد فشل اتحادهم، من الموقع الالكتروني: www.noonpost.com

2 - كروي كريمة، مرجع سابق، ص 252.

ينطلق هذا السيناريو من:

- تفتح التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدول المغاربية أبواب الفرص لتعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة، حيث أن الدول تدرك عدم قدرتها على مواجهة هذه التحديات بشكل فردي، وتزداد المطالبات الشعبية بالتغيير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لذلك، يتعين على الدول المغاربية تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وتعزيز التنمية الإقليمية المشتركة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجتمع.

- بعد تزايد مظاهر الجريمة المنظمة في دول المغرب العربي وارتباطها بالأنشطة الإرهابية، تتعرض هذه الدول لتهديدات أمنية مشتركة تهدد أمنها القومي لذلك، يجب على الدول المغاربية تكثيف التعاون والعمل المشترك لمواجهة هذه التحديات بفعالية.

- تسعى الدول في المغرب العربي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بينها عبر العديد من الأصعدة، من خلال اعتماد إستراتيجية المشاريع المشتركة التي تهدف إلى التنمية، يهدف ذلك إلى خلق شبكة مصالح متبادلة تجعل التكامل الاقتصادي حقيقة لا يمكن تجاهلها، مهما كانت الظروف والتحديات، و تعتبر العوامل الاقتصادية جزءًا مهمًا من هذا النهج، بالإضافة إلى البنية الثقافية والانثروبولوجية والدينية المشتركة و هذه العوامل تتمثل في:

أ- الاختلاف في حجم الطاقات البشرية بين دول المغرب العربي يمكن أن يشجع على التعاون والتكامل، خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي، بعض الدول المغربية تمتلك مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، وبالتالي يمكن لهذه الدول الاستفادة من التعاون والتكامل بين الأراضي وعنصر العمالة لتحقيق منافع متبادلة.

ب- المنطقة المغاربية تتمتع بتنوع واسع في الثروات والموارد، فهي تضم أراضي متعددة المناخات، وتتمتع بثروات بحرية ونهرية وغابية، إضافة إلى الموارد المعدنية

والطاقوية المتباينة من دولة إلى أخرى، هذا التنوع يشكل مقوماً أساسياً لتحقيق التكامل الاقتصادي الجماعي، حيث تسعى البلدان نحو التكامل لتجنب النقص والعوازل التي تواجهها، التكامل يسمح للدول بالاستفادة من الموارد والفوائد المتاحة في الدول الأخرى.

ت- إن وجود سوق بحجم يقدر بنحو 100 مليون مستهلك يعزز من موقع دول التكامل بشكل كبير، مما يمنحها قوة التفاوض القوية في التعامل مع الدول والتكتلات الكبرى، هذا يسهل عليها التفاوض وتقليل التحديات المرتبطة بالشراكات مع تلك الدول والتكتلات وهذا بدوره يساعد في تحقيق أقصى استفادة من الشراكات، مع الحفاظ على مصالحها وتوفير الفرص الملائمة للتعامل الايجابي مع تلك التكتلات.

ث- تعتبر الاستثمارات الكبيرة والمتخصصة في المشاريع من العوامل المحفزة على تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية في المنطقة المغاربية، يمكن لتلك المشاريع أن تلعب دورًا رئيسيًا في تلبية احتياجات السوق المحلية والمغاربية، وذلك من خلال تطوير وتقديم سلع وخدمات تتماشى مع احتياجات المستهلكين في هذه المنطقة[1].

استخدام قوة وإمكانيات الدول الخمسة المغاربية سيعزز التكامل بينها وينشئ تقسيمًا مناسبًا للعمل حيث تعتمد المغرب على الصناعات النفطية والبتروكيماوية، بينما تُركز الجزائر وليبيا على إنتاج الغاز. تونس والمغرب تتميزان بقطاعات الصحة والسياحة والخدمات، في حين تتفوق موريتانيا في إنتاج الثروة السمكية. بناءً على هذا، تعتبر استراتيجية الاعتماد المتبادل بين هذه الدول إيجابية جدًا لمستقبل التكامل[2].

إذا تحقق هذا السيناريو، فإن دول المغرب العربي ستحقق مكاسب متعددة على مختلف المجالات :

1- صالح صلالحي، اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر، دار الهدى، 2005، ص 9.

2 -عبد الوهاب خليف، مرجع سابق ، ص 147.

-في المجال السياسي والدفاعي: ستتمكن الدول من تعزيز العلاقات مع الجيران في الشمال، خاصة مع أوروبا، مما سيُسهم في تحقيق فوائد عديدة على جميع الأصعدة، بدءًا من الجانب الأمني وانتهاءً برفع النفوذ الدولي، وهو ما يساعد في الحفاظ على السلم الدولي، وخاصة في إفريقيا، وكذلك في التصدي للجماعات الإرهابية، وخاصة تلك المنتمية لتنظيمات مثل "داعش" و"القاعدة" في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، ستساهم هذه الخطوة في الحد من شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية، والتي تنتهي غالبًا على شواطئ أوروبا، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي وتمويل الجماعات الإرهابية.

- اقتصاديا واجتماعيا: إذا تم تنفيذ هذا السيناريو، سيؤدي إلى تقوية الاقتصادات في دول المغرب العربي، وتجنب العجز الغذائي عبر التصدير إلى الأسواق العالمية، ستقلل بنية المغرب العربي من معدلات البطالة، وهو ما سيؤدي بشكل إيجابي إلى تحسين مستويات المعيشة وبناء الأسرة، وهو عامل مهم في الاستقرار الاجتماعي، هذا الجانب من السيناريو يمكن أن يقلل من معدلات الهجرة.

المبحث الثالث: مقاربة إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي.

لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، يجب التخلي عن المقاربة التقليدية لتحقيق التكامل الاقتصادي واعتماد المقاربة الهيكلية التي تركز على إدماج الاقتصادات الوطنية، من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة، مثل تلك التي تجربها الجزائر وتونس، مثل توقيع 26 اتفاقية تعاون تشمل مجالات متعددة مثل الاقتصاد، الطاقة، النقل، التجارة، الأمن ، التعليم العالي، بالاضافة إلى تنظيمها منتديات اقتصادية مشتركة في مختلف القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية و الكهربائية، و الصناعات الغذائية.

يمكن تحقيق هذا التكامل،من خلال تحقيق التكامل الجهوي في الصناعة والزراعة والخدمات الذي يعزز الوحدة المغربية ويدعم النمو الاقتصادي وبالنظر إلى ذلك، يجب إعادة تشكيل هياكل الإنتاج في الدول المغاربية، هذا يمثل دافعًا قويًا لتنمية المبادلات

التجارية البينية ويؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المغاربية، تجاهل المقاربة الهيكلية هو ما يقود البلدان المغربية إلى المأزق الحالي[1].

من الواضح أن الاعتماد الكامل على السوق كمصدر وحيد للتكامل المناسب قد يكون قيداً بما لا يمكن تجاوزه، حيث يجعل البحث عن طرق تكامل أخرى يبدو أمراً مستحيلاً نظرياً وعملياً، وقد فشلت المقاربة التي اتبعتها منذ البداية (آلية السوق)، إذ كيف يمكننا تفسير الحرية الكبيرة التي تمنح لحركة السلع داخل الدول المغاربية بينما تتبع كل دولة سياسة مغايرة تجاه العالم الخارجي فيما يتعلق بالتجارة والصادرات والواردات، وهذا خاصة مع الاتحاد الأوروبي، وتُعزز هذه الحالة المعقدة أكثر بتوقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995[2].

ما يحتاجه المغرب العربي هو مقاربة لبناء إقليمي جديد تتجاوز المعطيات الكلاسيكية للبناء الإقليمي وتركز على الإرث الموروث والجغرافيا الحالية، هذه المقاربة تحتاج إلى تفاعل مستمر مع الآخرين والتخلي عن الجوهريات الإيديولوجية والسيادة، الهدف هو تقديم تعريف اقتصادي للمنطقة وتمكين الأفراد والنخب من زراعة أفكارهم وإثراء الإبداع وتعدد الرؤى والأطروحات، هذه المقاربة تسمح بطرح بدائل وحلول عملية بعيداً عن النرجسية السياسية والمزايدات السياسية، يجب على المغرب العربي معالجة واقعه بمنهج تشخيصي معتمد على رؤى حملية للفهم والإستيعاب والمشاركة الجماعية، كما يتعين على هذا الإتحاد أن يركز على الأمانة والوفاء للخط العربي الإسلامي الأصيل على طريق النهضة الحضارية والاقتصادية.

فالمقاربة الجديدة التي يجب أخذها بالاعتبار لتعزيز التكامل في المغرب العربي تركز على تخفيف التوترات العرقية والثقافية وبناء بيئة تنافسية ومواتية تشجع على الابتكار

1 - عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 360.

2 - صبيحة بخوش ، مرجع سابق، ص 313.

والتعاون، يتضمن هذا التحول إلى العمل على تعزيز التعاون والتبادل الثقافي والاقتصادي، وتشجيع ثقافة التسامح والاحترام المتبادل، بينما يتم تجاهل المواجهات والأحقاد السابقة، واستخلاص الدروس من الخبرات السابقة لتعزيز التكامل الإقليمي[1].

1 - فلواز براهيم، **الاتحاد المغاربي مقومات التكامل ومعوقات التفعيل**، جامعة شلف، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، مارس 2015 ، ص 286.

خاتمة.

بعد دراسة تجربة التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي، وتحليل الواقع الاقتصادي في تلك الدول، والتفكير في مدى ملائمة البيئة الاقتصادية المغربية لخلق تجربة تكاملية، تبين أنه:

تم تشكيل فكرة الوحدة المغربية خلال الاستعمار الفرنسي بداية من نجم شمال أفريقيا، ومن ثم مؤتمر القاهرة عام 1947، ومع استقلال الجزائر، كانت الفرصة المناسبة لتأسيس الوحدة المغربية في مؤتمر طنجة عام 1958، وعلى الرغم من المحاولات التكاملية بين دول المغرب العربي، إلا أن كل التجارب باءت بالفشل، وظل المشروع المغاربي معطلاً، حتى تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989، وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي دعت إلى إنشائه، إلا أنه جاء بمشروع طموح سياسي واقتصادي، وأظهرت الخبرات العملية وجود فجوة كبيرة بين الطموحات التي تميزت بها عملية الإنشاء، والنتائج المحققة على أرض الواقع، يرجع ذلك إلى عدم تزامن الطموحات مع برامج مرحلية مدروسة مسبقًا من قبل أعضاء الاتحاد.

اقتصاديات دول المغرب العربي عامة، قد تميزت بضعف في كفاءتها ومعدلات نموها منذ استقلالها، ورغم مرورها بعدة تجارب بمسميات مختلفة، مثل التصحيح الهيكلي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة، فقد انتقلت من مرحلة الاقتصاد المخطط، حيث كانت الموارد تُستثمر بناءً على الأولويات والمخططات الوطنية، إلى مرحلة الاقتصاد الرأسمالي حيث يتحكم العرض والطلب في توجيه الموارد نحو القطاعات الربحية، وكان الهدف من هذه التجارب هو إخراج دول المغرب العربي من دائرة التخلف، ولكنها أدت بدلاً من ذلك إلى تفرقها وتشتتها، وفشلت في تحقيق المرحلة التمهيدية من عملية التكامل.

على الرغم من امتلاك دول المغرب العربي موارد طبيعية وبشرية تجعل منها قطبًا اقتصاديًا فاعلا، إلا أنها تعاني من تركيبة منتجات غير متوازنة وضعفًا في مبادلاتها

التجارية، ذلك لأن التجربة التكاملية لدول المغرب العربي تأثرت سلباً بسبب الاهتمام الضعيف بخلق مصالح مشتركة في القطاعات الاقتصادية والسياسية، و بسبب عوامل سلبية أثرت على التكامل، يرجع هذا إلى غياب الإرادة السياسية والتركيز الأمني والغياب الحازم لسياسات اندماجية في الصناعة والزراعة والخدمات، و بسبب تعزيز الصراعات الدولية والمشاريع الأوروبية والأمريكية هذا الوضع، لذا يجب على الدول المغربية تبني استراتيجيات جديدة تساعدها على تحقيق التكامل، مثل تعزيز الهياكل الإنتاجية وتحديد أهداف مشتركة وتعزيز الاستثمار الداخلي والمشاريع المشتركة وإشراك المجتمع المدني.

من خلال تحليل الواقع الاقتصادي في دول المغرب العربي، نجد أنه لا يتوافق مع التكامل الإقليمي المرتقب بينها، فالسياسات الاقتصادية الراهنة تثقل كاهل النمو الاقتصادي وتعيق التطور المستدام للمنطقة، وهذا رغم وجود موارد وقدرات غنية، كما بينت الدراسات أن العوامل المؤثرة على التكامل الاقتصادي في المغرب العربي تتعدى البيئة الاقتصادية لتشمل عوامل متعددة على مستويات مختلفة، لذا يجب تحسين البيئة الاقتصادية وتجاوز الخلافات السياسية لتحقيق التكامل والنمو المستدام.

و عليه لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا) والمساهمة في التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار، يمكن إتباع الاقتراحات التالية:

1. تحسين التكامل التجاري

– إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود من خلال تخفيض أو إزالة التعريفات الجمركية وإجراءات التفتيش المعقدة.

–توحيد المعايير والمواصفات: اعتماد معايير ومواصفات موحدة للسلع والخدمات لتسهيل التجارة البينية.

2. تعزيز البنية التحتية المشتركة

– تطوير شبكات النقل والمواصلات: تحسين وتوسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات لربط دول الاتحاد بشكل أفضل.

– تطوير البنية التحتية الرقمية: تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الاتصال الرقمي والتجاري.

3. تعزيز التعاون في مجال الطاقة:

– إنشاء شبكة طاقة إقليمية: تطوير شبكات كهرباء ونفط وغاز متكاملة لتبادل الطاقة بين الدول الأعضاء.

– الاستثمار في الطاقات المتجددة: التعاون في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح لتحقيق الأهداف البيئية المشتركة.

4. تحفيز الاستثمارات المشتركة:

– إنشاء صناديق استثمارية مشتركة: تأسيس صناديق استثمار لتمويل المشاريع المشتركة في البنية التحتية والطاقة والزراعة.

– تسهيل إجراءات الاستثمار: تبسيط وتوحيد القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمحلي.

5. تعزيز التعاون التعليمي والثقافي:

– تبادل الخبرات والمعرفة: تنظيم برامج تبادل أكاديمي وتدريب مهني بين الدول الأعضاء لتعزيز الكفاءات والقدرات البشرية.

– التعاون في البحث والتطوير: تشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطوير حلول مستدامة للتحديات المشتركة.

6. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني:

– التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: تبادل المعلومات والتنسيق الأمني لمكافحة التهديدات المشتركة.

– تعزيز الحوار السياسي: إنشاء آليات دائمة للحوار السياسي بين القادة لتسوية النزاعات وتعزيز الثقة المتبادلة.

7. التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

– مشاريع زراعية مشتركة: تنفيذ مشاريع زراعية تعاونية لتحسين الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي.

– تبادل التكنولوجيا الزراعية: نقل التكنولوجيا والخبرات الزراعية الحديثة بين الدول لتحسين الزراعة المستدامة.

بهذا، يمكن لدول اتحاد المغرب العربي تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة.

الملاحق

إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئـيس الدولـة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ـ انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

ـ واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافيـة وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

ـ وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر. والتي شكلت انطلاقـة جديـدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ـ ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ـ ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامـة، ومـا تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بـصفة خاصـة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام فـي تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

ـ وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لـشعوبنا وإحقـاق الحقـوق الفرديـة والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

ـ وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به مـن تـدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

ـ واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واسـتراتيجية تؤهلهـا لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

ـ وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجـل التحريـر واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

ـ واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقيـة وازدهارها.

ـ واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مـع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

ـ ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكـز عليهـا لتمتـين صرحها وتحصينه.

ـ واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

ـ وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبـادئ الفـضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعـة متكاملـة متظـافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مـصممة علـى مناصـرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربـي وصـيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامـة والحريـة وحقـوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشـتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئـيس الدولـة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز مـا يربطهـا مـن علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعيـاً يسمح لـه بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الـدولي واسـتتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سـبيلاً لبنـاء الوحـدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

ـ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للـدول الأعـضاء واتخاذ ما يلزم لتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعـداد بـرامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلـزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسـسات جامعيـة وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات اسـتثنائية كلمـا دعـت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنـة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

- تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

- يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الثانية عشر

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفد 1409 هـ (1398 و.ر) الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

قائمة المراجع.

I: المراجع باللغة العربية.

1: الكتب

1- عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

2- جهاد عودة، **النظام الدولي، نظريات واشكاليات**، القاهرة، دار الهدى للنشر، 2005.

3- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1982.

4- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، سلسلة دراسات دولية، العدد 3، الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

5- محمد عابد الجابري، **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال**، في وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6- محمد ازهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998.

7- محمد بمحمد حربي، **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1928-1954**، في وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

8- محمد علي داهش، "**إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، العدد 87، ط1، 2003.

9- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي نداء المستقبل**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

10- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003، ص 184.

11- محمد علي داهش، "**إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 87، ط1، 2003.

12- ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

13- نوري طالباني، **حول مفهوم النظام الفيدرالي**، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، العراق، 2005.

14- الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية 1830-1956**، دار المعارف، ط2، تونس 1975.

15- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية وسياسية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

16- عياد محمد سمير، **التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب**، الجزائر، دار الأمة، 2013.

17- أحمد الطيب معاش، المقالات، **صور من الواقع العربي الإسلامي في عهد النكبة**، ج 4 ، منشورات وزارة المجاهدين، ط 2، الجزائر، 2007.

18- العربي إسماعيل، "**التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

19- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية، نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء**، ج 2، مطبعة النجاح الجديدة، ط 3، المغرب.

20- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ص 28.

قائمة المراجع:

21- عبد الصمد موفق، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دارالنون، د.س.ن.

22- عبد الله جاد فودة، **نظريات التكامل الدولي**، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية، الأرقم للنشر، مصر، 2007.

23- جمال لعمارة، **التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى للاتحاد المغرب العربي**، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى، د.م.ن، 2005.

24- مبارك محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، 1963.

25- محسن التومي، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي**، في وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

26- محمد الأمين ولد أحمد جدو، "**أثر التغيرات العالمية و الإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2007.

27- محسن عوض، "**محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 121، مارس 1989.

28- منذر الشرع، **التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة**، عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004.

29- منيسي **أحمد** "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2002.

30- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "**ثقل للمواريث ونداء المستقبل**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013.

31- سعد بن البشير العمامرة، **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي**، الجزائر، 2003.

32- سعيدوني ناصر الدين، **منطلقات وآفاق الجزائر، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

33- صالح صالحي، **اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الأروبية**، الجزائر، دار الهدى، 2005.

2: المجلات.

1- أمحمد مالكي، **حول مشروع وحدة المغرب العربي الكبير**، مقاربة لبعض عناصر الخطاب، مجلة شؤون عربية، العدد 49، 1987.

2- احمد مهابة، **مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الانعاش**، مجلة السياسة الدولية، عدد 130 ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام مصر ، 1997.

3- بوعلام بلقاسمي، **البعد المغاربي في ايديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية 1911-1937**، مجلة المصادر، عدد 07، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002 .

4- خوني رابح، حساني رقية، **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي**، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، د.م.ن، دار الهدى، 2005.

5- د نوري منيرة، د بوسعد زكية، **التكامل الاقتصادي المغاربي بين سيناريوهات الاخفاق وتكلفة عدم الانجاز**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018.

6- سامر حميد سفر، **النظرية العامة لاتحاد الفيدرالي**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 24، العدد 6، جامعة بابل، 2016.

7- ستيف تشان، "**الواقعية والتعديلية والدول العظمى**، المجلة العربية للدراسات الدولية، مج 10، عدد 1، 2006.

قائمة المراجع:

8- عبد الكريم عبد لاني، **المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد**، في محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الاقليمي في افريقيا رؤى وافاق القاهرة، مكتبة مشروع دعم التكامل الافريقي، 2005.

9- عبد النور بن عنتر، **الازمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية، في ورقة بحث الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي**، مجموعة الخبراء المغاربيين، العدد 6، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2011.

10- كروي كريمة، سعود صالح، **تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية**، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد 02، ديسمبر 2018.

11- كفاح عباس، رمضان الحمداني، **اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الراهنة، مجلة دراسات اقليمية**، المجلد 10، العدد 33، 2013.

12- محمد الكوخي، **استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الافريقي والتوازنات القارية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017.

13- محمد بلقاسم، **طلاب الوحدة، جمعية طلبة افريقيا**، مجلة الرؤية، عدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر، 1997.

14- هدى معماش، **تحليل معضلة التكامل المغاربي في ضوء المقاربات التفسيرية لنظرية التكامل والاندماج**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول ، جوان 2016.

15- فلواز براهيم، **الاتحاد المغاربي مقومات التكامل ومعوقات التفعيل**، جامعة شلف، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، مارس 2015.

16- يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

17- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية واللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 42، ع 01، جامعة عمان، 2015.

3: الملتقيات

1- حامد نور الدين، **مبررات اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، في مؤتمر الدولي حول التكامل في افريقيا، الواقع والتحديات، القاهرة، 2005.

2- يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

3- يحي بوعزيز، **وحدة المغرب العربي**، في الملتقى المغاربي حول الذكرى الخامسة لقمة زرالدة، الجزائر 9-10 جوان 1994.

4- عيسى حمد محمد الفارسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه، مقوماته، معوقات قيامه**، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاروبية، جامعة، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي، 2004.

5- محمد بوبوش ، "**التكامل المغاربي: المعوقات والآفاق**"، في ندوة حول صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، المغرب، 16 و17 أفريل 2009.

6- خديجة محسن فينان، **الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس الربيع العربي**، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17 -18 فيفري 2013.

7- علي الشابي، **الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي**، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، قطر 17 -18 فيفري 2013.

4: الاطروحات و المذكرات

1- بخوش صبيحة، إتحاد **المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**، 1989-2007، ط1، عمان، الأردن، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، 2010.

2- بورنان نعيمة، "**التحول الديمقراطي و دوره في تفعيل التكامل في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراة، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2015.

3- رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

4- حوسين بلخيرات، **التكامل الاقليمي في منطقة المغرب العربي، دراسة تحليلية مقارنة في اسهامات نظريات العلاقات الدولية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الاستراتيجية والمستقبليات، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

5- دانا علي صالح، **المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة، دراسة في تأثير ثورة الاتصالات**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، 2011.

6- سليمان بن رابح، **العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008.

7- مومن العمري، **شعار الوحدة و مضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني**، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

8- كروي كريمة، **تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي، دراسة في الآلية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 1، 2020.

II : المراجع باللغة الفرنسية.

1- George Anderson, Fédéralism :An Introduction, Ottawa : the Forum of fédérations, 2007.

2- Michael O'Neill,the Politis of European Intégration, London : Routledge, 1996.

3- Rida Salah Eddine, la coopération économique entre les pays du Maghreb .Arabie Saoudite : Banque islamique de développement. 1985.

خامسا: الموسوعات.

18- عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مكتبة مدبولي، 1994.

19- مطبوعات صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد الرقم 19/01، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن 2018.

خامسا : المواقع الالكترونية.

1- معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، من الموقع الإلكتروني، www.magrebarabe.org/ar/déclaration.

قائمة المراجع:

2- عادل موساوي، عبد العلي جامي الدين، **التفاعلات الإقليمية المحلية الإسلامية**، ص 270 على الموقع الالكتروني: www.Albayonco.uk.fi les / articlemagesl taknin438pf.

3- بسمة بركات ، **تقارير عربية، مقال بعنوان هل انتهى حلم اتحاد المغرب العربي ؟** ، 11 ديسمبر 2020، على موقع: http://www.alaraby.co.uk

4- **التبادل التجاري داخل وخارج منطقة المغرب العربي**، الموقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي، HTTPS://maghrebarabe.org

5- وحدة تحليل السياسات، **دعوة المغرب إلى الحوار مع الجزائر، الخلفيات والسيناريوهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر نوفمبر، 2018 من الموقعالالكتروني: HTTPS://www.dohainstitute.org

6- محمد بوبوش، **علاقات المغرب وغرب افريقيا، المحددات والتفاعلات**، من الموقع الالكتروني: www.qiraatafrican,com>

7- أبو الفضل الإسناوي، **التحركات المغربية اتجاه افريقيا الاهداف والمعوقات**، مجلة السياسة الدولية من الموقع الالكتروني: www.siyassa.org.eg News .

8- عائد عميرة، الاكواس ملاذ دول المغرب العربي بعد فشل اتحادهم، من الموقع الالكتروني: www.noonpost.com

الفهرس	
مقدمة:	1
الفصل الأول **مدخل نظري لإتحاد المغرب العربي**	5
المبحث الأول: الخلفية النظرية لإتحاد المغرب العربي	6
المطلب الأول:النظرية الدستورية	6
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية	12
المطلب الثالث: النظرية الواقعية.	20
المبحث الثاني:الخلفية التاريخية لنشأة إتحاد المغرب العربي	26
المطلب الأول: الاستعمار الفرنسي و النضال السياسي المغاربي.	26
المطلب الثاني: البناء بعد استقلال الدول المغاربية.	34
المبحث الثالث: المقومات الاقتصادية المساعدة على بناء إتحاد المغرب العربي.	47
المطلب الأول: المقومات الجغرافية.	47
المطلب الثاني: المقومات التاريخية.	50
المطلب الثالث: المقومات البشرية.	55
الفصل الثاني **إتحاد المغرب العربي بين الأهداف المسطرة و الواقع.**	58
المبحث الأول: البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.	59
المبحث الثاني: إنجازات إتحاد المغرب العربي بين الأهداف المرسومة و الواقع.	67
المبحث الثالث: معوقات التعاون الاقتصادي.	74
المطلب الأول: معوقات سياسية.	74
1-الصحراء الغربية .	75
2-تأثير السلام العربي الإسرائيلي على إتحاد المغرب العربي.	79

المطلب الثاني: معوقات إقتصادية	82
1-في مجال المبادلات التجارية.	82
2-في مجال التجارة البينية.	84
3-الشراكة مع أوروبا كمعطى خارجي.	87
الفصل الثالث **تحديات و مستقبل تفعيل التعاون الاقتصادي.**	90
المبحث الأول: محاولة تطبيق النظرية الوظيفية لتحقيق إتحاد فعلي.	91
المبحث الثاني: سيناريوهات تحقيق إتحاد فعلي.	95
المطلب الأول: سيناريو العجز.	95
المطلب الثاني: سيناريو حل الإتحاد.	97
المطلب الثالث: سيناريو التفعيل.	99
المبحث الثالث: مقاربة إقليمية جديدة لإعادة بناء المغرب العربي.	102
خاتمة	105
الملاحق	110
قائمة المراجع	114
فهرس	127

الملخص

تطرقنا في هذه الدراسة إلى الحديث عن اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية وهي تجمع الدول الخمسة العربية في المغرب، هذه الدول توافقت على أن تتجه نحو التكامل الإقليمي والاقتصادي خاصة بعد أن بدأت الأزمات الاقتصادية والنقدية في العالم تؤثر على مجتمعات الدول، مما يجعل الحاجة إلى تحالفات إقليمية ضرورية مثل الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا وغيرها، كما درسنا الخلفية التاريخية ومقومات اتحاد المغرب العربي والمعوقات التي تواجهه مثل الخلافات الحدودية والسلام العربي الإسرائيلي وتأثيره على اتحاد المغرب العربي، ونظرنا في السيناريو المتوقع لنجاحه أو فشله، والتركيز على المقاربة الاقتصادية لبناء إقليم نافع يخدم المصلحة الجماعية.

الكلمات المفتاحية: اتحاد المغربي العربي، التعاون الاقتصادي، مقومات، تحديات.

Résumé

Dans cette étude, nous avons abordé l'Union du Maghreb arabe en tant qu'organisation régionale, qui regroupe les cinq pays arabes du Maghreb. Ces pays ont convenu de se diriger vers l'intégration régionale et économique, surtout après que les crises économiques et monétaires mondiales ont commencé à affecter les sociétés des pays, rendant ainsi les alliances régionales nécessaires, telles que l'Union européenne et l'Asie du Sud-Est, entre autres.

Nous avons également étudié le contexte historique et les composantes de l'Union du Maghreb arabe, ainsi que les obstacles auxquels elle est confrontée, comme les conflits frontaliers et la paix arabo-israélienne, et son impact sur l'Union du Maghreb arabe. Nous avons examiné le scénario probable de son succès ou de son échec, en nous concentrant sur l'approche économique pour construire une région bénéfique qui serve l'intérêt collectif.

Mots-clés : Union du Maghreb arabe, coopération économique, composantes, défis.